

وقبل بسط قراءة الفريق الحركي لمشروع قانون المالية في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا بد من التذكير بالمواقف الثابتة لحزبنا والتي تتمحور كالتالي:

- أولاً، إن حزب الحركة الشعبية حزب وطني بامتياز، حزب لكل المغاربة، متشبث بثوابت الأمة، يتميز ببصائر قوية في تاريخ المغرب، ساهم في جميع المحطات السياسية الهامة والتغيرات الأساسية التي عرفتها بلادنا، وعرف بمساندته للنظام الملكي الذي يعد رمزاً للوحدة والاستقرار، وبشريعته التاريخية عبر قرون من الزمان، وبذلك ساهم إلى جانب الأحزاب الأخرى بشكل فعال في القفزة النوعية على مستوى الانتقال الديمقراطي لسنة 1996، الذي تميز بتشكيل - فيما بعد - حكومة التناوب وتشكيل لجنة الإنصاف والمصالحة لقطع الصلة مع الماضي والتصالح مع الحاضر؛

- ثانياً، إننا في حزب الحركة الشعبية نعتبر مشاركتنا في الحكومة الحالية تأتي عن قناعتنا الراسخة بأن مصلحة البلاد تعلق فوق كل حسابات ضيقة. وباعتبارنا مكوناً أساسياً من مكونات التحالف الحكومي، فإننا سنعمل من أجل استكمال الإصلاحات الكبرى التي انطلقت مع الحكومة السابقة، لأن المرحلة الراهنة تقتضي منا تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام لما فيه خدمة الوطن، كما نحصر كل الحرص على إنجاز الحكومة في إطار البرنامج الحكومي الذي على أساسه حازت ثقة البرلمان، والتمسك بميثاق الأغلبية الذي نعتبره خارطة طريق عملنا المشترك.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يمثل النموذج المغربي حالة استثنائية فيما يخص محطة الربيع العربي، وذلك من خلال كيفية التعاطي مع هذه المعطيات السوسيو سياسية التي جاءت بها الثورات العربية فيما بعد العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين.

لقد عاش المغرب محطة الربيع العربي بلون مختلف، حيث اتفقت جل الطبقة السياسية المغربية على حماية الاستقرار، مباركة مبادرة جلالة الملك في إطلاق العديد من الإصلاحات الهيكلية وعلى رأسها إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات سابقة لأوانها.

وتتلخص معالم الاستراتيجية الاستباقية التي نهجها المغرب لتفادي ما حصل في أقطار أخرى من العالم العربي في مجموعة من المبادرات المتعددة الأوجه، فمنذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين أعلن عن مبادرة "المفهوم الجديد للسلطة"، حيث دشنت عدة أوراق لها امتداد استراتيجي في أفق البحث عن آليات لضبط التوازنات بين مختلف الفئات الاجتماعية، سواء على المستوى الطبقي أو على مستوى التعدد الثقافي والقبلي أو فيما هو مرتبط بسياسة النوع وقضايا المرأة وكذا ما يتعلق بالمجال الحقوقي وقضايا التنمية البشرية.

فعلى المستوى الحقوقي، أنشئ "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"

محضر الجلسة رقم 917

التاريخ: الأربعاء 14 صفر 1435 (18 ديسمبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال:

- استكمال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 110.13

للسنة المالية 2014 من لدن الفرق والمجموعات النيابية؛

- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السادة رؤساء

الفرق وممثلي المجموعات النيابية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة لاستكمال الجلسة الصباحية بالنسبة لتدخلات الفرق المتبقية، طبقاً لمشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014.

إذن، أعطي الكلمة في البداية إلى السي عبد الحميد السعداوي، فليفضل مشكوراً.. الشعبية الديمقراطية، زيدها لك.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وتوجهات مشروع الميزانية لسنة 2014، وهي فرصة سنوية لممارسة مجلس المستشارين لدوره التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية، خصوصاً وأنه ثالث قانون مالي للحكومة الحالية والأول بعد أن عرفت تعديلاً لمكوناتها وحظيت بالثقة المولوية السامية، مبرزا بالمناسبة أن هذه النسخة الجديدة تتميز بالوحدة في التصور والوضوح في الرؤية والانسجام في العمل وبالإرادة السياسية القوية في السير قدماً نحو استكمال الأوراش الكبرى الهيكلية إن على المستوى المؤسساتي والتشريعي أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز المكتسبات ودعم تموقع بلادنا في الخريطة الجيوسياسية إقليمياً ودولياً.

حقوق الإنسان، وبذلك استطاع الاستفادة من الدعم الكامل من باراك أوباما على اقتراح الحكم الذاتي الإقليم للصحرارية.

كما تعكس سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة، انطلاقا من التعليمات الملكية السامية، التزاما ثابتا بخدمة إفريقيا وتميها. وكان جلالة الملك قد دعا المنتظم الدولي لمعالجة هذه الظاهرة، عبر بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء لمقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب وتراعي حقوق المهاجرين.

وقد أصدر تعليماته للحكومة للإسراع بوضع مخطط عمل يتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها والمتعلقة بإقامة هؤلاء المهاجرين، سواء القادمين من دول جنوب الصحراء، أو بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وفرنسا، وأيضا تحديد طبيعة المهن التي يزاولونها، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى.

حضرات السيدات و السادة،

لا بد لنا من الوقوف على مستجدات قضيتنا الوطنية الأولى، إذ أن إصرار خصوم وحدتنا الترابية على عرقلة مساعي إنهاء هذا الصراع المفتعل على أساس المقترح الجدي الوحيد المتمثل في الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية لميثل حجر عثرة أمام تقدم بلدان المغرب العربي الكبير.

وفي هذا الصدد، نسجل من جديد أن محاولات خصوم وحدتنا الترابية وتصعيد وتيرتها كانت دائما تهدف إلى الإساءة إلى بلادنا والضغط على الاتحاد الأوروبي حتى لا يتم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع المغرب، إلا أن هذه المحاولات باءت مرة أخرى بالفشل على غرار المحاولات السابقة، وخاصة تلك التي سبقت مصادقة الاتحاد الأوروبي على منح موقع الشراكة المتقدم للمغرب.

إن قضية الوحدة الترابية لبلادنا هي موضوع إجماع وطني، وهذا الإجماع هو الصخرة التي تتكسر عليها محاولات خصوم وحدتنا الوطنية والحقيقة التي يستفيق عليها الخالمون والواهمون.

إن بلادنا بفعل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ماضية في سياسة تنمية شاملة في أقاليمنا الجنوبية، سواء على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو على مستوى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن قضية الصحراء هي قضية الجميع: مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس المنتخبة وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع المواطنين، كئنا مدعوون إلى تكثيف الجهود من أجل تأطير المواطنين وتكثيف العمل الدبلوماسي واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن وحدتنا الترابية.

لقد جاء البرنامج الحكومي لأول حكومة في عهد الدستور الجديد منسجا مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، مؤكدا على الاستمرار في المشاريع الاستراتيجية الهيكلية التي يتطلب تنفيذها أكثر من ولاية

الذي أصبح فيما بعد "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، حيث دشّن المجلس جلسات الاستماع العمومية لطى صفحة الماضي والتعويض عن الضرر المادي والمعنوي بالنسبة لضحايا، وبذلك كسب المغرب جولة استباقية حقوقية، شكلت عاملا أساسيا في استقرار المغرب خصوصا في بعض اللحظات الحرجة.

أما على مستوى التعدد الثقافي والإثني، كانت مبادرة إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية فرصة استباقية للاستجابة لمختلف الشرائح الاجتماعية، وقد ساهم كذلك خطاب 9 مارس 2011 في فتح الأفق لترسيم الأمازيغية في إطار الدستور الجديد.

أما بخصوص قضايا المرأة، شكلت المدونة الجديدة للأسرة خطوة استباقية كذلك من خلال الأفق الذي فتحته أمام النساء في المغرب لضمان الحقوق النسائية، تفعيلا لمبدأ المساواة واحتراما لمكاتها في المجتمع.

أما بخصوص الجانب الاجتماعي، فقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي جاءت نتيجة تقرير المحسنية للتنمية البشرية، ذرا واقبا لكون فئات عريضة من الطبقات المعوزة استطاعت أن تستفيد من البرامج المكثفة لمحاربة الهشاشة والفقير.

لقد نجح المغرب، وأؤكد لقد نجح المغرب، بذلك في تخطي الخطر السياسي الذي أفرزته مخاضات الربيع العربي، حيث يتحدث الدستور الجديد عن آليات جديدة لصناعة القرار الاستراتيجي داخل الدولة المغربية من خلال عملية التداول في التوجهات الاستراتيجية للسياسة العامة للدولة بين جلالة الملك والحكومة في المجلس الوزاري، ويحتفظ لرئيس الحكومة بصلاحيات فعلية تجعل منه المسؤول المباشر عن تنفيذ السياسة الحكومية، بالإضافة إلى تمتعه بمجالات واسعة فيما يخص قضايا التدبير اليومي للشأن العام.

وفي هذا الإطار، وجب على أول حكومة في عهد الدستور الجديد، من جهة، أن تطلق السياسات الكفيلة بامتصاص الطلب الاجتماعي المتزايد من جراء تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن جهة أخرى أن تدبر الأجندة التشريعية لإرساء دعائم دولة المؤسسات والحكومة الجيدة التي أعلن عنها الدستور الجديد.

خلال الزيارة الناجحة لجلالة الملك لأمريكا، حيث أكد وزير الخارجية، جون كيري، على الدور الحيوي الذي تلعبه الرباط في تثبيت الأمن والتنمية في القارة الأفريقية.

وقبل أيام قليلة من الاجتماع، بادر سفراء سابقون للولايات المتحدة، عملوا في المغرب خلال السنوات الإثني وثلاثين الماضية، إلى بعث رسالة للرئيس أوباما تسعى إلى إبراز الحاجة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المغرب، وأشاروا كيف أن المغرب كان قادرا على المثابرة، على الرغم من رياح عدم الاستقرار التي مرت بها المنطقة بأسرها، وذلك بنهجه لطريق الديمقراطية وسيادة القانون لصالح إصلاحات رئيسية، ولاسيما في مجال

وذلك رغم التباطؤ الملحوظ في أداء الأنشطة غير الفلاحية، كما ظلت البطالة في مستويات شبه مستقرة، بحيث تم إحداث 243 ألف منصب شغل خلال النصف الأول من سنة 2013.

وبالنظر إلى تطور أهم مؤشرات الظرفية الاقتصادية الوطنية إلى غاية شهر يونيو من هذه السنة، واستنادا إلى آخر التقييمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، من المنتظر أن يحقق الاقتصاد المغربي نموا بـ 4,8% سنة 2013.

ومن جهة أخرى، إن تراجع العجز التجاري خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2013 بـ 3,5% وكذا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 27% أسهم في الحفاظ على مستوى احتياطات بلادنا من العملة الصعبة في مستوى يفوق عتبة الأربعة أشهر من واردات السلع والخدمات. وعلى مستوى المالية العمومية، من المنتظر أن تتمكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من حصر عجز الميزانية في حدود 5,5% من الناتج الداخلي الخام.

وفي المقابل، يبقى استقرار الوضع الماكرو اقتصادي للمغرب معرضا لتأثيرات مخاطر استمرار المناخ الدولي غير الملائم، خاصة على توازن المالية العمومية وميزان الأداءات، وما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات على التمويل والاستثمار، وبالتالي على النمو، لذلك يتعين مواصلة الجهود المبذولة بمزيد من الطموح واليقظة والتفاعل الإيجابي والسريع مع تطورات الظرفية الدولية والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها اقتصادنا الوطني وعمقنا العربي والإفريقي ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وكذا الاتفاقيات المبرمة مع باقي شركائنا، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يوفر فرص الشغل، ويضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات في تضامن بين فئات المجتمع وفي ظل الحفاظ على القرار السيادي الاقتصادي والمالي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع يشكل لبنة مهمة في مسار ترسيخ مسيرة الإصلاح التي انخرط فيها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من خلال العمل على تنزيل مقتضيات الدستور وما يقتضيه من أجراء للمخطط التشريعي، وخاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمجالس وهيئات الحكامة المنصوص عليها في الدستور.

إن الأهداف الأساسية الأربعة التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2014، نعتبرها داخل الفريق الحركي مرتكزات أساسية، من شأنها أن تساهم في إعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي وإعادة التوازن الاجتماعي والمالي، وأن تمكن من تمنيع وتحسين الاقتصاد الوطني وتقوية تنافسيته وتوسيع مجال أنشطته المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل، وهي:

1- مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية:

ويتعلق الأمر بتنزيل مقتضيات الدستور عبر القوانين التنظيمية والقوانين

حكومية، وجاء كذلك مترجا للتوجهات الكبرى للدولة المغربية المعلن عنها في الدستور الجديد، سواء على مستوى تحديث هيكل الدولة من خلال استكمال البناء المؤسساتي لإرساء مؤسسات الحكامة والقوانين التنظيمية المرافقة لها أو على مستوى تحديث المجتمع، من خلال البحث عن سبل امتصاص الهشاشة الاجتماعية وخلق شروط تنمية وتوسيع دائرة الطبقة الوسطى أو على مستوى تحديث أنماط تدبير الشأن العام من خلال تفعيل مقتضيات الحكامة في التدبير العمومي عبر آليات التشارك وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وكما أن لكل استراتيجية رؤيتها العامة على المستوى البرنامجي فيما يخص الموارد الضرورية لبلوغ الأهداف، فقد جاء البرنامج الحكومي بمجموعة من التدابير المرقمة منها وغير المرقمة، التي تعتمد الحكومة اتخاذها لتحقيق وعودها، ضمن أهداف عبر عنها البرنامج بصيغة "التوجهات الكبرى" واعتمادا على آليات عبر عنها البرنامج كذلك بـ "المرتكزات"، ضمن أفق استراتيجي نستطيع أن نعر عنه بأفق "دولة الحكامة".

وفي هذا الصدد، فإن مشروع قانون المالية لا يعتبر وثيقة تقنية صرفة تتضمن توقعات بشأن سقف النفقات المحتملة واستطلاعات بشأن الموارد المتاحة الممكن استخلاصها وتعبئتها برسم سنة مالية معينة، بل يعد أكبر من ذلك، لكونه آلية لتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية، تكرر الإرادة السياسية وتحدد آليات إحداث الثروة وتوزيعها، وبالتالي فإن مناقشة مشروع قانون المالية تعتبر محطة سنوية لتقييم الإنجازات وتدبير الاختلاف الإيجابي بخصوص السنة المالية بين الحكومة والمعارضة في هذا الصدد.

أذكركم، السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارون، بأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 استنبط أهدافه، أولا، من التوجهات السامية المتضمنة في خطاب جلالة الملك، حفظه الله، بمناسبة عيد العرش وذكرى 20 غشت المجيدتين وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة، ثم من التزامات البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تفعيل الإصلاحات الهيكلية الضرورية لإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي وإعادة التوازن الاجتماعي والمجالي.

إن الإعداد لمشروع قانون المالية لسنة 2014 تزامن مع استمرار تأثير التحديات والإكراهات المرتبطة بالظرفية الدولية على الاقتصاد الوطني، والمتمثلة أساسا في استمرار الانكماش الاقتصادي، خاصة عند الشركاء الأوروبيين للمغرب وتباطؤ نمو التجارة العالمية، بالإضافة إلى تقلب أسعار الطاقة.

وبالرغم من هذه الظرفية الدولية الصعبة، فقد سجل الاقتصاد الوطني خلال الفصل الثاني من سنة 2013 نموا بنسبة 4,3% عوض 3,2% خلال نفس الفترة من سنة 2012، مستفيدا على الخصوص من انتعاش النشاط الفلاحي، حيث ناهز محصول الحبوب حوالي 97 مليون قنطار،

برامج متعددة السنوات، بالإضافة إلى تفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار تثمين العقار العمومي، ستم مواصلة مراجعة وتحسين المساطر المتعلقة بتدبير الأملاك الخاصة للدولة لجعلها مواكبة لدينامية الاستثمار والعمل على إحاطة هذه العملية بجميع الإجراءات الضرورية، توخيا للشفافية والفعالية.

2- تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إعاش التشغيل:

إن تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات التشغيل تعد أولوية من أولويات الحكومة، باعتبارها من أهم ركائز التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والجهوي، وذلك من خلال إعطاء الأسبقية لاستكمال تأهيل التجهيزات والبنيات التحتية الكبرى، وذلك بالموازاة مع وضع أرضية مناسبة لجلب الاستثمارات الخاصة المنتجة والمحدثة لفرص الشغل، وعلى رأسها القطاعان الفلاحي والصناعي، وذلك في أفق الحفاظ على نمو الاقتصاد الوطني في مستوى يفوق 4%.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة جهودها لحث وتشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمار والإنتاج، ولاسيما في القطاع الصناعي من خلال تيسير وشفافية الولوج إلى الدعم العمومي المالي والعقاري وإعادة النظر في أسلوب تحويل استغلال المناطق الصناعية وتبسيط المساطر وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين وتفعيل نظام إنشاء المقاوالت بطريقة إلكترونية وتفعيل النظام المشترك لأداء الضرائب والرسوم وأجرأة لا مادية لإجراءات الحصول على الإبراء الضريبي.

كما ستعمل الحكومة، من خلال هذا المشروع، على تسريع معالجة الطلبات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المطروحة في إطار لجان الاستثمار الوطنية والجهوية ومتابعة اتفاقيات الاستثمار على المستوى المحلي وتلك المصادق عليها على مستوى اللجنة الوطنية للاستثمار وتيسير الاستثمارات العالقة، مع حصر العراقيل التي تعرفها واقتراح الحلول لتحريرها.

كما سيعتبر الاهتمام على وضع الميكانيزمات الضرورية لتسهيل وولوج المقاوالت الصغرى والمتوسطة للتمويل، عبر مواصلة عصنة نظام الضمان وتفعيل الآليات المالية لمواكبة المقاوالت في وضعية صعبة، فضلا عن تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي بخصوص دعم تنافسية المقاوالت ووضع نظام جبائي يتلاءم مع قدراتها الجبائية.

ومن المؤكد أن دعم الاستثمار والمقاولة ينبثق من حرص الحكومة على الرفع من محتوى التشغيل في النمو وجعله هدفاً أفقياً لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش المهيكلة المفتوحة.

وفي هذا الإطار، وبقدر حرصها على توسيع قاعدة العرض الموجه للتشغيل، ستندك الحكومة على الرفع من القابلية للتشغيل من خلال التكوين وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، وإعادة النظر في طريقة تدبير العقود

المتعلقة بمجالس وهيئات الحكامة موازاة مع أجرأة مقتضيات ميثاق إصلاح القضاء وبوضع أرضية ملائمة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي وكذا تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، والتي تخص بالأساس النظام الجبائي ونظام المقاصة وأنظمة التقاعد، فإصلاح القضاء يأتي في صدارة أولويات البرنامج الإصلاحي للحكومة، باعتباره مركزاً لتوفير مناخ الثقة للمواطنين والمستثمرين وتحفيز التنمية والاستثمار.

كما أن الحكومة ستولي اهتماماً خاصاً لإرساء الجهوية بما ينسجم والتوجيهات الملكية السامية بخصوص النموذج التنموي الجهوي وتوفير الأرضية المناسبة لتفعيله بما يلزم من النجاعة والالتزام. وستركز الجهود على إعداد ميثاق للتفكير الإداري الذي سيعيد تنظيم هيكل الإدارة مركزياً وتربائياً، ويضمن مزيداً من التنسيق والنجاعة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية، ويبين وقعها بشكل ملموس على مستوى عيش المواطنين.

ثم إن إصلاح النظام الجبائي من خلال جعل مشروع قانون المالية لسنة 2014 يعد مركزاً للتفعيل التدريجي والتشاركي، لما تمخض عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بالصخوريات من توصيات عملية ومقترحات تنبثق من المبادئ الأساسية للإصلاح والتي ترمي إلى توسيع الوعاء وتعزيز العدالة الضريبية وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتوطيد آليات الشراكة والمصالحة بين المواطن والإدارة الضريبية.

أما فيما يتعلق بإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2014 سيشكل منطلقاً تجريبياً لتفعيل التوجهات الكبرى لهذا الإصلاح، خاصة ما تعلق منها باعتماد الهيكل الجديدة للميزانية المبنية على البرامج، وكذا إعداد التقرير الوزاري حول الأداء بالنسبة لأربعة قطاعات وزارية، وهي: التربة الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والاقتصاد والمالية، وذلك في إطار الاستعداد القبلي لتطبيقه وتعميمه عند صدور هذا القانون.

أما بخصوص إصلاح نظام المقاصة، فسيتم في إطار مقاربة تشاركية وتدرجية توازي بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية، باعتبارها جوهر تقدم المجتمع واستقراره وتماسكه وتجويد حكامته سلسلة نظام الدعم بما يضمن الشفافية التجارية والمالية والفعالية الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام.

وفي مجال أنظمة التقاعد، فسيتم إصلاحها من أجل ضمان العدالة والمساواة بين المواطنين في الاستفادة من منظومة تقاعد تنسجم بديمومتها على المدى البعيد وتمنح معاشات تضمن مستوى عيش كريم.

كما أن الحكومة عازمة على المضي في سياستها لتحسين الحكامة وإعادة هيكلة القطاع العام، عبر تحسين حكامته المنشآت والمؤسسات العمومية وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة من خلال إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على هذه المؤسسات ووضع نظام للتعاقد معها على أساس

الاتحاد الأوروبي.

فعلى مستوى دعم الصادرات، سيتم العمل على مواصلة تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية الموجهة لهذا الغرض، بالموازاة مع تفعيل الإجراءات الكفيلة بإزالة معوقات الاستثمار والمنافسة المتمثلة في تسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة، خاصة منها العربية والإفريقية، عبر وضع برنامج لتأمين المخاطر وتطوير وتوسيع عقود تنمية الصادرات، فضلا عن تفعيل الآليات الجديدة لتمويل المقاولات المصدرة ومواصلة تطوير قطاع اللوجيستيك.

ونؤكد بهذه المناسبة على ضرورة الحرص، قدر الإمكان، على تقليص المحتوى من العملة الصعبة في المشاريع الاستثمارية للدولة والمشتريات العمومية، وكذا تسريع تطبيق برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة وتطوير الإنتاج المحلي الذي يستجيب لمتطلبات الشراءات العمومية، وفق رؤية واضحة للحاجيات والإمكانيات المتاحة .

وبالموازاة مع التدابير المزمع اتخاذها لدعم الصادرات وضبط الواردات، ستعطى الأولوية لتعبئة الموارد من العملة الصعبة من خلال المضي قدما في تفعيل الإستراتيجية السياحية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2020، وكذا تسريع تفعيل التدابير المعتمدة الرامية إلى دعم ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج، من خلال إعاش صندوق دعم الاستثمار الخاص بهم وتعزيز الإجراءات المتخذة على مستوى الإدارة الضريبية والمحافظة العقارية لفائدة أفراد الجالية المغربية، بالإضافة إلى تعبئة التمويلات الخارجية، خاصة الهيئات الممنوحة للمغرب من قبل بعض دول الخليج.

وبالإضافة، فإن هذه التوجهات تتمثل كذلك في التحكم في تطور كثافة الأجور، من خلال التقيد في المقترحات بخصوص المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتغطية الحاجيات الحقيقية والملحة، والمرتبطة بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع الحرص على ضمان التوزيع المتكافئ على المستوى المجالي والامتناع عن التوظيف في المناصب المالية التي تصبح شاغرة خلال السنة وإجراء تنفيذ القرارات المتعلقة بأية ترقية أو مراجعة للأجور والتعويضات أو للأظمة الأساسية المتخذة خارج إطار قانون المالية للسنة إلى قانون المالية للسنة الموالية وضرورة التقيد بإعداد جداول الموظفين في بداية السنة لضمان الاستعمال الأمثل للمناصب المالية المفتوحة برسم سنة 2014.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إخواني المستشارون،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي متوقع في حدود 4,2% سنة 2014، من خلال رفع تحديين

الخصوصية للتكوين، ووضع نظام المقاول الذاتي الذي سيستفيد من تدابير تحفيزية ضريبية واجتماعية جديدة ومراجعة برامج التشغيل القائمة وتفعيل البرامج الحكومية الجديدة للتشغيل وتعبئة إمكانيات التكوين والتشغيل المتوفرة عند بعض القطاعات.

3- تطوير الرأسمال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي:

في هذا المجال، سينكب مشروع قانون المالية لسنة 2014 على تدعيم آليات التماسك الاجتماعي، وذلك بالتركيز على تفعيل النموذج التنموي الذي تنهجه بلادنا في بعده التضامني، وذلك بتقوية آليات التماسك الاجتماعي واستهداف الفئات المعوزة، مع إيلاء عناية خاصة للنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية، في أفق إحداث الوكالة الخاصة بملاءمة الإستراتيجية الفلاحية مع المجال الترابي لساكنتها، خاصة في المناطق الجبلية في تكامل تام مع برامج التهيئة المجالية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش.

وفي هذا الصدد، نشير إلى ضرورة تكثيف الجهود وتنسيقها لتوفير خدمات اجتماعية مندمجة للمواطنين، تروم تعميم التمدرس وتحسين جودته ومحاربة الهدر المدرسي وتعزيز برامج محو الأمية وكذا تيسير الولوج للخدمات الصحية عبر تسريع تعميم برامج المساعدة الطبية لفائدة المعوزين ومواصلة تطوير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات.

كما ينبغي العمل على توفير الشروط اللازمة لتمكين المواطنين من السكن اللائق، عبر تركيز الاهتمام على تطوير آليات ضمان السكن وتسريع وتيرة برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة معضلة المباني الآيلة للسقوط . كما أن نفس التوجه يجب أن يطبع السياسات والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر والهشاشة، وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية عبر الحرص على ضمان تكامل وتنسيق تدخلات القطاعات الوزارية المعنية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بما يضمن تحقيق النتائج المتوخاة على مستوى تحسين ظروف ومستوى عيش الفئات المعوزة .

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، كما جاء في الخطاب الملكي، فسيحظى المجال الثقافي باهتمام خاص من طرف الحكومة عبر العمل على تهمين التنوع اللغوي والثقافي وتشجيع كل أصناف التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة الوطنية والتراث الثقافي، فضلا عن تقريب الخدمة الثقافية من المواطن.

4- ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية:

يشكل ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية أهم روافد مشروع قانون المالية لسنة 2014، إذ إن تحقيق نمو قوي وتضامني لصالح الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية يستوجب التعبئة والحزم من أجل الحفاظ على التوازنات المالية والخارجية، خاصة في ظل استمرار اضطراب المناخ الدولي، وبالخصوص لدى شركاء المغرب الأساسيين في

إخراج قانون تنظيمي جديد للمالية إلى حيز الوجود وذلك بغية:

- تفعيل مقتضيات التدبير العمومي من خلال الميزانية الإستراتيجية؛
- ضبط الإطار القانوني للتدبير بالنتائج وصياغة التقرير السنوي للأداء العام على مستوى رئاسة الحكومة؛
- تفعيل ورش الالتفائية بين الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الهيكلية؛
- إرساء نظام حكامه تدبير للمالية العمومية يساهم في تكريس مقومات الشفافية والواقعية؛

- مناقشة قوانين المالية بناء على رؤية وتصورات وأوراش واضحة المعالم في الزمان والمكان بمنطق المشروع والمشروع البديل؛

- تيسير تتبع ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج.

كما أن ورش الجهوية الموسعة الذي ندعو الحكومة إلى التعجيل بتنزيله يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، خاصة على مستوى تحديث أنظمة تدبير الشأن العام المحلي وتطوير أداء الهيئات المنتخبة في ظل هاجس تحكّم التنمية المندجة والمتضامنة بالدرجة الأولى، فبعد التأهيل الدستوري الذي ضمن مجموعة من المبادئ التي ستبني عليها أسس الجهوية المتقدمة المنتظرة، يجب التعجيل بتنزيل هذا الورش على أرض الواقع، عبر مجموعة من القوانين المنظمة والتدابير الأخرى لبناء مؤسسات جمهورية حقيقية لأنه المدخل الأساسي لتجاوز التفاوتات المجالية في التنمية بين الجهات، لإرساء جمات قائمة الذات، لاستثمار الجهات لمؤهلاتها، لدعم التنمية الجهوية المتكافئة والوطنية، لضمان ديمومة وتوازن الجهات.

ولا يفوتني التذكير في الأخير بأن الاختيارات الكبرى والإصلاحات التي باشرتها بلادنا منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي قد مكنت من إعادة التوازنات الماكرواقتصادية وتجاوز إرهابات سياسة التقييم الهيكلي وترسيخ دولة الحق والقانون ونهج سياسات مكنت من تموقع بلادنا جيو-استراتيجيا، ولعل الشراكة المتقدمة مع الإتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك.

كما أننا واعون، من جهة أخرى، كل الوعي، بأن رهانات أخرى من قبيل تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني والحد من التفاوتات المجالية في التنمية بين الجهات وتقليص نسبة البطالة واستقطاب الاستثمارات... مازالت تنتظرنا، وهي الأوراش التي نأمل وتتطلع إلى الشروع في تحقيقها.

إن التنزيل السليم والديمقراطي للدستور الجديد سيمكن بلدنا من تحقيق طفرة نوعية على مختلف الأصعدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لأن الدستور الجديد يركز بشكل خاص على إقرار نظام الجهوية واعتماد اللامركزية، كوابه للتنمية المحلية وكذا محاربة الفساد عبر دسترة مجموعة من مؤسسات الحكامة، بالإضافة على تشديده أيضا على ربط المسؤولية

بتعلقان بضرورة تحقيق ظروف إقلاع اقتصادي في إطار نموذج متجدد للنمو وإعادة التوازن للمالية العمومية.

إن هذا المشروع لا يركز على مقارنة محاسبية صرفة، بل يستجيب لتصور متكامل، سيؤطر السياسات العمومية للثلاث سنوات المقبلة في سياق الإجابة على التحديات المطروحة، والتي تتجلى في التشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنويع ودعم تنافسية النسيج الإنتاجي الوطني.

كما أن مناحي التجديد في نموذج النمو، الذي يؤطر تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2014، والسياسات العمومية خلال الثلاث سنوات القادمة، تتمثل في تبنيه مقارنة جديدة في توجيه الاستثمارات العمومية، تركز على ضمان دور محوري للدولة، ككثريك بدل مجرد مشجع، وذلك عبر ابتداء الآليات المناسبة لتحقيق الاستثمارات التشاركية التي تكون فيها الدولة بمثابة المشارك المحفز الباعث على الثقة والانفتاح للمستقبل.

وفي هذا الإطار، سيتم رفع الاستثمار العمومي بحوالي ستة ملايين درهم ليبلغ 186 مليار درهم، مقابل 180 مليار درهم سنة 2013، وذلك وفق منظور يبني على نسج شركات مع الفاعلين الدوليين، ويجعل منه رافعة لاستقطاب التمويلات الأجنبية الموجهة لاستكمال سياسة الأوراش التنموية الكبرى، من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية ومطارات وسدود ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير الإستراتيجيات القطاعية، خاصة ذات القيمة المضافة العالية.

وفي هذا السياق، سيتم العمل على التقليص التدريجي للعجز من خلال تحصيل الموارد الجبائية وتعزيزها عبر مواصلة تقليص الإعفاءات الجبائية واستيفاء "الباقى استخلاصه" وتدعيم إمكانيات المصالح الجبائية والجمركية في التحصيل والمراقبة، مقابل مواصلة ترشيد نفقات التسيير وتعزيز فعالية نفقات الاستثمار وتقليص الاعتمادات المرحلة والحد من أثرها على التوازنات المالية، في أفق تقليص عجز الميزانية إلى 4,9% سنة 2014، وذلك من خلال إجراءات تهدف إلى الرفع من فعالية النفقات العمومية وتعبئة الهوامش المتاحة على مستوى الموارد واحتلال التوازنات الاجتماعية موقعا مركزيا في المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

أريد في الختام أن أشير إلى أن ورش الإصلاح المؤسساتي والتشريعي يجب أن يتم تنزيله في الأفق المنظور حتى تتمكن من استكمال البناء المؤسساتي الجديد الذي جاء به دستور 2011، حيث يحتل في هذا الشأن مراجعة وتعديل القانون التنظيمي للمالية، أحد الأدوات القانونية التي تمكننا من تطوير آليات تدبير المالية العمومية.

ومن زاوية المعالجة هذه، نعتقد جازمين بأنه بات من الضروري الإسراع

تارة وفرازة حقوق الإنسان تارة أخرى، في محاولات يائسة وجبارة لتزوير التاريخ وشواهد الدالة.

هذا الاستهداف المتواصل والمباشر للجار الشقيق، لا ينبغي أن يدعونا فقط إلى ابتكار ردود انفعالية تظل مبررة بسبب المس بالحس الوطني، بل يتوجب علينا، وإلحاح شديد، أن يدفعا ذلك، سياسيين وحقوقيين وفاعلين مدنيين ونحبا وإعلاميين، إلى التفكير في طرق جديدة لمساءلة راهن قضيتنا العادلة واستشراف المستقبل من خلال مناقشة مكنتساب وأخطاء الماضي وتدارس إشكاليات المرحلة وتحديد الرهانات والتحديات التي يطرحها السؤال الحقوقي علينا، خصوصا بعد انتخاب بلدنا كعضو دائم بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي جاء نتيجة التراكمات الإيجابية التي حققتها المملكة المغربية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، مشددين على ضرورة بقائنا يقظين، على اعتبار أن الخصوم سينقلون - لا محالة - معركتهم معنا إلى هذا الفضاء الأممي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن عرقلة مسلك المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سياسي متفاوض حوله مرتبط بتحكم الجزائر في قرارات البوليساريو، كما أكد على ذلك السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيدة الوزيرة المنتدبة مشكورين، وهي مناسبة نوه فيها بالجهودات الجبارة التي ما فتئ يقومان بها للدفاع عن قضيتنا الأولى، فالموضوع الذي تجنازه قضيتنا، أيها الإخوة والأخوات، يفرض علينا التحلي بالمزيد من اليقظة والحذر والتعبئة المستمرة وراء جلالة الملك في مواجهة مخططات الخصوم من خلال التجاوب الفعلي مع جميع انتظارات ساكنة الأقاليم الجنوبية عبر تنزيل مخطط تنمية الأقاليم الجنوبية ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة، وخلق المناخ السليم الكفيل بأجراة التوصيات التي انتهى إليها عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشكوراً، من خلال تقوية عامل الثقة لدى الساكنة والاستجابة لتطلعاتهم وإيجاد الحلول العملية لمشاكلهم والتعامل مع أي تجاوز معزول لحقوق الإنسان بالمنطقة من منظور تفعيل الآليات الوطنية لمراقبة حقوق الإنسان، مؤكداً في السياق ذاته على أهمية الإنجازات التي حققتها المملكة المغربية على المستوى الحقوقي والديمقراطي، سواء في شمال المغرب أو جنوبه، منوهين بالمناسبة بنتائج الزيارة الناجحة والتاريخية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توجت بالبيان التاريخي المشترك الصادر عن لقاء القمة بين جلالة الملك محمد السادس وخاتمة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، الذي أقر بجدية ومصداقية مقترحات المملكة من جهة، ومن جهة أخرى بالمجهودات الإصلاحية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الرقي للمجتمع

بالحاسبة في إطار الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

تلكم، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، إخواني المستشارون، كانت مداخلة الفريق الحركي بمجلس المستشارين، الذي قررت مكوناته، بعد تداول ونقاشات مستفيضة، التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2014، آمليين أن تساهم هذه الملاحظات التي تقدمنا بها في إغناء هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي.

الآن أعطي الكلمة للحاج المعطي بنقدور، رئيس التجمع الوطني للأحرار. تفضل السي الحاج.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأختان، السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل أمامكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية 2014 من موقع سياسي آخر، أملتة المصلحة العليا للوطن، وهو موقع الأغلبية الحكومية بعدما خرجت إحدى مكوناتها السابقة إلى المعارضة، محترمين قرارها، فمها قيل حول هذا الموضوع، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار الذي راكم تجربة رائدة في السياسة والاقتصاد، ينأى بنفسه عن المزايدات السياسية التي لا تخدم مصلحة وطننا في شيء، بل تؤزم الأوضاع، فالمواقع السياسية لا تهمنا بقدر ما تهمنا مصلحة الوطن والمواطنين، هي قناعتنا التي ندافع عنها من أي موقع كنا فيه، معتمدين في ذلك على عبقرية الاعتدال التي كانت سمة تدير حكم الملوك العلويين لهاته المملكة المغربية الشريفة، من محمد الخامس والحسن الثاني، رحمة الله عليهما، إلى محمد السادس حفظه الله، والتي تجمعنا كغاربة في احترام تام لشوابة الأمة ومقدساتها واحترام للتنوع والتعدد الذي هو المشترك الذي يوحدنا.

السيد الرئيس،

كان لا بد من هذا المدخل قبل البداية في مناقشة مشروع قانون المالية الذي أود بمناسبةه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتطرق بداية إلى قضية الصحراء المغربية، باعتبارها أحد الأولويات الكبرى لبلدنا، فهي اليوم تمر بمنعطف بالغ الحساسية، خصوصا في ظل تنامي الاستفزازات والانحرافات المناوئة لبلدنا، والتي يمارسها الخصوم تحت يافطة تقرير المصير

المغربي في إطار الاستقرار.

عوامل دعمت موقع المغرب في المنتظم الدولي، جعلت شركاءه الأمريكيين والأوروبيين يفتحون عليه كدولة تباشر إصلاحاتها الهيكلية في ظل الاستقرار، مذكرين في هذا الإطار بنتائج اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، والتي كانت إيجابية جدا، اشتغلت عليها الحكومة مشكورة، في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والبرلمان بمجلسيه، في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وبرلمانيو الأقاليم الجنوبية وجمعيات المجتمع المدني الذين تحركوا وأغلقتوا كافة المنافذ على الخصوم الذين حاولوا عبثا وبكل الوسائل القدرة إفشال التصويت، حيث باءت كل مناوراتهم بالفشل، الشيء الذي اعتبره انتصارا كبيرا للدبلوماسية المغربية، البرلمانية والشعبية، معتبرينه اتفاقا تاريخيا يزيك السيادة المغربية على سواحلنا الإقليمية.

وفي هذا الإطار، نتأسف لعدم قبول الحكومة اقتراح التجمع الوطني للأحرار بإلغاء سعر الضريبة على القيمة المضافة 20% المطبق على الشباك أو التخفيض منه، والذي سيكون له انعكاس سلبي على هذا القطاع، دون أن ننسى في هذا الإطار الوقوف وقفة إجلال وإكبار لرجال قواتنا المسلحة الملكية الباسلة ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الجهود التي ما فتئوا يبذلونها لحماية بلادنا وتثبيت أركان الأمن والاستقرار بها.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمشروع قانون المالية، فالبداية تقتضي منا تهنئة السيد محمد بوسعيد على تقاده لهذا المنصب الاستراتيجي. أهنته أولا على تكليفه بهذا القطاع في ظرفية اقتصادية صعبة، وأهنته ثانيا على عرض القانون المالي على البرلمان في آجاله الدستورية، وهو في حد ذاته إنجاز كبير يستحق منا التنويه، بل أكثر من ذلك، أضفتم إليه لمسة التجمع الوطني للأحرار بكل جرأة، وتفاعلم بشكل إيجابي مع تعديلات البرلمان، أبرزها دعم المقاول الذاتي والمقاولة الصغرى والمتوسطة وتخصيص دخل قار لفائدة الأرامل اللواتي يقدر عددهن حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط بـ 600 ألف أسرة من صندوق التماسك الاجتماعي، حيث كان ذلك من اقتراح الأغلبية في مجلس النواب، دون أن تفوتني الفرصة لتهنئة السيد الأزمي الإدريسي على تجديد الثقة فيه كوزير منتدب مكلف بالميزانية.

السيد الرئيس،

من واجبا أن نشيد بروح الجدبة العالية التي طبعت النقاش داخل لجنة المالية بمجلسنا الموقر، محنتا السادة المستشارين، أغلبية ومعارضة، على تفاعلهم وإبداعهم، وعلى مستوى النقاش الراقى والواقعي وعلى حضورهم القوي لساعات وليال طوال، الشيء الذي يدل على أن المؤسسة وبالرغم من الاستهداف والتشويش الذي تتعرض له، فهي تتوفر على كفاءات

وطاقات تجسد الخصوصية التي تتميز بها هذه المؤسسة الدستورية، باحتضانها لفاعلين اقتصاديين واجتماعيين من مستوى كبير، حيث ساهموا في إغناء النقاش بالنقد البناء والتعديلات التي كانت تروم تجويد المشروع، متسائلين: هل هذا المشروع يستجيب لكل تطلمات الشعب المغربي؟ بالطبع لا، خصوصا وأنه جاء في سياقات سياسية واقتصادية وطنية وإقليمية، سياق سياسي تمثل في خروج حزب سياسي من الحكومة، نخرم ونقدر مواقفه، كاد يدخل البلاد - مع الأسف - إلى المجهول لولا الألفاظ الإلهية ويقظة ملك حكيم ونضج نخبة سياسية وطنية، على رأسها حزب التجمع الوطني للأحرار، سياق اقتصادي وطني قتلته الانتظارية وكاد يفقد البوصلة، وسياق إقليمي ودولي ملتهب ومتقلب، إذن سياقات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير عادية ومضطربة.

إذن، لا يمكننا أن نجازف ونقول أن هذا المشروع سيسبب لتطلعات كافة المغاربة، إلا أنه، وبالرغم من ذلك، فإن المشروع يعبر وبكل صراحة عن صدقية الميزانية وشفافيتها، جاء بإجراءات نوعية واختيارات شجاعة، حيث لم تصرف الحكومة النظر عن مواصلة تفعيل أوراش التنمية والبناء والإصلاحات الهيكلية الكبرى، من قبيل ورش إصلاح منظومة العدالة، دعم الأرامل وإعاتهم من طرف صندوق التماسك الاجتماعي، دعم المقاول الذاتي وإعادة ترتيب الأولويات المستقبلية، وهنا تتجسد لمسة التجمع الوطني للأحرار على هذا المشروع.

السيد الرئيس،

لقد توافقت المغاربة على نموذجهم السياسي المبني على نظام ملكي دستوري برلماني ديمقراطي واجتماعي، حيث أصبحت كافة القوى السياسية الوطنية الحية من مختلف مشاربها واتماءاتها تدافع عنه، وهو إحدى الدعائم الأساسية التي أعطت لبلادنا - ولله الحمد - اسم "الاستثناء المغربي"، لذا فعلينا جميعا ومن اليوم أن نبدأ بالاشتغال على إعداد نموذج وطني اقتصادي تنموي، لأنه ومنذ الاستقلال إلى اليوم لم نستطع تحديد هذا النموذج وإعادته، رافضين كل مزايدات في الموضوع نتبع عن الحقيقة وتخفي الواقع.

ففي هذا السياق، تعتبر إعادة تشكيل الحكومة تجسيدا واضحا لهذه الخصوصية المغربية وهذا الاستثناء المغربي المتميز، حيث أبان حزب التجمع الوطني للأحرار بمناضليه ومناضلاته ومؤسساته الحزبية إلى جانب باقي مكونات الأغلبية الأخرى، عن نضج سياسي كبير من خلال تغليب واضح للمصلحة الوطنية على الحسابات الحزبية الضيقة، حيث كانت مناسبة تشكيل الحكومة استدراك لبعض القصور الذي شاب التشكيلة الأولى، حيث تم تدارك تمثيلية النساء بالرفع منها ودعم بعض القطاعات بوزراء جدد لإعطاء دفعة قوية للقطاعات التي يشرفون عليها، وتكريس مبدأ الفعالية والنجاعة والرفع من نسب الإنجاز، لكن، مع الأسف، فعوض أن ينظر إلى

إن وضع القانون المالي في آجاله الدستورية أعاد الثقة للاقتصاد الوطني وعززها، فعمدة الاستقرار التي تتوفر عليها بلادنا، ولله الحمد، والتي ترعاها وتحتضنها المؤسسة الملكية جعلت الأرقام التي اطلعنا عليها في مضامين القوانين إيجابية جدا، مقارنة مع دول محيطنا الإقليمي والدولي، حيث نجد أن:

- الاستثمارات الأجنبية تطورت بـ 24% إلى حدود غشت 2013، ساهمت في رفع نسبة النمو لسنة 2013 من 4,5% إلى 4,8%؛
- عدد السياح الوافدين على بلادنا يتزايد؛

- ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة يصل إلى أكثر من 4 أشهر.
إن هذه الثقة، أيها السادة، منحت بلادنا، ولله الحمد، رغم هذه الظروف الصعبة، تنقيبا إيجابيا في عدة تقارير دولية صادرة عن المؤسسات المكلفة بذلك، حيث جعلتنا ضمن 29 دولة، التي قامت بتحسين مناخ الأعمال، حيث توجت مؤخرا بالتقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي الذي أكد على استمرار خط الائتمان والسيولة للمغرب، حيث كانت بلادنا في هاته الظروف دائما هي الأولى في العالم التي استفادت منه، فكانت بذلك إشارة قوية وإيجابية للمستثمرين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة أساسا إلى العمل على تحفيز النمو عبر المزيد من الإبداع والابتكار وتنويع مصادره والبحث عن خلق الثروة وتشجيع الطلب الداخلي الذي يركز على مرتكزين اثنين:
(1) الاستهلاك:

حسب الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، نجد أن حصة استهلاك الأسر تشكل نسبة 58% من الناتج الداخلي الخام، فالحكومة اليوم مطالبة بالعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والمحافظة على الطبقة الوسطى وتشجيع استهلاك المنتج الوطني؛
(2) الاستثمار العمومي:

حسب المعطيات المتوفرة لدينا، نؤكد أن هذا المشروع رصد 186,64 مليار درهم للاستثمار العمومي وهو رقم مهم موزع بين ما يلي:

- الميزانية العامة 49.50 مليار درهم؛

- الجماعات المحلية 12 مليار درهم؛

- المؤسسات العمومية والمنشآت العامة بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية 126.69 مليار درهم؛

- الصناديق الخصوصية 11.85 مليار درهم؛

- المرافق المسيرة بصورة مستقلة 905 مليون درهم.

إن، هي أرقام مهمة في ظل ظروف الأزمة، لكن تبقى المعضلة الحقيقية

إعادة تشكيل هذه الحكومة في السياقات الطبيعية والإكراهات الحقيقية التي جاءت فيها والمرتبطة أساسا بما سبق ذكره، تم النظر إليها بشكل سطحي، دون أن ننسى النظام الانتخابي المعمد في بلادنا، والذي يفرز بالضرورة خريطة انتخابية مبلقنة، لا يستطيع معها أي حزب سياسي الحصول على أغلبية مريحة، حيث يقتضي هذا النظام التعاطي معه بقدر من الواقعية والاعتماد على روح التوافق الذي هو السمة الطاغية على الحكومة الائتلافية، متساقلين: ما الذي يمنع من حدوث حكومات ائتلافية بين أحزاب مختلفة من حيث المذهب والبرنامج، حيث تتفق هاته الحكومات على برنامج جامع يقوم على إعطاء الأسبقية للأولويات؟

السيد الرئيس،

هل القانون المالي قانون تقشفي فعلا؟

يكفي يا أيها الإخوة والأخوات أن أستحضر معكم بعض المعطيات الخاصة لبعض الدول والإجراءات التقشفية الصعبة التي اتخذتها، محترما قرارات حكوماتها وإرادة شعوبها، التي نكن لها كل التقدير والاحترام، لكي نجيب على هذا السؤال الجوهري الذي سبق أن طرحته.

- فرنسا، أول شريك اقتصادي للمغرب، بلغ عجز الميزانية فيها 4% من الناتج المحلي الإجمالي؛

- إسبانيا، الجارة الشقيقة، أقدمت على إجراء تخفيضات في الميزانية تقدر بـ 50 مليار أورو، في محاولة للحد من العجز في الميزانية والذي وصل إلى 9,2%؛

- البرتغال، أقدمت الحكومة على زيادة الضرائب، وخفض النفقات لخفض العجز الذي وصل إلى 9% (المعدل المسموح به في منطقة الأورو هو 3% سنة 2013، وهو نفس الأمر الذي يسري على إسبانيا)؛

- إيطاليا، معدل النمو لسنة 2014 خفضته إلى 1%.

إن، أرقام صادمة، وأكبها هذه الدول بالعديد من الإجراءات بالزيادة في الضرائب وخفض النفقات والتخفيض من رواتب الموظفين وخفض الاستثمارات وتسريح العمال، إنها إجراءات تقشفية حقيقية شهدت هذه المنطقة، والتي عرفت على أثرها العديد من الإضرابات والاحتجاجات الشعبية.

إن، هل حكومتنا قلصت من الأجور والمعاشات؟ هل حكومتنا سرحت الموظفين والعمال؟ وهل الحكومة قلصت من الاستثمار المنتج وأوقفت الخدمات الاجتماعية؟

إن، أين نحن من هذا التقشف الذي شنفت المعارضة أسامنا به في هذا المشروع الذي نعتبره مشروعا واقعيا، يتحدى الأزمة وظروفها من خلال مناقشة العناصر التالية: تعزيز الثقة، واقعية الفرضيات، تحفيز الاستثمار ودعم المقاول، تعزيز آليات التماسك الاجتماعي.

1- تعزيز الثقة:

اعتمد هذا المشروع سعر البترول في حدود 105 دولار، يبقى فرضية معقولة بالنظر إلى الانفراج السياسي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، علما أن الطلب العالمي على مادة النفط سينمو بحوالي 1,1 مليون برميل يوميا مستقبلا.

إذن، إنها فرضيات واقعية ومعقولة ومنتوقعة.

- المقاولات الصغرى والمتوسطة ومحاربة القطاع غير المهيكل:

إن المقاولات الصغرى والمتوسطة تعتبر، من دون شك، عصب الاقتصاد المغربي وأكبر مشغل في المغرب، وتحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية الوطنية، وبالتالي أصبح من الضروري التفكير في آليات مبدعة لدعم هذا الصنف من المقاولات.

فبالإضافة إلى اعتماد نظام ضريبي خاص بهذه الفئة، والعمل على تشجيع الاندماج بين المقاولات المغربية، فقد أصبح من المهم تحويل المقاولات الشخصية إلى شركات مجهولة الاسم وشركات ذات مسؤولية محدودة وتيسير ولوج المقاولات الصغرى، لذلك يجب تسريع آجال الأداء لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة واعتماد الآليات اللازمة لتسهيل هذا التمويل، علما أن الإجراءات التي جتم بها يتخللها شيء من الضبابية، نتمنى أن تكون النصوص التنظيمية المواكبة لها واضحة، تسهل تطبيق هذه الإجراءات.

• الرفع من التمويل وتشجيع المقاول الذاتي وجعله هدفاً أفتيا لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الهيكلية؛

• إصلاح القطاع المالي من خلال تسريع إصلاح القانون البنكي وجعل الأبنك أبنك مواطن تساهم في التنمية، فهي تجني أرباحا طائلة، بل أكثر من ذلك تتفاخر بها، لكنها لا تساهم في هذه التنمية؛

• دعم الابتكار والإبداع وتحديث الإدارة ومواكبة التطور التكنولوجي المتسارع.

السيد الرئيس،

رغم ظروف الأزمة، حرصت الحكومة على تخصيص أكثر من نصف الميزانية العامة لدعم القطاعات الاجتماعية والتي تصل إلى 56%.

من أجل المستقبل، وأقولها بكل صراحة، تنتظرنا اليوم مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى: المقاصة، أنظمة التقاعد، القانون التنظيمي للإضراب والقانون التنظيمي للمالية.

إذن، من خلال ما سبق ذكره، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أن هذا السيناريو هو الأقرب إلى التطبيق، وأطلب من الحكومة أجراً ضمانات ديمومة هذه الصناديق، فكل ما يجب علينا هو أن نتوكل على الله وننزله خصوصاً وأن الدعم السياسي، والله الحمد، موجود.

السيد الرئيس،

من موقع المسؤولية التي تتحملها ككون أساسي داخل الأغلبية الحكومية، وحيث أننا حزب يتحمل كامل مسؤولياته ولا يتهرب منها، وضع

هو معدل تنفيذ هذه الميزانيات، والذي - للأسف - نجده لازال ضعيفا، فمردودية المرفق العمومي بصفة عامة ومردودية المؤسسات العمومية، حسب الأرقام المضمنة دائما في هذا المشروع، عرفت انخفاضات مهمة، الشيء الذي ينعكس سلبا على وضعية بلادنا، فتعزيز البنيات الأساسية الوطنية وتجهيز بلادنا في مختلف مجالات تدبير القطاع العمومي تسير بوتيرة بطيئة، تجعلنا في الأخير نطرح إشكالية الحكامة في التدبير والتسيير التي تفتقر إليها هاته المرافق والمؤسسات العمومية بكل تأكيد.

السيد الرئيس،

لقد أعدت الحكومة هذا المشروع بناء على مجموعة من الفرضيات، التي نعتبرها، في فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعية وواقعية، جاءت بناء على تشخيص موضوعي للوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية.

- معدل النمو 4,2%، نسبة مبنية على أساس:

* تطور الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,8%؛

* تراجع طفيف للقطاع الفلاحي بنسبة 0,3% (حسب فرضية محصول حبوب متوسط يبلغ 70 مليون قنطار)؛

* استمرار دينامية القطاعات الاقتصادية (صناعة السيارات، أجزاء الطائرات، عائدات السياحة)؛

* استمرار تحسن تحويلات مغاربة العالم.

- عجز الميزانية:

تتوقع الحكومة في هذا المشروع نسبة عجز 4,9%، فهي نسبة واقعية ومعقولة، جاءت بناء على اتخاذها لمجموعة من الإجراءات المهمة:

• تحسين المداخل الجبائية عبر التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية للضريبة، والتي تتجلى في:

(1) سعي الحكومة إلى المزيد من التحصيل ومحاربة التهرب الضريبي؛

(2) التزام وزير الاقتصاد والمالية مشكورا بتخصيص 80% من المناصب المالية للوزارة لفائدة إدارة الضرائب والجمارك؛

(3) ترشيد النفقات وحصرها في الحد الأدنى، حيث نجدها لم تعرف أي زيادة، حيث نسجل بارتياح التزام الحكومة بترشيد التحويلات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية من خلال اعتماد مستوى إنجاز مشاريعها كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

كأرضية لهذا التحويل.

- معدل التضخم: سيسنقر في 1,9% في سنة 2014 (حسب إصدارات بنك المغرب)، حيث نجد أن هذا الرقم رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية في العالم وعلى رأسها البترول، فإن مؤشرات الاستهلاك مازالت تنسجم مع استقرار الأسعار التي لا ننكر أنها عرفت ارتفاعا ملحوظا.

- سعر البترول:

الحكومة التي أعطت الكثير للمغرب. ربما بعض الأحيان، الإنسان، من كسب الشيء أهانه، أننا لا نحس بالعبء والقيمة الذي أعطاها المجتمع السياسي المغربي برمته لهذا المجتمع المغربي.

نحن، كطبقة سياسية، نطالب المجتمع المغربي بالصبر للدفع إلى الأمام بهذا المغرب، لأنه الأجنبي أعطى للمغرب الثقة، الاستثمارات الأجنبية جاءت للمغرب، المسائل الكبرى والمشاريع الكبرى جاءت للمغرب وحلت بالمغرب.

نحن، كطبقة سياسية، نلتمس من الشعب المغربي أن هذه الحكومة لها ثلاثة سنوات آتية ستلتزم فيها بتحسين وضعيتهم، في المصالحة مع المغاربة، أقول هنا المصالحة، المصالحة التي ماشي ولا بد تمر بالحسب أو السجن أو الزجر، المصالحة التي تمر بالمؤالفة والتألفة والسكينة ما بين المواطنين.

نحن نريد صلحا ما بين المواطنين، وقعت أخطاء التي، ربما في وقت مضى، كانت أهلت أن تكون الدولة قائمة، اليوم دولتنا قائمة وفتخر بذلك، نحن في الملتقيات الدولية... وأن تكون لنا فرص كبيرة أننا نلتقي في أماكن مختلفة في بقع العالم ونهنا على ما يقع في المغرب، نهنا على ملكنا وعلى حكومتنا وعلى مجتمعتنا السياسي، الذي نطلب من الإعلام المغربي أن يساندنا، نطلب السند من الإعلام المغربي، نطلب من هذا الإعلام الذي نفتخر به، الذي أصبح من الإعلام المتقدم في العالم الذي يطمح إلى التقدم. هذا الإعلام الذي نرجو أن يكون مرصدا ومرجعية مغربية نموذجيا، لا على المستوى الدفاع على القضايا المغربية، ومن يقول أن المغرب ليست له سيادة، أذكره أنه في العام الماضي لم نوقع على اتفاقية الصيد البحري، وهذه السنة، الحمد لله، وقفنا وبالامتيازات التي أردناها، نحن نفاوض، من يقول عن المغرب أنه يستجيب لإكراهات خارجية أو (des directives) من الخارج، فهو خاطئ، عليه أن يتدبر وينظر كيف المغرب يناقش جميع مواقفه السياسية والاقتصادية.

نحن نفتخر أن عملتنا، الحمد لله، رغم الأزمة رفضت وقاومت قيمتها، نحن نفتخر أنه، الحمد لله، احترمنا الموثيق الدولية، نحن نفتخر أن المجتمع ديالنا مازال يطمح إلى الكثير وأنه المنشآت والمنجزات قادمة، إن شاء الله. ولعل الاستثمارات الخارجية التي حلت في المغرب فهي تعتبر متنفسا، إن شاء الله، بالنسبة للمغرب.

أعود إلى الميزانية وأقول: أن، الحمد لله، هذه الميزانية لم تعرف ضغطا جبايئا. بالعكس، أن هذه الميزانية، رغم السلبيات التي سبقتها من توتر سياسي، أنه كان هناك حزب سياسي تميز بالعبء وتميز بالقدرة على تحمل المسؤولية.

قبلنا، كتنجم وطني للأحرار، أن نتحمل المسؤولية في وضع صعب، وتقلد السيد الوزير محام وزارة المالية في ظروف جد صعبة، ولكن من تغلب وما هي، ربما ستسألونني عن (l'équation)، كيفاش أنه، الحمد لله، تميزنا، أقول بإرادة وطنية، أقول بحس وطني، أقول بتناؤل إلى المستقبل،

نفسه رهن إشارة الوطن منذ تأسيسه، وما أننا اعتبرنا هذا المشروع مشروعا واقعيا يذهب في اتجاه تكريس منطق الاستمرارية في ظل الاستقرار رغم إكراهات الأزمة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت لصالح هذا المشروع، مؤكدين لكافة ممثلي الأمة ولكافة شركائنا السياسيين أغلبية ومعارضة ما يلي:

- نعم للحفاظ على القرار السيادي للمغرب؛

- نعم للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛

- نعم للتحكم في العجز المالي؛

- لا لتأجيل الإصلاحات الكبرى، لأنها مكلفة جدا من أجل التحكم في المستقبل.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، وأرى أنه إن تبقى بعض الشيء، فلأخينا السي لعلج بعض الأشياء يريد إضافتها فيما تبقى من الوقت، إذا سمحتم، السيد الرئيس، سأترك له هذه الدقائق ليضيف بعض المعطيات إن حرص على ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

الصعود إلى هذه المنصة يشرفني ويشرف التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذه الميزانية التي ميزتها الأساسية هو استقرار المغرب، ميزتها الأساسية هي المنحة والثقة التي رجعت للمغرب، ولعل الثقة، وبحضور السيد رئيس الحكومة في هذا الاجتماع، في هذه الجلسة، يعطي نفسا جديدا لهذا المجلس الذي عانى الكثير من وجوده وتواجده، الذي عانى الكثير من مناقشته، الذي عانى الكثير من جدوى وأهمية المناقشات التي تدور فيه وخلال لجنته.

اليوم، ونحن ناقش هذه الميزانية التي تميزت بجرأة وواقعية كبيرتين، الجرأة في إعطاء الأرقام، والواقعية بالتعامل معها، لقد جرأت وتجرات الحكومة بإعطاء ما يكفي من المعطيات ومن الوثائق التي تمكن مختلف الهيئات السياسية والفرق البرلمانية لمناقشة هذه الميزانية، التي تميزت في هذه السنة بتقاشات كبيرة وواسعة، والتي - أقول - هي في إيجابيات هذه

بالوعود الكبيرة التي قطعها الحزب الأعلي على نفسه في الانتخابات. لقد تأكد اليوم بالملحوس أن لا برنامج واقعي لهذه الحكومة، وأن سياستها منبينة على الترفيع وريح الوقت واللعب على الحبال، في انتظار اقتناص الفرص السياسية والانتخابية للاستمرار في الحكومة، وهو ما نعتبره في المعارضة الاتحادية سياسة بنيسة من شأنها الإجهاد على المكتسبات التي حققها المغاربة في السنين الأخيرة وإدخال البلاد في منحى تراجمي، يرهن مستقبل الأجيال اللاحقة.

ومن بين أهم المؤشرات على بؤس السياسة التي يتبعها رئيس الحكومة هي طريقة تدبير أغليته التي أدخل بواسطتها البلاد في أزمة خلال النسخة الأولى من حكومته، حيث إن بلادنا ارتهنت لشهور من جراء أطول أزمة حكومية في تاريخ المغرب، ورهنت بلادنا منذ مطلع 2013، وظلت الحكومة وأغليتها تنكر الأزمة إلى أن انسحب أحد أكبر مكوناتها وانضم إلى المعارضة.

وبالتالي، فقد اضطر رئيس الحكومة إذ ذاك إلى البحث عن ترقيع أغليته المهترئة، ولم يجد غير الحزب الذي كان يصنفه ضمن الخطوط الحمراء، ويعتبه بأفح النعوت والصفات بشكل مفتوح أمام الشعب المغربي.

وبعد كل هذه المهازل، لم يجد السيد رئيس الحكومة ما يفاخر به، غير النجاح الباهر الذي حققه بالاستمرار على رأس الحكومة، وأية حكومة هذه؟! تضخم في العدد، تفتت للقطاعات، تداخل في الاختصاصات مع الزج بالمزيد من التقوقراط وإرضاء اللوبيات والعائلات... وهذا واقع لا يرتفع، سيظل منقوشا في ذاكرة جميع المغاربة بعد دستور 2011.

مع كل هذا، يصر السيد رئيس الحكومة على رفض التنصيب البرلماني لهذه الحكومة العجيبة، في تأويل تبسطي ومختزل لمقتضيات الدستور، مع أن حزب السيد رئيس الحكومة لم يكف يوما عن التبجح بالتأويل الديمقراطي للدستور، لكن يظهر جليا اليوم أن الحزب الأعلي يعتبر الدستور وثيقة للاستئناس فقط، بعدما تراجع عن اختصاصاته، ودخل في منطق التأويل السطحي، عوض التأويل الديمقراطي للدستور، كما يعتبر الديمقراطية سلما للوصول إلى الحكومة، بعدما استعمل ترسانة من الوعود للفوز في انتخابات 25 نونبر، وهو يضعها اليوم في الرف ويختار سياسة إرضاء اللوبيات التي بيدها استمراره على رأس هذه الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

اسمحوا لي قبل أن أدخل في معالجة فرضيات وتوجهات مشروع قانون المالية، أن أبدي مجموعة من الملاحظات الأساسية:

الملاحظة الأولى: إن الحكومة استمرت في تعميمها على المؤسسة البرلمانية، نوابا ومستشارين. ورغم المحاولات المتكررة لأعضاء مجلس

بنظرة تفاؤلية إلى المستقبل، وهذا ما نرجوه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للتجمع الوطني للأحرار.

الكلمة للسيد العلمي، تفضل عن الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع الميزانية السنوية 2014، وأنا كلي تأثر لتزامن هذه اللحظة المؤسساتية المهمة مع الذكرى الثامنة والثلاثين لاغتيال الشهيد عمر بنجلون، المناضل التقدمي الحدائي الذي أفنى ريعان شبابه دفاعا عن الديمقراطية، عن حقوق الإنسان، عن بناء المؤسسات واستراتيجية النضال الديمقراطي، وأدى في الأخير حياته ثمنا لدفاعه عن الانفتاح والحرية والتقدم، وهي المرجعيات التي طالما حاربها المكون الرئيسي لهذه الحكومة.

إنني لأعبر عن بالغ أسفي، باسم المعارضة، ومن ضمنها المعارضة الاتحادية، عن اضطرارنا لمناقشة مشروع هذه الميزانية في ظروف غير واضحة ولا جدية بالشكل الذي يجعل البرلمان يقوم بدوره الدستوري فيما يخص التشريع المالي، هذه الظروف لا تسمح للمعارضة بالقيام بالدور الأساسي الذي خوله لها الدستور الجديد.

فالعديد من الالتزامات التي قطعها الحكومة على نفسها فيما يخص الاجتهاد على مستوى العديد من الوثائق والدراسات المصاحبة لمشروع القانون المالي لم يتم احترامها، بل وقع التراجع حتى عن بعض التقاليد الإيجابية التي تم ترسيخها منذ سنوات فيما يخص الحوار القبلي مع البرلمان حول حصيلة الميزانية وتوجهات مشروع القانون المالي المستقبلي.

كما أننا نأسف بشدة أننا، رغم اجتهادنا، لم نجد في مشروع القانون المالي المعروض أمامنا أدنى اعتبار لحجم التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا واستحضار مطالب وحاجيات الشعب المغربي وتقدير للمرحلة الجديدة التي دخلتها بلادنا باعتماد دستور جديد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إنه ثالث مشروع قانون للالية ناقشه في ظل هذه الحكومة، والسمة الطاغية عموما على توجهات واختيارات هذا المشروع أنه لا جديد يبشر به المغاربة، غير المزيد من التراجعات وتأجيل الإصلاحات وعدم الالتزام

تم اختياره منذ ما يقارب العقدين من الزمن، وبالتالي تحيين الأهداف التي تحتاحها بلادنا في ظل التحولات الجديدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد مح صوت المعارضة في المطالبة بالإشراك وإعمال المقاربة التشاركية الواردة ضمن أهم مقتضيات دستور 2011، الذي من المفروض أن يكون الإطار الأساسي المحدد للحياة السياسية والموجه لتدبير الشأن العام، فمشروع قانون المالية من أهم المحطات السنوية لتقييم السياسات العمومية وتحديد الاختيارات طيلة السنة أو أكثر.

وقد ألقنا على الحكومة طيلة السنتين الماضيتين في إشراك المعارضة في النقاش القبلي لفروضيات مشروع القانون المالي، لكنها لم تفعل.

فعل سبيل المثال لا الحصر، كررت الحكومة مرارا أن إصلاح القانون التنظيمي للمالية جاهز وأنها ستعتمد في تفعيله المقاربة التشاركية، وقد ساهمنا من موقعنا كمعارضة، في دراسة مسودة المشروع انطلاقا من قناعتنا أن القانون التنظيمي للمالية سيساهم في الرفع من دور البرلمان في مناقشة الميزانية، وبالقدر الذي سيفيد الحكومة في تعزيز الشفافية وإعادة الاعتبار لمبادئ الميزانية، خاصة مبادئ الوحدة والشمولية وعدم تخصيص المداخل مع إعادة النظر في طريقة المناقشة ونوعية التقارير المصاحبة.

لكننا اليوم نقاش هذه الميزانية في ظل القانون التنظيمي المتقادم الذي يعود إعداده لحكومة التناوب التوافقي في ظل دستور 1996، رغم أننا أمام دستور جديد، يتجاوز بكثير سقف الدساتير السابقة، ورغم وعود الحكومة أن يكون مشروع القانون التنظيمي للمالية جاهزا في بحر سنة 2012، لكنها لم تفعل.

في هذا السياق، فقد سبق للسيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة خلال شتبر الماضي أن صرح أمام البرلمان من خلال مناقشة موضوع المقاييس الذي اعتمده الحكومة بأن صلاحية تحديد الفروضيات وضبطها، وخاصة في ما يتعلق بتحديد متوسط سعر البترول ستعود للبرلمان، لكن هذا الأخير لم يناقش، ولم يحدد، ولم يشرك حتى في تحديد تلك الفروضيات، ومجلس المستشارين ومجلس النواب يؤكدان صحة ما أقوله أمام مجلسنا الموقر.

ولطالما نبينا الحكومة في السنتين الماضيتين إلى هشاشة الفروضيات التي اعتمدها في مشاريعها. ويتعلق الأمر بهشاشة فرضيات النمو والعجز والمقاصة.

ومع ذلك، فإن عناد الحكومة الأعمى دفعها لتكرار نفس الأخطاء في وضع الفروضيات، فلا المحيط الدولي، أي الطلب الخارجي، ولا الإجراءات العمومية في ذات القانون المالي يمكن أن ييسر تحقيق بعض الفروضيات من

المستشارين على ضرورة توفر المعلومة بالدقة والشمولية والفعالية اللازمة، إلا أن البرلمان يناقش اليوم، في هذه اللحظة بالذات، مشروع الميزانية في شروط أقل شفافية مما كان عليه الأمر قبل دستور 2011.

الملاحظة الثانية: إن اطلاعنا الأولي على مشروع القانون نجد فيه غياب تصور واضح، نجد فيه غياب رؤية بعيدة أو متوسطة المدى، باعتبار الميزانية أداة لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق التنمية، وهذا ما يؤكد أن الحكومة الحالية لا رؤية ولا تصور استراتيجي لديها للإصلاح ولا لتفعيل شعاراتها الانتخابية والسياسوية الفضفاضة. تقول هذا الكلام بكل موضوعية، لأننا بصدد دراسة ثالث مشروع للميزانية لهذه الحكومة المدعية.

الملاحظة الثالثة: إن هذا المشروع هاجسه البحث عن الحلول السهلة لتحقيق المداخيل وبطرق تبسيطية، لا تراعي المنطق العام الذي يسير به الإصلاح منذ سنوات وتراكماته، وبالتالي يتجه المشروع نحو المنطق المحاسباتي عبر توجيهه نحو الضرائب السهلة التحصيل وإلى فئات تعاني أصلا من الثقل الضريبي وتنتظر الإصلاح منذ سنوات.

الملاحظة الرابعة: إن طبيعة مشروع هذا القانون هجينة وغير متجانسة، فهو بدون هوية سياسية لدخول مكون لهاته الحكومة عارض بالأمس برنامجها الحكومي وبدون أساس منطقي، حيث يظهر اليوم أن هذه الحكومة حائرة في الاختيار، فلا هي اتجهت نحو النموذج الليبرالي، ولا هي اختارت النموذج الاجتماعي التضامني، وحتى الحديث عن الترشيد والتشفيف يبقى مجرد كلام للاستهلاك فقط، لأن آثاره غير موجودة على مستوى التدبير، فنفقات التسيير ظلت في ارتفاع وكتلة الأجور زاد تضخمها بنسبة 6% ونفقات التجهيز ارتفعت أيضا بـ 3%.

الملاحظة الخامسة: إن مشروع هذا القانون يفضح تبيان الحكومة وحيرتها، وهي على مشارف سنتها الثالثة في التدبير الحكومي. والمؤشر الدال على ذلك أن الإجراءات المالية التي أتى بها هذا المشروع غير مرتبطة بشكل عضوي بالهدف الاقتصادي والأثر الاجتماعي الذي هو الغاية، ومن هنا يؤكد أن هذه الحكومة لا رؤية استراتيجية لديها في تدبير السياسات العمومية على المدى المتوسط والبعيد.

الملاحظة السادسة: إن مشروع هذا القانون أثبت فشل هاته الحكومة حتى في نهج الاستمرارية لما سبق للحكومات السابقة أن اتبعت، وهو ما بدأ ينكشف منذ السنة الماضية، لكنه اليوم يبرز بشكل لا يمكن للحكومة أن تدعي أنها سائرة في طريق استكمال الأوراش والإصلاحات.

كل هذه الملاحظات وغيرها مما لا نرى داع للإطناب فيها، يؤكد بالملوس أن الحكومة، سواء في نسخها الأولى أو الثانية، لم تصل بعد إلى مستوى المسؤولية السياسية في اختيار النموذج التنموي اللائق لتدبير الشأن العام ولتوجيه المالية العمومية نحو الاختيارات الجديدة التي تفرضها الظرفية الراهنة. كما أن هذه الحكومة عجزت عن تقييم النموذج التنموي الذي

قبيل ما يتعلق بنسبة النمو.

إننا بإزاء مشروع قانون للمالية يكاد يكون مجرد ميزانية محاسبية خارج أي استراتيجية للإصلاح، ولذلك لا نجد ينخرط بالفعل في الإصلاحات الهيكلية الكبرى، فهو مشروع أحدث قطيعة صارخة مع البرنامج الحكومي، حيث معدلات النمو لن تبلغ ما تم تسطيره، فقد تجاوزنا نصف الولاية، مما يتطلب معه إدخال التصحيحات اللازمة عن طريق إقرار مشروع لميزانية تعديلية في بحر هذه السنة دون الرجوع إلى البرنامج الانتخابي الهزلي للحزب الأغلي الذي على المغاربة أن يحاسبوا هذا الحزب عليه، ويحاسبوا أيضا بواسطته هاته الحكومة.

إننا أمام مشروع قانون مالي تراجمي بمستوياته الثلاثة: نفقات الاستثمار، المداخل، والنمو، ناهيك عن أنه مشروع بدون أولويات واضحة، فهو يتخبط في تدبير ارتجالي وعشوائي لما سبق من برامج وأوراش، ولا رؤية له للخروج من عنق الزجاجة.

إنه باختصار مشروع سيتم بمقتضاه تجميد الإصلاحات وتكريس التراجعات على جميع المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالمداخل بكل أصنافها ستعرف انخفاضا بـ 6,7%، باستثناء الضريبة على الدخل، الضريبة المطبقة على الاستيراد، فيما سيرفع حجم الإنفاق ارتفاعا ملحوظا، في تناقض صارخ مع ادعاءات الترشيد والتشفيف، وهذا ما يعني أن هذا المشروع يحمل ذاتيا عوامل الاضطراب والضبابية التي يمكن أن ترهن مستقبل البلاد، حيث إن نفقات التسيير تمثل وحدها نسبة 65% من بنية الميزانية، وتفوق 199 مليار دولار.

ومن بين جوانب الظل التي حاولت الحكومة تعميمها، هو نسبة العجز التي ستسجل في نهاية السنة الجارية، حيث قدمت فرضيات المشروع بشكل يتناسب ورغبة الحكومة في حصر العجز في نسبة 5%، في حين أننا لو افترضنا فقط أن معدل برميل النفط سيصل إلى 110 دولار، وهو ما يفترضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن العجز سيمتد إلى حدود نسبة 6,5%.

مع هذا، فإن التراجع لن يطل المداخل ونسبة تقليص العجز فقط، بل إن هذا التراجع سيمس أيضا حجم الاستثمارات العمومية التي بعد تقليص 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2013، ستعرف هذه الاعتمادات تراجعا من 59 إلى 49 مليار دولار والتي لم تستثن حتى القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية، ونذكر في هذا الصدد التراجعات التالية:

- قطاع الصحة: 500 مليون درهم؛

- التعليم العالي: 200 مليون درهم؛

- التربية الوطنية: 500 مليون درهم؛

- العدل: 100 مليون درهم؛

- الفلاحة: 1,2 مليار درهم؛

- الماء والبيئة: 1 مليار درهم؛

- التجهيز والنقل: 1,1 مليار درهم.

وهذا ثالث قانون مالي يعرف تراجعا في ظل هذه الولاية التشريعية على مستوى الاستثمارات، إذ تم اقتطاع زهاء 21 مليار من ميزانية الاستثمارات العمومية لسنة 2012 بدون الإعلان عن ذلك، حيث لم يتم تنفيذ سوى 65% من حجم الميزانية المقررة.

أما بخصوص فرضية معدل النمو المرتقب في 4,2% فهو أيضا سيكون تراجعا عن السنة الجارية، التي قد يتراوح فيها ما بين 4,6% إلى 4,8%، وهي نسبة نمو تظل ضعيفة، بالإضافة إلى أنها متقلبة ومرتبطة بالظروف المناخية، مما يؤثر على تراجعنا في مستوى نسبة النمو عن المناخ، وهو ما كانت جهود كبيرة قد بذلت فيه خلال حكومة التناوب التوافقي.

وعموما، فإن بلادنا مجبرة اليوم على تحقيق نمو يناهز 7% بشكل قار، إذا ما أردت أن تصح قوة اقتصادية صاعدة، قادرة على الإقلاع الحقيقي والمستدام، بينا مؤسسات وطنية كالمندوبية السامية للتخطيط ومركز الظرفية الاقتصادية كلاهما يحصران معدل النمو ما بين 2% إلى 3%، وهو ما سيشكل بدوره تراجعا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد حذر الفريق الاشتراكي مرارا من مخاطر اللجوء من جديد إلى الاستدانة كحل سهل للتمويل، في حين أنه ينطوي على خطر فقدان بلادنا للقرار السيادي إزاء المؤسسات المانحة. ورغم ادعاء الحكومة في كل المناسبات التي واجهناها بهذه الحقيقة أنها لن تستدين، فإنها اليوم اختارت، عكس ادعائها، نهج أسلوب الاستدانة المفرط.

ففي آخر سنة 2013 نتوقع أن تصل المديونية إلى 62% من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 500 مليار درهم، متجاوزة بذلك الخط الأحمر الذي لا ينبغي أن يتجاوز 60%.

إن هذا الاختيار يمس السيادة الوطنية أولا، ويؤثر على صورة البلاد وعلى وضعها الدولي والسياسي والاقتصادي ثانيا، ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة ثالثا.

وعلى الحكومة أن تدرك اليوم أنها تدرك ما بنيها طيلة سنوات من تجربة حكومة التناوب، حيث ضحينا بشعبية حزبنا وبالعديد من إمكاناته الانتخابية في سبيل تحسين بلادنا وصون قرارها السيادي، وذلك بتخفيض الدين الخارجي من 24 مليار إلى 9 مليار دولار، بينا تتفقر اليوم إلى 28 مليار دولار، فيا لها من مفارقة.

السيد الرئيس،

إن الهدف من كل سياسة مالية واقتصادية هي الاستجابة للحاجيات الاجتماعية وتطوير مؤشرات التنمية المجتمعية والنهوض بالإنسان المغربي

إننا نطرح هذه التساؤلات وغيرها لأن الحيز الزمني المخصص لنا لا يسعنا على سرد كل ذلك. نطرح هذه التساؤلات الحارقة لنستنفر الحكومة لتكف عن تقاعسها في إعمال الجهوية المتقدمة وانتظاريتها في إخراج النصوص المتعلقة بها في إطار تشاركي، مع ما يتطلبه ذلك من إصلاح للإدارة واللاتركيز، وهو التقاعس الذي يؤدي ثمنه من تأخر بنائنا الديمقراطي، وما سيكون له من آثار في بناء نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد شكل إصلاح نظام المقاصة محورا أساسيا في البرنامج الحكومي وفي وعود السيد رئيس الحكومة ومجموعة من الوزراء، لكن الحكومة لم تتحل بعد بالشجاعة السياسية لإطلاق حوار وطني حول هذا النظام الذي أضحي بشكل معضلة وطنية، لأن التأخير في إصلاحه يكلفنا من 20 إلى 30 مليار درهم سنويا، هذا مع العلم أن المستفيدين من هذا الصندوق ليس المواطنون البسطاء.

مشروع قانون المالية لا يتضمن أي إجراء لمعالجة هذه الوضعية الخطيرة التي تهدد مجالا اجتماعيا حساسا لا يهيم الفئات المتقاعدة، بل يهيم أجيال المتقاعدين المستقبليين.

أما إصلاح العدالة، فقد مللنا من تكرار السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل شعارات الإصلاح وقرب أجزائها، ففي الوقت الذي لا تزداد وضعية قطاع العدل إلا تأزما من جراء المنهجية الاستفزازية التي يسلكها السيد وزير العدل في مواجهة كل مكونات هذا القطاع، من كتاب للضبط، من قضاة واتباء بالحامين، إلى درجة أن كل هذه المكونات خرجت إلى الشارع محتجة على مقاربة الحكومة في تعاملها مع هذا القطاع في سابقة لم يعرف المغرب نظيرا لها، فعوض أن يجلس السيد الوزير إلى طاولة الحوار من أجل تضيق الخناق على الفساد والمفسدين في هذا القطاع، لجأ إلى رد الفعل بالانفعال والغضب واختار العناد بكل إصرار.

إن الإصلاحات المؤجلة هي كثيرة، والإشكاليات المتراكمة على اقتصادنا الوطني وعلى كياننا الاجتماعي أكبر وأكثر من أن نحصيها في هذا الحيز كما سبق لي أن ذكرت.

إننا في الفريق الاشتراكي نلخص ملاحظتنا للحكومة في ضرورة استئنافها للإصلاحات التي جمعتها منذ سنتين، ومن ضرورة مراجعة تراجعاتها فيما يمس القدرة الشرائية للمواطنين وفيما يخص التراجع عن الحوار الاجتماعي وما يشكله ذلك من عودة الاحتقان وتهديد استقرار بلادنا الاجتماعي، بعد الجهود والتضحيات التي بذلناها خلال حكومة التناوب لاستتباب الحد الأدنى من السلم الاجتماعي.

وتحقيق رفاهيته والاعتناء ببعشه وبصحته. وبالتالي، فإن القطاعات الاجتماعية التي تلتهم 56% من الميزانية العامة لا تنعكس على الواقع المعيش للمغاربة بما يحسن حياتهم ويستجيب لحاجياتهم ومتطلباتهم، والدليل على ذلك أن المغرب اليوم في المرتبة 130 من أصل 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن الاعتمادات الضخمة حينما يتم تقسيمها في شكل حصص موزعة على أكثر من قطاع أو صندوق دون خيط ناظم يهيكل السياسات ويدمج التدخلات ويخلق الالتقائية بين البرامج والمشاريع ينعكس على المردودية وعلى النتائج والجودة، وبالتالي على الآثار المرجوة من تلك السياسات.

لا نظن، السيد الرئيس، أن تشكيل الحكومة من 39 وزيرا سيؤدي إلى الحكامة وسيؤدي إلى المردودية، خاصة وأن إرادة حل الأزمة الحكومية طغت على حل أزمت البلاد وأزمات المواطن المغربي الاجتماعية، فأصبح الوزراء والوزراء المنتدبون اليوم يتصارعون حول اختصاصاتهم وحدودهم وبنائهم وسياراتهم ومكاتبهم أكثر مما يتصارعون حول أحسن السبل لخدمة المواطنين وتخفيف معاناتهم.

وفيما يخص، السيد الرئيس، أوضاع الصحة العمومية، فإني لن أجد أفضل من التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي لم يقف فقط على حجم الخصاص المهول في العرض الصحي العمومي وفي التأطير الطبي وفي حق المواطنين في الولوج إلى العلاج، بل وقف أيضا على حجم الاختلالات في منظومتنا الصحية وحجم الفساد الذي ينخرها والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها على مستوى البنيات والمرافق والتوزيع، فلقد كانت خيبة المغاربة كبيرة في طريقة وأسلوب تفعيل نظام المساعدة الطبية (RAME¹) الذي جاءت به حكومة السي عبد الرحمن يوسف، والذي من المفروض أن يمول في جزء كبير منه من صندوق التماسك الاجتماعي، حيث إنه في الوقت الذي تدعي فيه الحكومة استفادة 5 ملايين مواطن، فإن هذا العدد لم يصل بعد إلى النصف، نظرا للتعقيدات التي اعتمدها الحكومة في ولوج المواطنين للخدمات الصحية.

فيما يتعلق بالتشغيل، والذي يعد مؤشرا أساسيا في مدى جدية الفرضيات وصواب الاختيار، فإن مجهود الحكومة لم يستطع توفير أكثر من 3000 منصب شغل على أكبر تقدير، إذا ما اعتبرنا أن ما يقارب 15 ألف منصب شغل ستصبح شاغرة بعد الإحالة على التقاعد.

هذا، في الوقت الذي تتعمق فيه الفوارق الجهوية، وتزداد الهوة بين جهات ومناطق المغرب، ما بين الحضرية والقروية، وما بين الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية. هذا، في الوقت الذي يستعد فيه المغرب بكل إصرار وشجاعة على دخول غمار الجهوية المتقدمة، بما تمثله من تحد في مواجهة خصوم وحدتنا الترابية.

¹ Régime d'Assistance Médicale

طرف أغلبية أعضاء اللجنة بمجلس المستشارين.
ولكل هذه الاعتبارات وغيرها، بالأمس كانت الحكومة تنتقد على أحيينا وزير الاقتصاد والمالية كونه يستعمل الفصل 51 من الدستور السابق في وجه المعارضة، اليوم الحكومة الحالية تستخدمه إلى ما يقارب 40 مرة، استعمل السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم في وجه... يعني 38 الفصل 77 في وجه التعديلات، ولم تتفاعل إيجابيا مع المقترحات ديال مجلس المستشارين.

ولكل هذه الاعتبارات وغيرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإننا في الفريق الاشتراكي نرفض مشروع هذا القانون، وسنصوت ضده بالرفض.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي.
الكلمة للسيد ادريس الراضي، تفضل، يا الله السي ادريس.
هناك اعتذار ديال السيد رئيس الحكومة نظرا لتزامن هذا الوقت مع موعد سابق. شكرا.
تفضل السي ادريس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون،
باسم فريق الاتحاد الدستوري، إن أهم ما ميز الملابس التي أحاطت... عفوا. إلى صبتي تعاود، الله يكثر خيرك.

السيد رئيس الجلسة:

عاود ليه، غير سير. وا صافي راه ليه، عاود ليه.

المستشار السيد ادريس الراضي:

لأن النظائر ما تشوفش بهم مزيان.

السيد رئيس الجلسة:

يا الله غا سير سير.

المستشار السيد ادريس الراضي:

خصني النظر اشوية.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

إن الخطاب الملكي الأخير أمام البرلمان كان واضحا في توجيه الحكومة للإسراع في إعداد القوانين الانتخابية، بما يجعل بلادنا تتجاوز المرحلة الانتقالية لما بعد دستور 2011، وبما يخلق انسجام مؤسساتنا مع مقتضيات الدستور الجديد.

وانطلاقا من كل ذلك، علينا أن نستوعب بكل وعي ومسؤولية أننا مقبلون على انتخابات محلية وجموية ومهنية، ستعيد ترتيب المشهد السياسي والمؤسسي بما يعطي للدستور شرايين حية في التراب الوطني. ونشير انتباه الحكومة إلى أن منهجية الاستفراد والإقصاء التي ألفناها في تعاملها في عدة مناسبات، ومن ضمنها الحوارات المختلفة التي أطلقناها، ومن خلال نعت المعارضة بكونها معارضة مشوشة، هذه المقاربة لن تكون منتجة ولا إيجابية في بناء المرحلة السياسية المقبلة على قواعد النزاهة والمصادقية.

السيد الرئيس،

السادة...

السيد رئيس الجلسة:

جوج دقايق السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

سأختصر.

لقد تعاملنا بكل مسؤولية في تعاطينا مع مشروع هذا القانون المالي خلال دراستنا المفصلة والمستفيضة لمواده داخل لجنة المالية بمجلس المستشارين، وتؤكد لنا استخفاف الحكومة باقتراحاتنا وإضافاتنا التي توحدت فرق المعارضة الخمسة في اجتهاد غير مسبوق بمجلس المستشارين، وحاولنا في فرق المعارضة، من خلال تعديلاتنا المشتركة، أن نوثق مجموعة من الرسائل الواضحة:

أولا، الحكومة لا رؤية اقتصادية أو اجتماعية لها من خلال هذا المشروع؛

ثانيا، الحكومة تستهلك الشعارات حول محاربة الربع والفساد، بينما تكرر هذه السياسة على أرض الواقع من خلال المكافأة المضاعفة لمستغلي ربع النقل؛

ثالثا، الحكومة عاجزة عن مباشرة أي إصلاح من إصلاحات المقاصة، التقاعد، الجبايات، منظومة الأجور؛

رابعا، الحكومة لا سياسة اجتماعية لديها: مناصب الشغل، الصحة، التعليم؛

- الحكومة سائرة نحو حل مشاكلها التدييرية على حساب رفع الأسعار وتضريب الفئات المتوسطة.

قد واجهتنا الحكومة - مع كل أسف - واجهت جميع الاقتراحات ديالنا والتعديلات ديالنا باستعمالها الفصل 77 من الدستور بكيفية تعسفية مفرطة في مواجهة تعديلات فرق المعارضة، بعدما لاحظت قبولها من

السامية في السياسة وتدير الشأن العام، فقد كان على السيد رئيس الحكومة أن يتقدم أمام البرلمان، إن لم يكن لطلب الثقة، فلأضعف الإيمان لتقديم حيثيات وطبيعة التوافقات التي جعلت مكونات كانت ضد البرنامج الحكومي منخرطة الآن ومسؤولة دستوريا وسياسيا وأخلاقيا على تنفيذه والانخراط فيه.

الحكومة مصرة على الانفراد، ونفاجئنا باستمرار بخروقات دستورية لا نجد، نحن في المعارضة، الآليات القانونية لمواجهة من قبيل الخرق المتكرر للفصل 12 من الدستور المتعلق بالديمقراطية والتشاركية، وكذلك الفصل 13 الذي يلزم السلطات العمومية بإحداث الهيئات قصد التشاور في إعداد السياسات العمومية. خرقت الحكومة أيضا من خلال قوانينها المالية مقتضيات الفصل 75 من الدستور.

فمرة أخرى إذن - وكما قلت - سنجد أنفسنا عزلا أمام حكومة صاغت هذا المشروع دون اعتبار للمتحوّل الدستوري، وإننا لا نملك إلا أن نبدي رأينا فيه وفق هذا الواقع في انتظار الإصلاح المأمول.

وعليه، اسمحوا لي أن أنتقل بكم إلى قراءة فريق الاتحاد الدستوري لمشروع قانون المالية لسنة 2014، والتي تركز على ثلاث محاور أساسية:

- يتعلق المحور الأول بالسياسات الماكرو اقتصادية للحكومة ومن خلالها التوازنات المالية والفرضيات، كما صاغها المشروع؛

- المحور الثاني يتعلق بالآثار المتوقعة لسياسة الحكومة على الاقتصاد الوطني وبعض البدائل التي تقترحها؛

- المحور الثالث يتعلق بالسياسات الاجتماعية للحكومة. السيد الرئيس،

نحمل تصورا وقراءتنا للمعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية كما يلي:

- ما مدى نجاعة الاختيارات الحكومية في مجال المالية العمومية وروافدها، ومنها تمويل الاستثمارات العمومية وإنعاش الحركة الاقتصادية؟

- هل بإمكان الحكومة، ودون استحضار التزاماتها الدولية، أن تتحدد لنا نسبة العجز التي تمثل نقطة التوازن ما بين التمويلات الحقيقية لاحتياجاتها ونسبة العجز اللازمة لتغطيتها؟

- ما هي نسبة العجز القصوى التي يمكن استثمار إمكانياتها التمويلية الإضافية للاقتصاد الوطني؟

- هل تملك اليوم الحكومة دراسة عن استعمال التمويل بالقرض؟

- هل تتوجه إلى تمويل الاستثمار وتؤمن مداخل مستقبلية أم تتجه إلى الاستهلاك والتسيير بكلفة سيؤدي ثمنها الأجيال القادمة؟

- اعتبرت الحكومة تداعيات الأزمة العالمية إكراها سياسيا يحول دون تحقيق النمو الممكن، فيما فتحة المؤهلات الاقتصادية الوطنية، ما الذي قدمه مشروع قانون المالية كإجراءات لتخفيف تداعيات الأزمة وتمويل

إن أهم ما ميز الملابس التي أحاطت بإعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2014، هو الجمود الذي سبق إنتاج النسخة الثانية من حكومة السي ابن كيران، ذلك الجمود الذي صاحبه ما صاحبه من غياب في الرؤية وتصدير للشك والتوجس إلى الفاعلين الاقتصاديين داخل وخارج المغرب، بل إنه رمى بظلاله بشكل ثقيل على المواطن العادي وأثر في نفسيته وهز أركان ثقته في مصير وطن، كنا جميعا نؤمن به لأنه استثناء، باستقراره وثبات ورسوخ مؤسساته.

لكننا أصبحنا اليوم نتخوف أمام النزوات السياسية والطموحات الانتخابية والتهاوت على الحقائق الوزارية، من الرجوع إلى لغة اليأس والشك، فليس الاستثناء معطى نظمت له ونام، بل هو هدف علينا العمل والكد لتحقيقه بالتنازلات والتوافقات الصلبة واعتماد مقاربة تشاركية، كما نص عليها الدستور المغربي.

فقبل أي نقاش عن الأهداف والفرضيات والتوازنات والسياسات كما يوظفها مشروع قانون المالية ويترجمها من خلال مقتضياتها، على الحكومة أن تقدم للشعب المغربي بتجرد ونزاهة فكرية وسياسية كلفة الارتجال والارتباك الذي حكم المرحلة التي انطلقت مع أزمة الأغلبية السابقة، كما يحلو للسيد رئيس الحكومة تسميتها.

نريد دراسة واقعية لواقع العامل النفسي وتدهور مؤشر الثقة وانعدام الرؤية على الحركة الاقتصادية وسلوكات المستثمرين والفاعلين والأفراد والعائلات، سيما فيما يخص الاستثمار والاستهلاك والادخار وأشكال التوظيفات المرتبطة به.

على المغاربة أن يطلعوا حقيقة ودون تمويه على الكلفة الحقيقية للحكومة الجديدة، كلفة إفراغ الإصلاح الدستوري العميق من حمولته النبيلة التي أهداها صاحب الجلالة للمغاربة كافة، كلفة إعدام الثقة في السياسة والمؤسسات الحزبية والشخصيات والرموز السياسية، كلفة تعطيل التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور واستكمال الإصلاحات الكبرى التي انطلقت منذ خطاب جلالة الملك ليوم 9 مارس 2011.

هنا لابد من استحضار تساؤلات دقيقة يطرحها الرأي العام:

- كيف سيتمكن تشكيل سياسي محترم له موقعه في الخريطة السياسية أن يجد نفسه اليوم على رأس القطاعات التي تنفذ برنامجا حكوميا صوت ضده بالأمس؟

- كيف سيفهم الرأي العام تناقض هيكلية الحكومة بتضخم قطاعاتها وأعضائها مع مقتضيات الالتزام بالبرامج الانتخابية ومبدأ التخليق واحترام الدستور واحترام المواطنة؟

فقد عشنا جميعا مسرحية التهرب غير المبرر من تقديم برنامج حكومي احتراماً للبرلمان ومراعاة للناخبين، بغض النظر عن أي قراءة لمقتضيات الدستور، لأن ما غاب عن رئيس الحكومة هو الوازع الأخلاقي والمواطنة

الاقتصاد الوطني؟

- هل تمكن المغرب بالفعل من إنجاز التحول المرتقب في بنية الاقتصاد وأصبح الطلب الخارجي هو المحدد الحقيقي لديناميته التنموية؟ ما نعتقد أن الجواب إيجابي، وإلا كيف تفسر العجز الهيكلي للميزان التجاري وميزان الأداءات؟ كيف تفسر الركود الاقتصادي الذي يعرفه المغرب نتيجة إجراءات حكومية غير مدروسة، ونتيجة تصريحات الوزراء التي تهرب وتخوف المستثمرين؟

إن الملاحظات التي خلص لها فريق الاتحاد الدستوري بقراءة لمشروع القانون المالي، جعلتنا نؤمن بأن الحكومة عاجزة على تغيير بنية الميزانية وفاشلة في مقارنة إصلاح المالية العمومية.

الحكومة غير قادرة على استثمار الإمكانيات التي أتاحتها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومع تركيا وتونس ومصر والأردن، ولم تكن أي شيء من ذلك إلا مزيدا من الاختلالات في الميزان التجاري وتراجع المداخيل الجمركية، وما نلاحظه هو كثرة المسلسلات التنفزيونية للشقيقة والصديقة تركيا والمحلات الكبرى التي تسمى (BIM) والتي تتعارض مع مصالح صغار التجار المغاربة.

الحكومة اليوم تعاني أزمة ابتكارية لتحفيز الاستثمار وتطوير المداخيل الذاتية بعد تراجع المداخيل الاستثنائية، وسارعت إلى الحلول السهلة والبسيطة لإنتقال كاهل المواطن بالزيادات والضرائب أو اللجوء إلى المديونية بدون دراسات الجدوى والفعالية والنجاعة.

فعلى سبيل المثال، توقعت الحكومة تحقيق مدخول 900 مليون درهم بالرسم المفروض على الرمال السنة الماضية، لكن هذا التوقع غير المدروس كذبه الواقع، من 900 مليون رجعنا إلى 40 مليون فقط، وهذا ما يجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة على كل الإجراءات الضريبية التي جاءت بها الحكومة لأنها غير مدروسة.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني المرتبط بنفس السياق، أي محور الآثار المتوقعة للسياسات الحكومية على الاقتصاد، فإننا سننطلق من نتائج المحور الأول، ذلك أن الحكومة أغلقت على نفسها النوافذ والأبواب وحاصرت مخيلتها بكل أنواع المزايدات السياسية والتهافت الانتخابي لتسوق الوهم للمواطنين والمغالطات، هروبا من فشلها في مباشرة إصلاحات حقيقية وتنزيل سليم للدستور.

صحيح أن مداخل الميزانية العامة من الضرائب تتراجع نتيجة الركود الاقتصادي ونتيجة وفيات المقاولات. صحيح أيضا تراجع المداخيل الجمركية. وصحيح أيضا صعوبة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي الذي تضخم لدرجة تهدد السيولة بالسوق المالية، لكن لماذا تعطلت الإمكانيات الوطنية الطبيعية والاقتصادية والسياسية، التي يجب أن تستثمرها الحكومة بتوافق قطاعية ومهنية وسياسية، تجعل الكل ينخرط في سياسة اقتصادية تمكن

المغرب من تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمغاربة؟ ليس الحل هو التضريب، ليس الحل هو الإجهاز على جيوب المواطنين، ليس هو بالرفع من أسعار المواد الأساسية، ليس هو التشهير بالرموز السياسيين والمقاولاتيين واتهامهم مجانا، ليس الحل الخرجات الإعلامية لرئيس الحكومة الذي يعد الصدقات. طبعاً ليس هذا هو الحل الذي نراه في الاتحاد الدستوري، نحن ككبيراليين مدافعين على العدالة الاجتماعية وعن المبادرة الحرة.

لا نكتفي نحن بانتقاد مقاربة الحكومة، بل لدينا في الاتحاد الدستوري اقتراحاتنا البديلة، والتي عبرنا عنها في مناسبات كثيرة، قطاعات اقتصادية وإنتاجية واعدة قادرة على توفير المداخل، قادرة على النهوض بالتشغيل، قادرة أيضا على دعم الحكومة بوضع سياسات إستراتيجية للنهوض بهذه القطاعات، مثلا الفلاحة تشغل 80% من الفئات النشيطة على مستوى العالم القروي، و40% وطنيا، وآثارها كبيرة على النمو الإجمالي.

تأتي الحكومة اليوم بتضريب هذا القطاع دون دراسة للمعطيات الفلاحية وحساسيتها التنافسية والاجتماعية وبدون مراعاة لرأي الفلاح، وقد تقدمنا داخل تنسيق المعارضة، نحن في الاتحاد الدستوري، بتعديل يقضي بإلغاء هذه الضريبة، لكن بتنسيق مع الإخوان في المعارضة عدلنا هذا المقترح بربط التضريب بمجموعة من الشروط، لكن الحكومة تصر على عدم إشراك الفلاح بحرق سافر لمقتضيات الفصل 12 و13 من الدستور، ونحتفظ، نحن في فريق الاتحاد الدستوري، بحقنا في اللجوء إلى المجلس الدستوري بالطعن في عدم دستورية هذا التضريب، انطلاقا من حسنا الوطني بضرورة المحافظة على مكتسبات مخطط المغرب الأخضر، وتطوير ملاحظتنا لنسألم في تحقيق الأمن الغذائي.

بدافعنا عن هذا القطاع، لا ندافع، لا ندافع ثم لا ندافع على فئة معينة أو مصالح الطبقة، بل نستهدف المحافظة على الاستقرار وضمان الأمن والأمن الروحي والغذائي، التاريخ حديث للممكلة شاهد على هذا القطاع حصن الاقتصاد الوطني رغم الأزمات المالية والاقتصادية ورغم الكوارث الطبيعية وغيرها، وهاجسنا في ذلك هو التشغيل وإنتاج الثروة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي بضمان الأمن الغذائي والمناعة من تقلبات الأسواق العالمية، وبالتالي الاستقلال في القرار الاقتصادي والسيادي، وهذا كان مبرر الحكومة للزيادة في أسعار المواد الطاقية وإيجاد المبررات لإنتقال كاهل المواطن بالضريبة.

كنا ننتظر من الحكومة توسيع المدارات السقوية، وكنا ننتظر دعم الفلاح المغربي، خصوصا الدعم المباشر للنباتات السكرية.

يجب أن يعرف المغاربة أن سياسة الحكومة تكلف الشعب المغربي ما يقارب 400 مليار سنتيم سنويا، وربما أكثر، مع التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، إذن الحكومة ملزمة بالدعم المباشر للفلاح المغربي.

وكنا ننتظر من الحكومة التصفية النهائية لمديونية الفلاحين التي تؤثر

لكل الراغبين والقادرين على الاستثمار، هذا الاقتراح سيضمن القضاء على الربيع والامتيازات، وسيحد من الضجارت والقلقل المفبركة، لكن الحكومة تفاجئنا بإجراءات تكرس الربيع، وتصوروا ملي غيعوضوا أصحاب لأكريمات، اللي غيعطيوه 100 مليون، واللي غيعطيوه 130 مليون، واللي يعطيوه 200 مليون، واش ماشي ريع جديد؟

نحن لم نفهم ازدواجية السلوك الحكومي، تعلن الحرب على الفساد شفهيًا وتكرس الربيع عمليًا، تدعي شعارات الطبقات الفقيرة والمحرومة من الطبقة المتوسطة، وتضرب الفلاح الذي ينتج القوت اليومي للمغاربة، تضرب الخشب الحام والمواد الاستهلاكية ضدا على القدرة الشرائية للفقراء.

تجارب الحكومة الفساد بفمها، وتأتي بتعديل للإعفاء على مهربي الأموال، الله أكبر، وتحاول تمرير هذا الإجراء الخطير دون استشارة الأحزاب السياسية - الله غالب أ السي العنصر - ودون إخبار سابق للبرلمان، والدليل أن مجلس النواب لم يناقش هذا المقتضى ضمن مقتضيات القانون المالي، وجاءت الحكومة بتعديل مفاجئ وبصفة استعجالية في الوقت الذي تجازي فيه المستثمرين الوطنيين الذين صمدوا باستثماراتهم داخل الوطن بإجراءات من قبيل - وا شوفوا آش دار لنا هاذ رئيس الحكومة - الحجز على الودائع بالأبنك، الحجز على مبالغ الضمانات، الامتناع على صرف المستحقات.

وبالنسبة، نطلب من رؤوس الحكومة إلى ما عدلتوش هاذ المسائل ديال الحجز من المنع أنه يعتذر للمغاربة، اعلاش غيعتذر لهم؟ لأنك انت السي الأزمي توسل لك هنا وتيقول لك قلت لك هاذ قضية المنع حيدها، ولكن راهم ولاو يمجزوا حتى على ذوك (Les cautions)، وما درتو والو. رابعا، وقف نققات الاستثمار ابتداء من فاتح أكتوبر وإلغاء الاعتمادات غير الملزم بها، وبالتالي إلغاء الصفقات العمومية. اليوم العمال والمستخدمون مهددون بالشرذ لأن المقاولات مهددة بالإفلاس.

خلاصة هذا المحور الاقتصادي هي فقط أمثلة واضحة نتجواب من خلالها مع دعوة السيد رئيس الحكومة لإعطاء اقتراحات وبدائل ننبه من خلالها الحكومة إلى الجهد الذي يتعين عليها بذله لتحفيز الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات.

أرجع بكم الآن إلى المحور الأخير المتعلق بالسياسة الاجتماعية للحكومة، فكما تتبعتم، فإن مقاربتنا منذ البداية تركز على تقوية النسيج الإنتاجي وتعبئة الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للبلاد لتحويلها إلى ثروة، والعامل المحوري الذي يمكن أن يلعب هذا الدور هو الإنسان، فهو الوسيلة لتحقيق النمو، وهو الهدف نفسه لأي تنمية اقتصادية. لذلك، نساءل سؤالا إشكاليا يتعلق بطبيعة الاختيارات الحكومية في هذا المجال.

التقارير الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط تثبت أن ما يزيد عن 80% من الأسر المغربية غير قادرة على الادخار، ويمكن لكم تمشيو باش ما نمشيش بهاذ التقارير باش يشوفوها الإخوان.

سلبا على الإنتاج وتعرقل الاستثمار الفلاحي، وقد تقدمنا بتعديل لإعفاء الفلاح من مديونية السقي، لكن الحكومة أشهت في وجه الفلاح السيف أي الفصل 77 من الدستور.

كنا ننتظر من الحكومة الانتباه إلى الفلاحة المدينين للقرض الفلاحي والذين تم استثناؤهم من عملية الإعفاء التي همت 100 ألف فلاح الذين لا يتوفرون على ضمانات.

كنا ننتظر من الحكومة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال دعم الفلاح وتشجيع الاستثمار الفلاحي وانعكاسات هذا الدعم على تحقيق الأمن الغذائي، عوض اللجوء إلى التضريب العشوائي وغير المدروس.

كنا ننتظر من الحكومة العناية والانتفاته إلى الفلاح الذي قهرته الأسعار المرتفعة لعوامل الإنتاج، اليوم ونحن نتحدث، وما زال ما طاحت الشتا هنا الفلاح ما حيلتو للحرث، ما حيلتو للزريعة، ما حيلتو للماء ديال السقا، ما حيلتو للزيادة في ثمن الماكينة ديال الحصاد اللي زادوا عليه، ما حيلتو للمحارث اللي زادوا عليهم فيها، ما حيلتو للدوا ديال السقا، ما حيلتو للتبين اللي اعلى، ما حيلتو للمازوط اللي اعلى، والمتضرر الكبير هو الفلاح، أما وليداتو، آش غنقول لكم؟ ما ابقي عندو فين يتيلي فيهم.

كنا ننتظر من الحكومة سياسة محكمة وإستراتيجية في القطاع الغابوي، يمكن المغرب من توفير العملة الصعبة لأنه يستورد - المغرب - 600 مليار سنتيم سنويا من الخشب بالعملة الصعبة، هذا القطاع يكلف خزينة الدولة 115 مليار سنويا، زائد 20% من المبيعات التي يستخلصها الصندوق الغابوي بقيمة تصل إلى 20 مليار، إضافة إلى نسبة 12% من رسوم الاستيراد تصل إلى 50 مليار سنويا.

يامكان - وهنا غنقول لكم - جهة الرباط-سلا-زمور-زغير، جهة طنجة-تطوان، جهة تازة-تاوانات-الحسيمة، جهة الدار البيضاء، جهة الغرب-الشراردة-بني حسن والأطلس الكبير والمتوسط مساحة تقدر بـ 3 مليون هكتار، بإمكانها خلق معجزة اقتصادية، تمكن المغرب من الاستغناء عن الاستيراد، وتمكن الحكومة من مداخل هامة لفائدة الخزينة العامة، عوض تضريب القطاع وإعفاء الخشب المستورد، فالحكومة تشجع الاستيراد وتقبر الإنتاج الوطني.

إذن، الحكومة تشجع خروج العملة إلى الخارج وفرض سعر الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10% على الخشب الحام، يجب أن يعرف ذوو الحقوق، أي الجماعات السلالية، وراه اللي تباعت لو شي غابة من أراضي الجموع، راه اللي باعها بـ 100 مليون غيبتي يشد 50 مليون، لأن كين رسوم كثيرة، وشمشيو نديرو دراسة، أين هي العدالة؟

كنا نتوقع من الحكومة دراسة اقتراحنا بإحداث وكالة وطنية لتعبئة الثروات الوطنية موضوع الربيع والامتيازات وتديبرها وتهيئتها للاستثمار المنتج كالمقالع والصيد بأعلى البحار والصيد العقاري للدولة والجماعات السلالية، وذلك ما سيجعل هذه الوكالة تعلن مباريات عروض أثمان دولية

شي اشوية... تعاملنا بإيجاب، كما قلت لكم. كنا ننتظر من الحكومة الانفتاح على الأفكار وعلى الاقتراحات والمشاريع المقدمة من الفقهاء السياسيين ومن المجتمع المدني ودراستها واستثمارها لصالح البلاد والعباد.

انتظرنا أيضا إصغاء الحكومة إلى الانتقادات من أجل تصحيح الأخطاء والمسارات. وجدناها - بكل أسف - تضرب عرض الحائط وتكبل التهم والتشهير وتدبير الزواج وتسخر الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإسكات المعارضين والحصوم الانتخابيين والهجوم عليهم بجملة ممنهجة، إنها تستعمل نفس الأساليب والممارسات التي كانت تنتقدها.

غادي يمكن لي تبلغوا للسيد رئيس الحكومة، والإخوان اللي معنا دابا راهم تيسمعوا، راه احنا نتمنى صادقين أن تكون قراءةكم لمواقفنا هذه قراءة موضوعية، مجردة من أي خلفيات أو مواقف أو أحكام مسبقة من المعارضة، أحزاب أو أشخاص، كما أننا لا ننتظر المحاباة أو الرضا، أن مواقفنا هاته نابعة من حرصنا العميق على المصلحة العليا للبلاد.

إننا نسجلها للتاريخ، إذن، ملي كاي هاذ المسائل كلها اللي يمكن سردت، بهاذ المسائل هذي راه احنا غنصوتو ضد هاذ قانون المالية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الدستوري.
الكلمة للسيد العربي خربوش، تفضل عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد ادريس الراضي:

راه نقصت بزاف ديال الأوراق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

باسم فريق التحالف الاشتراكي، أساهم في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2014، كنتوچ لما عبر عنه فريقنا من مواقف بخصوصه في مختلف مراحل مناقشته العامة والتقطاعية.

أود أن أسجل في البداية أن مناقشة المشروع بمجلس المستشارين له أهميته البالغة ليس لمجرد تسجيل مواقف بل، وبالأساس، لتجويد المشروع وإغناء السياسات العمومية، بانتقادات لأجل تجاوز النقائص، وأفكار ومقترحات، نأمل أن تأخذها الحكومة، ليس بالضرورة في المشروع موضوع

يعاني المغاربة أيضا تفشي ظاهرة البطالة، اليأس والجنوح إلى هاذ المسائل هذي غتدينا للجنوح إلى العنف والجريمة والفوضى، وهو ما يهدد الاستقرار الذي نعتبره نحن المغاربة ميزتنا المقارنة في محيطنا الإقليمي والدولي، هل ستكفي صدقة الحكومة بالدعم المباشر للحد من هذه الآفات وسط سيادة ثقافة الانتكال على الدولة؟ إذن هاذ ثقافة الانتكال على الدولة أننا نبقاو نعطيو الصدقة واش مزيانة ولا لا؟

ألم يكن على الحكومة اعتماد مقاربة أخرى تتوخى دعم وتحفيز الاستثمار لخلق فرص الشغل، ودعم الراغبين في إحداث مقاولات صغيرة جدا ودعم أنشطة الأسر الفقيرة؟

إن المقاربة التي تقترحها على الحكومة تنطلق من مبدأ تكافؤ الفرص وتراهن على تضامن وتماسك اجتماعي مبني على الإنتاج والابتكار وحرية المبادرة.

لماذا - كما قلنا سابقا - لا تعتمد الحكومة مقاربة إرادية في إطار التوازنات المالية توسع العجز إلى أقصى المستويات الممكنة لتوفير تمويل الاستثمارات العمومية ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية؟

إن الأحزاب التي شكلت الأغلبية الحكومية، كانت على علم بالأوضاع الوطنية والدولية، وكانت على اطلاع بين على آثار الأزمة العالمية وتداعيات التوتر الاجتماعي والسياسي ببعض الدول العربية، وكنا نتوقع بأن قبولها لتدبير الشأن العام ومع حزب العدالة والتنمية نابع من توفر هذا الأخير على نظرة واضحة لتدبير الشأن العام وفق معطيات معروفة وتحقيق نتائج محددة، بمعنى تدبير الشأن العام الوطني، والأغلبية الحكومية تتوفر على منظور واضح لإيصال سفينة المغرب - وهاذ الشيء اللي ابغينا - ابغينا نصلو سفينة المغرب إلى النجاة، لكن للأسف جاء البرنامج الحكومي خاليا من أي تصور استراتيجي.

تعاملنا بإيجاد مبررات من قبيل قلة خبرة الحكومة في قانونها المالي الأول، ثم تعاملنا مع المشروع الثاني بمرونة، حيث كنا ننتظر أن تكون الانطلاقة الحكومية لتجسيد فلسفتها السياسية والاقتصادية على أرض الواقع، لكن صدمتنا كانت قوية، حيث جاء المشروع الثالث مخيبا للآمال وأضعف من سابقه، فكان لزاما علينا، في مجلس المستشارين، أن نتحمل المسؤولية الدستورية والسياسية والتاريخية من أجل دق ناقوس الخطر وإثارة انتباه الحكومة والرأي العام على ضعف وسوء اختيارات الحكومة وفشلها في تدبير الشأن العام.

كنا ننتظر من الحكومة تعبئة طاقاتها من أجل إيجاد حلول للإشكالات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على المغرب، لكنها رهنهت البلاد بمشاكلها الداخلية وبصراعاتها السياسية وتصفية حساباتها الانتخابية.

السيد الرئيس،

ما غاديش كثر باش... حيث الوقت واقيلة، على ما أظن... إيه، باقي

إفريقيا في إطار حراك قوي، عرف المغرب، بقيادة جلالة الملك، كيف يواكبه ويتفاعل معه بشكل بناء وهادئ ابتداء من خطاب 9 مارس التاريخي إلى اليوم، مروراً بمعالجة الأزمة السياسية المترتبة عن انسحاب حزب من الأغلبية، ومعالجة تحترم الدستور ونتائج الانتخابات وتحافظ على الاستقرار وعلى تميز وخصوصية تجربتنا في التعامل مع الحراك، وترسخ المكاسب السياسية والدستورية، وكانت نتيجة هذا التفاعل، وما ترتب عنه من استقرار سياسي مؤسسي واجتماعي (نسبياً)، بروز التجربة المغربية كخبرة رائدة، ونالت سمعة دولية إيجابية، بدأنا في جني الثمار على مستوى قضيتنا الوطنية الأولى، وامتلاك قدرة على استقطاب اهتمام قوى دولية وشركات في مجالات اقتصادية مختلفة، وعودة المغرب بشكل قوي إلى الساحة الدبلوماسية الدولية، وهو ما له تأثير جد إيجابي على كسب معركتنا الوطنية الكبرى التي تبقى قضية مركزية، علينا استحضارها في كل عمل سياسي، وربطها بشكل مستمر بتقوية الجبهة الداخلية.

إننا نسأل: إذا كنا قد حققنا كل ذلك رغم بعض الاضطرابات السياسية التي عرفتها التجربة الحالية ومحاولات إفشالها، ورغم بعض العرقلة وخطابات المزايدة، وتجليات مقاومة الإصلاح، إذا كنا قد حققنا إنجازات، نتمناها، رغم كل ذلك فما كان عسى أن يكون الوضع لو تجاوزت جميع الأطراف الاعتبارات الحزبية الصغيرة، وأدرك الجميع أهمية بناء وترسيخ تجربة مغربية أصيلة ومتميزة، وتأثير ذلك على مسار بلدنا السياسي وموقعها الدولي، وعلى قضيتنا الوطنية المصيرية، اعتباراً لكون الحل الذي تقترحه بلادنا المتمثل في الحكم الذاتي هو حل وطني ديمقراطي مندرج ضمن المسار الديمقراطي العام لبلادنا، ويكسب مزيداً من المصداقية على المستوى الدولي بترسيخ هذا المسار، وتثبيت تجربتنا في تدبير التعامل مع الحراك المجتمعي، بالإصغاء والاندماج والتشارك لتعزيز وتطوير هذا المسار وافتتاحه. ونسأل ماذا لو لم نضع وقتاً ثميناً في محادثات حزبية عميقة بدون مردودية على تجربتنا، وتعطيل المشاريع الإصلاحية لشهور؟ ماذا لو استثمرنا هذا الزمن السياسي الضائع في تنزيل الدستور، بتعاون و شراكة وحوار بناء وهادئ؟

نحن هنا نتوجه إلى الجميع، بما فيها المعارضة والحكومة التي ندعوها إلى المزيد من الانفتاح على كل القوى والفعاليات الوطنية الراغبة في الإصلاح، لترسخ معاً، كل من موقعه، هذا المسار الديمقراطي وإنجاح هذه الولاية التشريعية المؤسسة والانتقالية كما جاء في رسالة جلالة الملك للبرلمان في الذكرى الخمسين لتأسيسه.

وعبر إنجاح هذه الولاية ضمن نجاح تجربة، بغض النظر عن يتحمل اليوم مسؤولية تدبير الشأن العام الوطني، فالواقع تتغير، لكن مصالح الوطن والشعب تبقى ثابتة، وتحتاج في اللحظات الحاسمة إلى تجاوز الاعتبارات الحزبية والمصلحية.

نحن نعتبر أن هذا البناء وترسيخ تجربتنا المتميزة معركة وطنية، من

النقاش بل في مشاريعها المستقبلية وفي سياساتها العمومية التي لا يعبر مشروع قانون المالية إلا على جزء منها رغم أهميته البالغة في هذه السياسات.

فمجلس المستشارين، بحكم طبيعته تركيبته وتمثيله للجماعات الترابية والقطاعات السوسيو-اقتصادية والمأجورين، يعني النقاش بشكل جدي، خاصة في القطاعات المرتبطة بطبيعة تمثيلته.

من هذا المنطلق، فإن مساهمتنا في مختلف مراحل نقاش هذا المشروع (تدخلات في اللجان، مقترحات تعديلات، وهذا التدخل العام) ترمي، من موقعنا كفريق داخل الأغلبية، إلى دعم سياسة الحكومة ذات التوجه الإصلاحية، وإغناء مضامين السياسات العمومية، بارتباط ووثيق مع التزاماتنا مع ناخبينا ومع مرجعيتنا الفكرية والسياسية. إنه شكل آخر للدعم والمساندة أجمع وأفيد، في نظرنا، للحكومة، لوطننا ولشعبنا.

السيد الرئيس،

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2014 المطروح على مجلسنا كمنتج لحوار بناء بين الحكومة والبرلمان، لا بد من تسجيل ذلك إيجابياً، فقد خضع المشروع في مرحلة المناقشة في مجلسي البرلمان إلى تجويد، وإدخال تعديلات هامة على الصيغة الأولى للمشروع، خاصة ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بمواد واسعة الاستهلاك.

وما زاد من أهمية هذا التجاوب الحكومي مع تعديلات الفرق البرلمانية، أن الظروف السياسية الخاصة والمعقدة التي تم فيها إعداد المشروع جعلت منه مشروعاً ذا طابع إداري وتقني، طغى على معديه هاجس تقليص العجز وإعادة التوازن للمالية العمومية في غياب أو ضعف التأثير السياسي. ولا يمكن لنا القفز على هذا السياق السياسي العام في التعامل مع هذا المشروع.

لقد انتبهت الحكومة إلى عدم سلامة هذه المقاربة الإدارية والتقنية التي فرضتها ظروف موضوعية، واستدرت، نسبياً، ما اعتبرناه عند عرض المشروع أمام البرلمان، في الفريق أو في حزب التقدم والاشتراكية، أنه تحميل عبء إعادة التوازن للمالية العمومية للفئات الفقيرة، في تناقض مع البرنامج الحكومي بهذا الخصوص.

إنه أمر نسجله بارتياح للحكومة، ونستحضر هنا رسالة جلالة الملك بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس البرلمان المغربي، والتي دعا فيها جلالتنا إلى "تعاون هادئ وبناء بين الحكومة والبرلمان".

السيد الرئيس،

إننا فعلاً بحاجة إلى حوار هادئ وبناء اليوم أكثر من أي وقت مضى بين الحكومة والبرلمان، وبين الأغلبية والمعارضة، وبين كل الفعاليات السياسية والنقابية والجمعية لترسيخ وتعزيز التجربة المغربية المتميزة في خضم تحولات سياسية واجتماعية كبرى عرفتها المنطقة العربية وشمال

نصبت من أجله، وعناوينه الكبرى: محاربة الفساد والريع، وضمان العيش الكريم للشعب.

على الحكومة أن تنتقل من التصريح إلى الفعل، من الإرادة إلى تجسيد هذه الإرادة بشكل أكثر وضوحاً وإنتاجية، يلمسها الشعب في حياته اليومية.

السيد الرئيس،

رغم دعمنا المبدئي لمشروع الحكومة، وهو واجبنا السياسي والأخلاقي باعتبارنا جزء من الأغلبية، فإننا، وبموجب حرصنا على تجويد العمل الحكومي وتطويره، نسجل ملاحظات على المشروع الذي ناقشه اليوم، آملين أن تأخذ الحكومة ملاحظتنا ومقترحاتنا بعين الاعتبار في المستقبل.

من ملاحظتنا على المشروع أن إطاره المرجعي محدود في الخطب الملكية والبرنامج الحكومي، وهي أطر مرجعية أساسية وضرورية، مع تأكيدنا على ضرورة تحيين البرنامج الحكومي لمواكبة التحولات الجارية، لكننا نعتقد كذلك في ضرورة استحضار الدستور في مذكرة تقديم المشروع، خاصة ما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية (الفصل 49)، وصلاحيات البرلمان بارتباط مع قانون المالية (الفصل 77)، وما يلزمه الدستور بخصوص السياسات العمومية وإشراك المجتمع المدني.

كما أن المرجعيات الغائبة ارتباطات والتزامات المغرب مع منظمات دولية مثل الإتحاد الأوروبي، وارتباطه بمؤسسات مالية مثل النقد الدولي، وإعانات بلدان الخليج (ونسجل هنا، السيد الوزير، إحداث حساب خصوصي لهذا الإطار) كما نعتقد أنه من المفيد استحضار تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتباراً لأهميتها من جهة ومن جهة أخرى للتكامل والتعاون المفروض بين المؤسسات الدستورية، وحتى لا تبقى هذه التقارير مجرد دراسات، مما يفقد وجود هذه المؤسسات معناه وجدواه.

ونسجل من جهة أخرى أن المشروع تؤطره مفاهيم تقليدية (مثل التوازنات والريعية الاجتماعية)، ونعتقد أنه من الأجدى ابتكار مفاهيم جديدة. مع تأكيدنا أن العجز في الميزانية ليس بالضرورة أمراً سلبياً إذا كان الأمر يتعلق بالاستثمار، ونفس الملاحظة نسجلها بخصوص الاقتراض الذي يكون إيجابياً إذا كان موجهاً للاستثمار، لكنه يصبح أمراً سلبياً إذا تم لتغطية مصاريف التسيير.

ومن جهة أخرى، نعتقد أنه أصبح من الضروري إبداع نموذج جديد للتنمية بعد أن وصل النموذج الحالي إلى مرحلة الاستنفاد، ولم يستطع استيعاب تحولات الاقتصاد والمجتمع وحل المشكلات الأساسية وعلى رأسها مشكلة البطالة.

ونعتبر أن النموذج الحالي نموذج متقادم، ينتج الريع، ويتم بالطلب الخارجي في الوقت الذي يعتبر الطلب الداخلي المحرك الأساسي للاقتصاد. لقد أصبح من الضروري تخفيف منابع الريع بشكل مؤسسي، ليس فقط

واجبنا جميعاً، كفاعلين، الانخراط فيها وتسويقها دولياً، واعتمادها ضمن عملنا الدبلوماسي على المستوى الخارجي.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، وبموجب السياق السياسي الذي أعد فيه، يندرج ضمن الاستراتيجية، في توجهاته العامة على الأقل، وهو أمر ليس سلبياً في حد ذاته.

ففي ظل سياق سياسي مضطرب خلال تهيء المشروع، وفي ظل ظرفية دولية صعبة نسبياً على مستوى الاقتصاد العالمي الذي لن يعرف سوى تحسناً طفيفاً في السنة المقبلة، وفي ظل تباطؤ الإصلاحات الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي لاعتبارات سياسية من جهة ومقاومة شرسة للإصلاح من جهة أخرى، فإن ما حملته المشروع يعتبر إيجابياً على العموم، خاصة فيما يتعلق بإعادة التوازن للمالية العمومية من خلال بعض التدابير الإصلاحية مثل عقلنة وترشيد النفقات، وتحسين تغطية النفقات بالموارد، وتنصيبه على تسريع وتيرة الإصلاحات، وهو أمر بالغ الأهمية ما فتئنا نلح عليه داخل المجلس أو خارجه، ودعم الاستثمار العمومي الذي وإن كان لم يصل إلى مستوى ما تم تخصيصه سنة 2012 (188 مليار درهم)، فإنه تجاوز مبلغ ما تم تخصيصه للاستثمار العمومي خلال السنة الجارية (180 مليار درهم) دون احتساب ترحيل جزء منها إلى السنة الموالية، فمبلغ 186 مليار درهم المخصص للاستثمار العمومي في هذا المشروع مبلغ هام، لكن أهميته لن تكون مجدية سوى بالإنتاج الفعلي للمشاريع المبرمجة.

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن دعمنا الكامل للحكومة في قرارها تضريب الفلاحة الكبرى، وأخص بالذكر الفلاحة الكبرى، مع استمرار إعفاء الفلاحين الصغار والمتوسطين، في حدود ما يخصن لصغار الفلاحين حقهم في التشجيع.

ونحي الحكومة على هذا القرار الصائب الذي كررنا الإلحاح عليه منذ سنوات، لكون الضريبة على المداخيل الفلاحية الكبرى دين وحق للمجتمع. كما نسجل عزم الحكومة تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل، ودعم صندوق التماسك الاجتماعي، ومواصلة الأورش والبرامج المفتوحة في عدة قطاعات، لا مجال للتفصيل فيها في هذه المداخلة.

وبهنا أن نسجل، بشكل خاص، التزام الحكومة بتسريع ووتيرة الإصلاحات الكبرى المطروحة على بلادنا، خاصة إصلاح صندوق المقاصة، صناديق التقاعد، النظام الجبائي، الجهوية الموسعة... فكل تأخير في هذه الإصلاحات سيؤدي شعبنا ثمنه غالياً.

ففيها كانت العواقب السياسية والتكاليف الاجتماعية لبعض هذه الإصلاحات، ومهما كانت درجة المقاومة ومستوى العرقلة من طرف قوى محافظة على مصالح وامتيازات، فإنه على الحكومة أن تتحلى بكل الجرأة السياسية اللازمة والسير بجدية وتفاؤل في طريق إنجاز البرنامج الذي

إننا ندعم هذا المشروع، رغم كل ملاحظتنا، نظرا لاطمئناننا على مواصلة توجه الإصلاح، وثقتنا في وجود الإرادة السياسية للحكومة للسير في هذا التوجه وترسيخه، والانفتاح على كل قوى المجتمع الراغبة، فعلا، في الإصلاح وفي تجسيده على أرض الواقع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للأخ السيد المستشار السي دعيدة، رئيس الفريق الفدرالي، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سنناقش مشروع قانون المالية 2014 من خلال المحاور التالية:

- أولا، منهجية إعداد مشروع قانون المالية 2014 والمعطيات المرفقة؛

- ثانيا، الإجراءات الجبائية لمشروع قانون المالية 2014؛

- المحور الثالث: إنجازات الاستثمارات العمومية والمنشآت العمومية والقطاعات الوزارية؛

- رابعا، دور البرلمان في مراقبة المالية العمومية؛

- خامسا، الإصلاحات الهيكلية والحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني، باسم الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2014.

وفي البداية، نقف تحية إجلال وإكبار وخشوع أمام أرواح شهداء الوحدة الترابية وشهداء الحرية والديمقراطية، شهداء الكرامة، شهداء الطبقة العاملة، وتحية تقدير واحترام للقوات الملكية المسلحة والدرك الملكي ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة وكل جنود الوحدة الترابية المرابطين في أقاليمنا الصحراوية المسترجعة.

السيد الرئيس،

إن تثبيت السيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية المسترجعة تتعزز بمواصلة مجهودات التنمية والأوراش المهيكلة وتوسيع مجال الحريات الجماعية والفردية، وتعزيز دولة الحق والقانون، وبناء الصرح الديمقراطي، وإقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق الاختيار الديمقراطي للمغرب،

لا اعتبارات سياسية واجتماعية وأخلاقية بل كذلك لاعتبارات اقتصادية، فافتصاد الربيع اقتصاد مستنزف وضعيف الإنتاجية.

وقد لاحظنا بهذا الخصوص نوعا من عدم الوضوح في الرؤية الإستراتيجية للتنمية.

نعم، هناك إستراتيجيات قطاعية هامة وقوية، أحيانا في بعض المجالات، لكن غياب التنسيق والتناغم وضعف الرابط بينها وبين إستراتيجية شاملة ومتكاملة يجعل مردوديتها محدودة.

كما لاحظنا غياب التقييم والتقييم المستمر للأوراش المفتوحة، وأحيانا غياب تحديد زمني للإنجاز، وهذا الخصوص تثير مرة أخرى مشكلة نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة، حيث لا تتجاوز نسبة الإنجاز 60%، وهذا يطرح تساؤلات حول النسب والأرقام المتضمنة في مشاريع قوانين المالية، وهو ما يفرض آليات جديدة لمتابعة الإنجاز على المستوى الحكومي والبرلماني، وأملا أن يتضمن مشروع القانون التنظيمي للمالية، المطلوب بإلحاح إقراره في أقرب الآجال، تصورا جديدا بهذا الخصوص.

كما تؤكد على ضرورة ربط الميزانية بالإصلاحات المرتقبة في المجال الترابي، خاصة الجهوية الموسعة، بإدراج مسألة التوازن الجهوي في مخصصات الاستثمار العمومي بالخصوص، فنحن ندعو إلى ديمقراطية التنمية سواء في جوانبها الاجتماعية أو المالية.

إذا كان مشروع الميزانية المقترح علينا لا يليب طموحاتنا طموحات الحكومة نفسها، وهو ما نفسره، جزئيا، بالظروف الاستثنائية والمعقدة التي تم فيها تحضير المشروع، فإننا نعتقد أن الإجراءات الموابكة لتنفيذ الميزانية، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات الكبرى وبالحكامة والشفافية، يمكن أن تكون لها نتائج إيجابية، ليس فقط على حسن تنفيذ الميزانية، بل تجاوز التوقعات وتحقيق مكاسب جديدة.

وهذا الخصوص، نسجل بإيجابية قرار الحكومة إلزام المؤسسات العمومية بنشر حساباتها لدعم الشفافية، وكذا مراجعة طريقة صرف مخصصات المقاصة ومراجعة آليات المراقبة لحماية المال العام، والتعامل الجدي للحكومة مع الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة، واتخاذ تدابير جديدة لترشيد النفقات وعقلنتها، ومراجعة نظام الرخص تدريجيا لإلغائه، والشروع في شكل جديد شفاف وعقلاني بخصوص المقالع ودفاتر التحملات، واتخاذ تدابير جريئة في مجال صناعة وتسويق الأدوية، خاصة ما يتعلق بمراجعة أثمان الدواء، وفتح كل المجالات الممكنة لتنمية وتوفير جودة الخدمات الصحية، وتوسيع العرض، وتوفير العلاج، في إطار عمل جدي لإصلاح قطاع الصحة بشكل ملموس. ونذكر كذلك تدابير لضبط سوق العقار الموجه للسكن، وإصلاح منظومة العدالة.

إنها بعض التدابير الإيجابية تجعلنا نطمئن على التوجه الإصلاحية العام للحكومة، وهو توجه ندعمه بقوة وندعو إلى المزيد من الجرأة والصرامة في مواجهة لوبيات الربيع والفساد.

ولا يشكل وثيقة رقيقة لتصرف السياسات العمومية بسبب احتوائه على خليط من الإجراءات الاقتصادية، مما يدفعنا إلى التساؤل: هل هذا المشروع يعبر فعلا عن سياسة إرادوية لبسط نموذج اقتصادي تنموي معين؟ إنه مشروع يفتقد لمرجعية اقتصادية مذهبية تحدد فلسفته، بل إنه مشروع تائه فكريا، فهو لا يعكس العلاقة الجدلية بين التدبير المالي والهدف الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبعد التنموي.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 هو نتاج للردة التي يعرفها المشهد السياسي بالمغرب وضبابية التوجهات الحكومية، وضعف ثقافة تدبير الشأن العام لدى النخبة السياسية، فمشروع قانون المالية لسنة 2014 غارق في العموميات وتكرار للأهداف والمبادئ التي أسست عليها مختلف قوانين المالية لسنتي 2012 و2013، فهو لا يتضمن أي إجراءات عملية لإرساء الحكامة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة المضاربات والاحتكار المضرين بالنظام الاقتصادي، ولا يتضمن أي إجراءات لتفعيل التتبع والتقييم لعقود الاستثمار والتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات العمومية، فحصة النفقات الجبائية مثلت 17% من مجموع الموارد الضريبية لسنة 2013 و3,9% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2014 دون أي تقييم لهذه الاستثناءات، وفي غياب أي إجراءات لاعتماد البرامج التعاقدية ودفاتر التحملات.

إن استمرار النفقات الجبائية والتي ستتجاوز 34 مليار درهم خلال سنة 2014 هو التفاف في نظرنا من طرف الحكومة على إحدى توصيات المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي الذي لم تر فيه الحكومة سوى التضريب المحتشم والعشوائى للقطاع الفلاحي، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة بمعزل عن الإصلاح الشمولي للنظام الجبائي وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، هذا الورش الإصلاحى المؤجل ضمن العديد من الأوراش الإصلاحية الكبرى إلى حين توفر الإرادة السياسية الحقيقية لمباشرة الإصلاحات الهيكلية غير القابلة للانتظار.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 هو ترجمة للتية الحكومي، فكيف يعقل أن تقدم الحكومة حوالي 10 تعديلات على مشروع القانون المالي، ولم تمر سوى 25 يوما على إحالته من طرف مجلس النواب بعد المصادقة عليه؟

بل إن إحدى هذه التعديلات والخاص بالمساهمة الإبرائية هو خلاصة وتغيير جوهرى لمشروع قانون المالية برمته، لما له من أبعاد اقتصادية ومالية وكلفة سياسية، فإشكالية الأموال المهربة إلى الخارج تثير الكثير من التساؤلات، وتطرح العديد من التخوفات، وتتطلب مجموعة من التدابير الاحتياطية والاحترازية، بل إنه لأول مرة تطرح هذه الإشكالية بشكل رسمي داخل البرلمان، دون إعطاء كل التوضيحات اللازمة حول حجم هذه الأموال ومصدرها، وإن كنا لا نعارض من حيث المبدأ استرجاع الأموال المهربة واتخاذ كل الإجراءات القانونية لذلك، فقد كنا ننتظر من الحكومة أن

وتنفيذ كل الإجراءات والتدابير ومواصلة إنجاز المشاريع الهيكلية بالمناطق الجنوبية المسترجعة، والشروع في تفعيل الجهوية الموسعة، وتمكين الساكنة من كل الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية والاندماج الاجتماعي، والانخراط في المسلسل الديمقراطي.

واقناعنا منا بأن تحدي العولمة يقتضي التكتل والتوحد، فإننا، في الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية، نؤكد على ضرورة بناء الاتحاد المغربي كاختيار إستراتيجي وتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن وتعزيز روابط التعاون والشراكة مع بلدان الجوار الأورو متوسطي، وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم، وتقوية التعاون جنوب-جنوب، وحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الاقتصاد ليس أرقاما وتوقعات فقط، بل هو رؤية وأهداف تنموية، يتم تفعيلها من خلال قوانين المالية والمخططات الاقتصادية، فهل مشروع قانون المالية لسنة 2014 يندرج في إطار أهداف البرنامج الحكومي في المجال الاقتصادي الهادفة إلى تحقيق نمو قوي ومستديم ومنفتح لفرص الشغل ومتضامن، يقوم على دعم الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية وتدعيم الاستثمار وعلى تقوية الطلب الخارجي للرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على اختراق الأسواق، وجعل الاقتصاد الوطني قادرا على التمتع الجغرافي والتنموي ضمن مصاف الدول الناشئة خلال العشرية المقبلة.

هل مقتضيات وأهداف مشروع قانون المالية 2014 تندرج ضمن تحسين الحكامة، ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع، وتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مناخ الأعمال، ودعم الاستثمار، وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

هل مشروع قانون المالية 2014 يندرج ضمن رؤية استراتيجية واستشرافية للفرص المتاحة للإقلاع الاقتصادي؟

هل من معنى لإحداث منحة التنازل عن مآذونية خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق التي يتضمنها مشروع قانون المالية 2014 غير تشجيع المضاربة واقتصاد الريع بدل محاربتها؟

ألا يعتبر تخصيص 930 مليون درهم لشراء المآذونيات في ظل الأزمة الخائفة التي تمر منها المالية العمومية عنوان عن فشل الحكومة الحالية في محاربة الفساد والريع الاقتصادي، وإعادة إنتاج الاحتكار، وبند ثقافة الإنتاج والاستحقاق.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 هو في نظرنا وثيقة محاسبانية،

الخام.

- الملاحظة الثانية: ارتفاع نسبة الضريبة على الدخل بـ 6,65% بالمقارنة مع 2013، وهو ما يعني مزيدا من الضغط الجبائي على الطبقة العاملة وعموم الأجورين.

- الملاحظة الثالثة: انخفاض مداخيل الضريبة على الشركات بنسبة 6,6%، مما يعني الانعكاس السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية على النسيج الاقتصادي.

- الملاحظة الرابعة: ارتفاع بنسبة 2,82% بخصوص الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم مديرية الضرائب العامة بتحصيلها، أي بكل بساطة الزيادة في العديد من أثمان المواد الغذائية والخدمات والاستهلاكية.

هذه الزيادات التي كان لها انعكاس سلبي على القدرة الشرائية، حيث نرى أنه تنامي الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 5,5% سنة 2012، مقابل 8,4% سنة 2011 بالقيمة الإسمية وواقع 4,5% مقابل 6,8% بالقيمة الحقيقية مساهما بذلك بما قدره 3,6 نقطة مئوية في النمو عوض 5 نقطة مئوية سنة من قبل.

ويعزى هذا التباطؤ للأساس إلى تدني الاستهلاك النهائي للأسر الذي يمثل 75,7% من الاستهلاك العام، ومن 8,1% إلى 4,6% بالأسعار الجارية، ومن 7,4% إلى 3,6% بالأسعار الثابتة. وبالتدريج، حيث سجل استهلاك الأسر تراجعا تدريجيا انطلاقا من الفصل الثالث من سنة 2011 من 9,6 إلى 3% من الفصل الرابع من سنة 2012.

إنها النتائج الملموسة للزيادات المتتالية في الأسعار التي نهجتها الحكومة منذ توليها المسؤولية، وهو ما يتناقض وما التزم به في البرنامج الحكومي بخصوص دعم الطلب الداخلي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

إن أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2014، والذي تم إعدادها في ظروف تتسم على المستوى الدولي بانتعاش طفيف للاقتصاد العالمي، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي فالآفاق الاقتصادية ستبقى صعبة، فنسبة النمو خلال سنة 2013 بلغت 0,4-، ومن المنتظر أن تصل إلى 1% خلال سنة 2014 فقط، وهو ما سيكون له تداعيات على الاقتصاد المغربي دون شك.

أما على الصعيد الوطني، فإن إعداد مشروع قانون المالية 2014 تم في ظل الأزمة الحكومية وما كان لها من انعكاس على العديد من الأوراش، وما خلفته من ضبابية وانتظارية وانكماش اقتصادي، وتأخير كبير في مباشرة العديد من الإصلاحات الهيكلية، المقاصة، التقاعد، محاربة الفساد الاقتصادي والمالي، وأجراً المتعضيات الدستورية ذات الطبيعة التنظيمية والقانونية، التي لها صلة بالمالية العمومية، حق الولوج إلى المعلومة، مجلس المنافسة، القانون المنظم لاختصاصات وأعمال الحكومة، القانون التنظيمي المالية، إصلاح منظومة العدالة.

بالإضافة لما تطرحه النسخة الثانية للحكومة من إشكالية سياسية

يسبق ذلك حوار مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، فحسب دراسة قام بها مكتب أمريكي للاستشارة، فإن أكثر من 30% من الثروات التي يملكها الأثرياء المغاربة موضوعة لدى البنوك الخارجية، وأساسا في سويسرا وبريطانيا.

وحسب نفس الدراسة، فإن أغنياء المغرب يهربون إلى الخارج نسبة 45% من ثرواتهم، وقد قدر مبلغ الرساميل المغربية المهجرة بـ 25 مليار دولار، ولذلك فإن الحكومة مدعوة لإطلاع الرأي العام الوطني عن حقيقة الأموال المهجرة، واتخاذ كل القرارات السياسية اللازمة بخصوص استرجاعها. اسمحوا لي أن أنتقل إلى المحور الأول الخاص بمنهجية إعداد مشروع قانون المالية 2014 والمعطيات المرفقة.

السيد الرئيس،

كان من المفروض مناقشة مشروع قانون المالية 2014 بمنهجية تراعي السياق الدستوري الجديد، ولاسيما الفقرة الثانية من المادة 77 من الدستور، من حيث إلزامية مشروع القانون المالي بإنجاز المخططات التنموية الإستراتيجية والبرامج متعددة السنوات، والتي لم تعدها الحكومة ولم تطلع البرلمان عليها لحد الآن.

المعطيات المرفقة

أما بخصوص المعطيات المرفقة لمشروع قانون المالي 2014، فإن موارد الميزانية العامة للدولة تتشكل من 64% من الميزانية العامة، والتي سيبلغ مجموعها 264,43 مليار درهم مقابل 283,54 مليار درهم سنة 2013 أي بانخفاض بنسبة 6,73%، 34% عائدات الحسابات الخصوصية للخزينة أي ما مجموعه 67,65 مليار درهم.

- 2% مداخيل مرافق النولة المسيرة بصورة مستقلة (3,9 مليار درهم)

أما بخصوص نفقات الميزانية العامة، يمكن إجمالها في 65% هي نفقات التسيير 199,35 مليار درهم مقابل 199,26 سنة 2013 أي بزيادة قدرها 0,05%، 19% نفقات الدين العام، 57,31 مليار مقابل 39,26 مليار درهم سنة 2013، 16% نفقات الاستثمار، 49,50 مليار درهم مقابل 58,90 مليار درهم سنة 2013.

من خلال هذه المعطيات، يمكن أن نبدي مجموعة من الملاحظات:

- الملاحظة الأولى، نسجل الاختلالات الجوهرية التي تعرفها المالية العمومية، وأساسا تراجع نفقات الاستثمار لفائدة تسديد الدين، وهو ما سينعكس -لا محالة- على نسبة النمو، وبالتالي على مستوى مناصب الشغل. بالمقارنة مع سنة 2013، شكلت نفقات الدين العمومي 14% من الميزانية العامة للدولة، في حين شكلت نفقات الاستثمار 20%، أما بالنسبة لمشروع قانون المالية 2014 فإن نفقات الدين العام تشكل 19% أي ما يفوق 57 مليار درهم، بزيادة قدرها 46% بالمقارنة مع 2013، وهو ما يبين الحجم المهول للمديونية التي تجاوزت سقف 62% من الناتج الداخلي

ثالثا، سعر 20% عوض 10% بخصوص العديد من المواد الاستهلاكية.

لذلك، فإن مشروع قانون المالية 2014، هو مشروع الزيادات في العديد من الأسعار، وبذلك تكون الحكومة قد تراجعت عن التزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي، الهادف إلى دعم الطلب الداخلي وتحسين القدرة الشرائية وتدعيم الاستثمار وتقوية التنافسية المقاول. وبدل الاجتهاد والإبداع لتوسيع الوعاء الضريبي، تبقى جيوب المواطنين والمواطنات هي الأقرب إلى يد الحكومة.

الضريبة على الفلاحة:

الملاحظة الأولى، هو عدم التزام الحكومة بفتح حوار وطني حول الإعفاء الضريبي للفلاحة كما تم الالتزام بذلك في البرنامج الحكومي، وهو ما يطرح مدى مصداقية الخطاب الحكومي والتعاقد بين الحكومة والبرلمان.

الملاحظة الثانية، هو المعيار الذي تم اعتماده لتضريب الفلاحة، على أساس رقم المعاملات، والذي يفوق 5 مليون درهم كعيار وحيد وأوحد، ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار العوامل المتداخلة في الإنتاج الفلاحي، المساحة، طبيعة المنتج، الأراضي السقوية والبورية، التصدير أو الاستهلاك المحلي، مما سيجعل مثلا ضبعة تفوق مساحتها 2000 هكتار خارج التضريب الفلاحي، ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على الدخل.

ومن خلال هذه المعطيات، يتضح أن الحكومة أفرغت الإصلاح الضريبي بقطاع الفلاحة من محتواه، وأخفقت في تطبيق إحدى توصيات المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي بخصوص العدالة الجبائية بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

ثالثا، إحداث منحة التكسير ومنحة تجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي بكلفة 520 مليون درهم، إحداث منحة التنازل عن مآذونيات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق بمبلغ إجمالي يصل إلى 930 مليون درهم، إحداث منحة لتأهيل مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق بمبلغ يناهز 300 مليون درهم، منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي بمبلغ 990 مليون درهم، وبذلك سيكلف تأهيل قطاع النقل خلال فترة 2014-2016 خزينة الدولة 2,74 مليار درهم في غياب أي تصور شمولي لإصلاح القطاع.

إنها سياسة ترشيد الموارد التي تدعينا حكومتنا الموقرة لتشجيع اقتصاد الربيع بدل محاربه، ففي الوقت الذي تلجأ فيه الحكومة إلى المؤسسات الدولية للاقتراض لتمويل الاقتصاد الوطني وفرض الضرائب على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، نراها سخية مع لوبيات العديد من القطاعات.

المحور الثالث: إنجازات الاستثمارات العمومية والمؤسسات العمومية والقطاعات الوزارية.

ودستورية تتعلق بالتنصيب البرلماني والتراجع السياسي لفائدة التكنوقراط الذين أصبحوا يشكلون ربع أعضاء الحكومة، وفي المناصب الحساسة كالدخالية، التعليم، التجارة، الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، الدفاع الوطني، الشأن الديني، وغيرها من المجالات والقطاعات الهامة. وحكومتكم، لا نعرف ما هو برنامجها؟

لقد شكلت الحكومة في نسختها الثانية خيبة آمال لدى العديد من الفئات والشرائح الواسعة داخل المجتمع المغربي، وأعادتنا إلى ما قبل دستور 2011، مما سيؤخر -لا محالة- صيرورة الانتقال الديمقراطي ببلادنا.

المحور الثاني: الإجراءات الجبائية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سننطق في هذا المحور من خلال مراجعة سعر الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الفلاحة، والإجراءات المختلفة لتأهيل قطاع النقل، دون التطرق لباقي الإجراءات الجبائية والضريبية التي يتضمنها مشروع قانون المالية 2014 نظرا لضيق الوقت المخصص لنا.

أولا، الضريبة على القيمة المضافة

يشير مشروع قانون المالية 2014 في مذكرة التقديم على أن هذا الإجراء يأتي في إطار تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة يجعلها في معدلين، 10% و20%.

وفي غياب أي إجراءات مصاحبة لهذا الإصلاح من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية لعموم المواطنين، فإن تطبيق مقتضيات مشروع قانون المالي 2014 بخصوص تطبيق أسعار الضريبة على القيمة المضافة في ظل الأزمة الاقتصادية، سيكون لها انعكاس سلبي على أسعار العديد من المواد الاستهلاكية والخدماتية.

أولا، تطبيق سعر 10% بدل 7%، سيكون له انعكاس على أسعار العديد من المواد، نذكر منها على سبيل الحصر: المنتجات الصيدلية، السيارات الاقتصادية، خدمات البيع والتسليم المتعلقة بالماء، خدمات التطهير، الأغذية المخصصة لتغذية المواشي، السكر المصفى، وغيرها. وهو ما سيؤدي على خزينة الدولة ما يفوق 1,32 مليار درهم.

ثانيا، تطبيق سعر 20% بدل 14%، وهو ما يعني ارتفاع أسعار مجموعة من الخدمات والمواد، منها: عملية نقل المسافرين والبضائع، الشاي، الشحوم الغذائية، مسحوق الحليب، الأدوات المدرسية، الطاقة الكهربائية، المسخنات الشمسية، السيارات النفعية، الدراجات النارية. ومن المتوقع أن تبلغ المداخل المحتملة من هذا الإجراء، ما يناهز 1,12 مليار درهم.

السادة المستشارين،

اسمحوا لنا... إيويا للأسف هاذ الجانب نتاع الدور نتاع الرقابة البرلمانية غنقولوه في جوج كليات: استعمال الحكومة للفصل 77 ستة وربيعين (46) مرة على التعديلات اللي تقدمت بها المعارضة كتبين مدى الحد من سلطات البرلمان فيما يخص الجانب المالي.

هل يعقل أن تستعمل الحكومة الفصل 77 فيما يخص الإغفاء الضريبي المتعلق بمعاش الزمانة للمدنيين؟ تعطيه للعسكريين ولا تعطيه للمدنيين، هذا اختلال كبير، أولا اختلال يتعلق بالجانب المتعلق بحق من الحقوق الدستورية ومساواة المواطنين أمام القانون، والحكومة استعملت -للأسف- الفصل 77 للإلغاء هذا التعديل الذي كان يهم معاشات الزمانة بخصوص المدنيين.

هل يعقل أن تستعمل الحكومة الفصل 77 في تعديل تقدمت به فرق المعارضة يتعلق بالضريبة على الثروة؟
إن الحكومة تستعمل الفصل 77 في غير محله.

المحور الخامس: يتعلق بالحوار الاجتماعي.

في هاذ الجانب أولا لا بد أن أتطرق إلى إصلاح نظام التقاعد، فالحكومة ستعتمد في إطار إصلاح أنظمة التقاعد على إصلاح يهم مقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد بغية تمديد أفق ديمومته، وذلك من خلال المبادئ الكبرى التالية:

أولا، توجيه إصلاح المقاييس في اتجاه القطب العمومي الذي من المنتظر أن يجمع بين الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

ثانيا، ضمان تعريفة عادلة من أجل ضمان تغطية ملائمة للالتزامات المستقبلية؛

ثالثا، تمديد أفق ديمومة النظام لعشر سنوات على الأقل مع تطبيق مبدأ التدرج في اعتماد الإجراءات، لذلك فإن تعديل المقاييس يجب أن يتبلور حول الرفع من الإحالة على التقاعد، الرفع من نسبة المساهمات، توسيع قاعدة احتساب المعاش عبر الأخذ بعين الاعتبار معدل الأجور الممنوحة لفترة معينة، مراجعة النسبة السنوية.

إنه منظور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد، والذي عملت على تمريره ضمن مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية 2014، في الوقت الذي لم تقم فيه اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد بتقديم أي تقرير نهائي عن أشغالها، والنتائج المتوصل إليها في إطار الحوار الاجتماعي، كما أن الحكومة تروج لأطروحتها من خلال المجلس الأعلى للحسابات.

فهل بهذا السلوك الحكومي يمكن بناء ثقة بين المركزيات النقابية والحكومة؟

وهل بسياسة الأمر الواقع سيتم مباشرة الإصلاحات الهيكلية التي

الملاحظة الأولى، يشكل الاستثمار العمومي أحد أهم المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني عبر... غير أن الملاحظ هو أن الجهود الاستثمارية للدولة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة لا ينعكس على نسبة النمو ومناصب الشغل والمقاولات الوطنية، إضافة إلى ضعف نسبة الإنجازات كما يتبين ذلك، فمن أصل 627,51 مليار درهم لم يتم إنجاز إلا 437,70 مليار درهم خلال سنوات 2008 إلى 2013 أي ما يشكل نسبة إنجاز لم تتجاوز 69% على مدى 6 سنوات.

الملاحظة الثانية، أن بنية الاستثمارات العمومية لم تتغير خلال العشر سنوات الماضية، حيث نجد أن 10 مؤسسات ومنشآت عمومية تستحوذ على أكثر من 70%، كذلك يتضح أن التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات يمكن إجماله في 38% بقطاع الطاقة والمعادن، 16% بقطاع البنيات التحتية، 12% القطاع المالي، 13% قطاع السكن والتعمير والتنمية الترابية، 11% القطاعات الاجتماعية والصحية، 6% الفلاحة والصيد البحري، 2% السياحة والحرف المهنية.

الملاحظة الثالثة، ضعف الحكامة والقدرة على الإنفاق بالنسبة للقطاعات الوزارية، وهو ما يعني أن العديد من المشاكل التي تعاني منها مختلف القطاعات ليس بالضرورة في ضعف الموارد المالية بل في طريقة التدبير والتسيير مما يطرح مشكل الحكامة بالمرفق العمومي، ويمكن تبيان ذلك من خلال تفقات الاستثمار بمختلف القطاعات الوزارية.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من المعطيات أعلاه، هو أن الخطاب الحكومي بخصوص الاستثمارات العمومية لا يوازيه تقييم حقيقي لإنجازات هذه الاستثمارات وتقييم للسياسات العمومية في مختلف المجالات التنموية وانعكاس حجم الاستثمارات على النمو الاقتصادي والمقاولات الوطنية.

لذلك، فالحكومة مدعوة إلى ضرورة الالتزام بتطبيق ما ورد في البرنامج الحكومي بخصوص ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة، وتقوية دور المجالس التداولية، وتقييم الأشغال وتحديث أدوات تسييرها، ودعم الشفافية وثقافة التواصل حول الإنجازات والبرامج، وتعميم تدقيق الحسابات، وإصلاح المدونة العامة للتنميط المحاسبي، ووضع قانون لتجميع حسابات المجموعات الكبرى من أجل تعزيز آليات الشفافية، ولذلك نرى في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أنه أصبح من اللازم في إطار الحكامة الجيدة إنشاء مرصد وطني لتقييم السياسات العمومية، كما يجب تخصيص حجم الموارد بناء على القدرة على الإنفاق بالنسبة للقطاعات الوزارية.

المحور الرابع: تعزيز دور الرقابي للبرلمان على المالية العمومية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،

أشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد المغربي للشغل للتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014، هذا المشروع الذي جاء في ظرفية اقتصادية وسياسية خاصة في إطار تحولات عالمية، همت كل دول العالم، بدءا من أوروبا، مروراً بآسيا وإفريقيا وأمريكا، هذه التحولات الاقتصادية والتي نتجت عنها تحولات سياسية، أثرت بشكل كبير على المنظومة العالمية، وخصوصا الدول السائرة في طريق النمو، والمغرب من بينها بطبيعة الحال، محاولا في هذه المداخلة أن أتطرق إلى الأهداف الرئيسية للمشروع، والتي وضعت نصب أعينها مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية من خلال إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بتنزيل الدستور وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى، وكذا تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل.

كما يهدف المشروع إلى تطوير الرأس المال البشري وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والجمالي وضمان التحكم في عجز الميزانية، ولا داعي للعودة إلى الأرقام في إطار هذا المشروع بل سنحاول أن نناقش هذا المشروع من زاوية تفعيل القانون في ظل الإكراهات التي سبق الإشارة إليها، وهذا ما يدفعنا لطرح سؤال واقعي: كيف يمكن لحكومة أن تهيئ قانونا ماليا يستجيب لتطلعات كافة الفرقاء؟ وهي حكومة عاشت أزمة أدخلت البلاد في مرحلة من الانتظارية وصلت 10 أشهر، خصوصا بعد خروج أحد مكوناتها الأساسية.

هل فعلا سيستجيب هذا المشروع لكافة التحديات المطروحة، ويحافظ في نفس الوقت على التوازنات المالية والاقتصادية؟
هل بإمكان هذا المشروع الذي خرج في ظرف قياسي أن يحمل معه قدرا من الإيجابيات التي يطمح إليها المجتمع المغربي، والتي تهم التزاماتهم اليومية وارتباطه المباشر بالسوق، هذا السوق الذي يخضع لقانون العرض والطلب والتقلبات التي تعرفها الأسواق الداخلية وكذا العالمية؟
السيد الرئيس،

لقد جاءت الحكومة الحالية بعدة وعود إن على مستوى برنامجها الانتخابي أو تصريحها الحكومي، هذه الوعود التي تمثلت في وضع اللبنة الأساسية لنموذج اقتصادي متميز، يحافظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي من خلال الرفع من الأجور، التخفيف من الضرائب، توظيف المعطلين.

لكن، وللأسف لا نلمس في هذا المشروع أية بوادر لأي إصلاح، بل تم تقليص المناصب المالية الخاصة بالقطاعات، ورفع أسعار بعض المواد

تتطلب حلولاً توافقية وتشاركية؟

السيد رئيس الجلسة:

باقي لك دقيقتين.

المستشار السيد محمد دعيدة:

فبعكس انتظارات الرأي العام الواسعة من تفعيل المقاربة الإصلاحية التي جاء بها الدستور، والتي أسس لها الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011، فلا البرامج الحكومية ولا تدابير السياسة الحكومية عكست نوعا من الوفاء للحمولة السياسية والديمقراطية والحقوقية للدستور، فقد فرضت الأزمة الاقتصادية والمالية منطقتا تديريا ومعالجة ترقيعية للشأن الاجتماعي في توجه مشروع قانون المالية 2014، ورغم أن الشغيلة المغربية تساهم بـ 75% من الموارد الضريبية على الدخل، فإنها تبقى الحلقة الأضعف في نظر الحكومة عند كل بحث جديد على موارد جديدة، وبالمقابل تنأى الحكومة بنفسها على الإقرار بحق الطبقة العاملة وبالوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسها، وتعمل على تهميش الحوار الاجتماعي وخرق الحقوق والحريات النقابية في شبه حرب يومية معلنة على العمل النقابي ومؤسساته الوطنية الديمقراطية.

فمنذ مجيء الحكومة الحالية والحوار الاجتماعي مغيب من أجندة الحكومة، مما يعكس إرادة سياسية لتغيب الحوار الاجتماعي وفقا للمنهجية التي طالبت بها مركزيتنا، والتي تقتضي قيام حوار مؤسسي فاعل ومنتج باعتبار مقاربة منهجية ديمقراطية ثلاثية الأطراف.

فبعد مرور ما يفوق السنتين على توقيع اتفاق 26 أبريل 2011، لازالت بعض مقتضياته حبرا على ورق، خاصة أن جلها لا يتطلب أي تكلفة مالية، وإنما يتطلب إرادة سياسية، فالمصادقة على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية وحذف الفصل 288 من القانون الجنائي لا يتطلب ولو درهما واحدا، وباستثناء إخراج صندوق التعويض عن فقدان الشغل، فإن جل القضايا والمطالب لازالت عالقة، وتتطلب الأجراء السياسية الصادقة، خاصة أن مباشرة العديد من الإصلاحات الهيكلية والمستعجلة يتطلب إشراك المركزيات النقابية، بل إن الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول والمنتج هو المفتاح الأساسي والمدخل الرئيسي لكل الإصلاحات الهيكلية.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن بما أننا انتهينا من تدخل الفرق البرلمانية، لازالت هناك المجموعات، هناك ثلاث مجموعات ستدخل كل واحدة بعشر دقائق. إذن، منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، تفضل.

أولا، غياب أي نموذج اقتصادي تموي للحكومة، فبنية الميزانية بنية متهالكة قديمة، مشروع قانون لا يخضع إلى أي مرجعية مذهبية.

بالرجوع إلى مناقشة أهداف المشروع نرى، من موقعنا في الاتحاد المغربي للشغل، مشروعا تم وضعه خارج أي إستراتيجية متكاملة لإصلاح بأهداف واضحة وأجندة مدققة، مشروع قانون مالي انتقائي، مشروع تائه فكريا، مشروع قانون مالي يكرس منهجية الاستثمارية غير المنتجة.

سأعود مرة أخرى لأطرح السؤال: أين هو القانون التنظيمي للمالية الذي عملت الحكومة منذ تنصيبها في 2011 على التهليل به؟

فبعد أكثر من سنة من المشاورات لازلنا ننتظر، إذ لا يعقل أن نستغل بقانون أصبح متجاوز في ظل دستور جديد، صوتنا عليه أكثر من سنتين، حيث أن اعتماد القانون التنظيمي القديم سيسقط الحكومة في التمييز على مستوى الإنفاق العام، ناهيك عن تكريس الغموض إزاء الحسابات الخصوصية، وتضع الحكومة في تناقض عندما تتحدث عن صدقية الميزانية.

تراجع مداخل المؤسسات العمومية، متسائلين عن مآل الأهداف الإستراتيجية الحية المسطرة من طرفها؟ أين هي النجاحة في التدبير؟ فمجتمعا يعيش أزمة تدبير حكم في وقت شنت الحكومة أسعانا بإرساء أسس الحكامة.

عندما يفقد المشروع لآليات مرجعية مذهبية، فمعناه أنه قانون لا يخضع لقراءة ليبرالية، وبالتالي يسقط عنه صفة التشفير التي يحاول البعض إصاقتها به، خصوصا إذا أضفنا أن نفقات التسيير لم تعرف أي انخفاض في مقابل ذلك، نسجل ارتفاع كتل الأجور بـ 6% وتحفيز للربح الاقتصادي والمالي.

وصف المشروع بالتائه، لماذا؟ صناع هذا المشروع لم يعبروا فيه عن قراءة اقتصادية منسجمة، تبرز الأهداف الاقتصادية بوضوح، وترصد لها الإمكانيات المالية بالتدقيق.

ليست هناك رؤية سياسية واضحة للمشروع، فهو لا يهدف إلى إنعاش، ليست هناك رؤية سياسية واضحة للمشروع، فهو لا يهدف إلى إنعاش الاقتصاد كما تدعي الحكومة وفق أي نظرية من نظريات الاقتصاد المعترية، فلا هو بالليبرالي ولا بالاشتراكي الديمقراطي، إذن تائه فكريا.

كيف يمكن لنا أن نقول بأنه غير منتج؟ عندما لا تخضع سياستنا القطاعية مثلا في قطاعات السياحة، الصناعة، الفلاحة، للتقييم والتقييم والتصحيح والتحسين، فهو تكريس للسياسة غير المنتجة إذن، خصوصا عندما نضيف إليه السكوت على مراجعة ومحاسبة القطاعات المفلسة دون إدخالها في الدورة الاقتصادية الوطنية، فخير الإصلاحات الإستراتيجية من قبيل المقاصة، التقاعد، الإصلاح الضريبي، وهذا قد تكون له كلفته الاقتصادية والمالية على الوطن.

الأساسية، وإدخال نظام المقاصة أو المقايضة، الذي لم يتم تداوله والاتفاق عليه في انتظار البحث الجدي عن إصلاح جذري لصندوق المقاصة كآلية من آليات رفع العبء عن الميزانية العامة للدولة وترشيد النفقات.

السيد الرئيس،

وهنا لا بد من الإشارة إلى عدة مؤشرات سلبية نتجت بسبب الانتظار التي عاشتها الحكومة، والتي خلقت نوعا من الانكماش الاقتصادي الداخلي في غياب الطلب الخارجي، وللأسف فإن النظام البنكي لا يمول الاقتصاد الوطني رغم ما يحقق من أرباح، والتي فاقت كل التوقعات.

وليس من قبيل المزايدة أن نقول كل أورايش الإصلاح الكبرى قد توقفت، باستثناء إصلاح منظومة العدالة الذي عرف نوعا من التقدم النسبي، وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع القانون التنظيمي للمالية، والذي يعتبر الآلية القانونية لإصلاح نظام المالية العمومية والبنية الأساسية لإنتاج قانون مالية يحترم الضوابط القانونية التي جاء بها دستور 2011.

السيد الرئيس،

لا داعي لذكر إشكالية مراقبة تنفيذ الميزانية وتأخر قوانين التصفية، رغم أننا صادقنا مؤخرا على قانون التصفية لسنة 2010، وهذه نقطة تحتسب لعمل الحكومة التي هي مطالبة ببذل مجهود أكبر، ونعيد طرح السؤال مرة أخرى، هل الحكومة الحالية قادرة على تجاوز الأزمة وإعادة ترتيب الأولويات والابتعاد عن الخطابات المشوشة، وعن الصراعات الهامشية، والحجري وراء المناصب، حل ما يمكن من المشاكل ورجح الوقت الذي ضاع في مشاورات ماراطونية لإخراج الحكومة الجديدة إلى حيز الوجود، أو ما اصطلاح عليها بحكومة ابن كيران 2؟

السيد الرئيس،

لابد من أن نؤكد على أن مسألة تضريب القطاع الفلاحي بالشكل الذي جاءت به الحكومة دون تحديد معايير التمييز بين الفلاح الصغير والمتوسط والكبير، ودون وضع معايير لهذا التضريب، ستخلق إشكالا كبيرا في هذا القطاع، قد يتسبب في أزمة من الممكن أن تهدد أمننا الغذائي في ظل عالم يعيش كوارث طبيعية، همت العديد من الدول التي نستورد منها القمح، والذي يشهد ثمنه ارتفاعا في الأسواق العالمية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية على احتياطي العملة ببلادنا.

ولا ننسى أن نذكر بأن مسألة إصلاح قطاع النقل تتطلب جرأة واتخاذ قرارات مسؤولة في هذا الإطار، وعدم الاكتفاء بشر لوائح لا تعني ولا تسمن من جوع، بكل صراحة لا أرى إمكانية الحفاظ على التوازنات المالية والتوازنات الماكرو اقتصادية في ظل غياب لأي إصلاح ضريبي يتوخى محاربة الغش والتهرب الضريبي وتوسيع الوعاء.

ومن هنا يجب أن نؤكد من خلال موقعنا في الاتحاد المغربي للشغل:

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، مع الأسف.

إذن، أعطي الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل، تفضل الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بمداخلة مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014، وهي مناسبة تؤكد فيها دورنا في هذه المؤسسة من خلال إسهاماتنا التشريعية والرقابية كمجموعة، رغم الوقت الذي لا يعطانا الشكل الكافي، تمثل بحق فئة المأجورين، ونظرا لمحدودية الوقت المخصص لنا سنحاول التركيز قدر المستطاع على بعض النقاط الأساسية.

السيد الرئيس،

في البداية، لا بد من إبداء ملاحظة وهي أن التقرير الذي تمت قراءته من قبل مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لا علاقة لنا به، لأنه لم يقرأ في اللجنة، ولم تسلم نسخة منه، ولا اطلعنا على مضامينه، وبالتالي فهو يمثل من قرأه أو من فوضه بقراءته.

السيد الرئيس،

لقد ضاع من زمن الحكومة ما يقارب سنة كاملة في المشاغبة والمناكفة من قبل البعض الذي أرى أن يؤخر على المغرب والمغاربة مجموعة من الإصلاحات الكبرى التي كان يمكن في حالة تنفيذها أن تعود بالخير والنفع العميم على البلاد والعباد.

تأتي مناقشتنا لمشروع قانون المالية في سياق وطني وإقليمي يتميز بمحاولة استهداف نموذج مغربي في الإصلاح وفي الاستقرار، سياق يعرف تماديا من قبل جيراننا على الحدود الشرقية وباستهداف وحدتنا الترابية ووحدتنا الوطنية، سياق يقتضي منا درجة من اليقظة والتعبئة والوحدة الوطنية جميعا.

إننا نجدد (أستسمح حيدت ذيك الرئيس وكذا لأن ما كاينش الوقت)، إننا نجدد ما عبرنا ونعبر عنه دائما في نقابتنا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من إدانة قاطعة لكل استهداف لمؤسسات الدولة واستقرارها ولدعوات التحريض والعنف والإرهاب، مؤكداً أن الجواب الفعال على مثل هذا الخطاب التحريضي هو مواصلة الإصلاح في إطار النموذج المغربي المتميز الذي اختارته بلادنا تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس مع الحراك الشعبي وما أثمره من إصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية وتعزيز التلاحم الوطني تحصيلنا لمسيرة الإصلاح والبناء الديمقراطي وتفويت الفرصة

على المترشحين باستقرار بلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ نسجل الأهداف الطموحة التي سنذكرها فيما بعد التي تمثل الانتظارات الكبرى للمواطنين وتعتبر عن معاناة المغرب العميق والخصاص الكبير في المغرب الاجتماعي الذي راكمه المغرب لسنوات طويلة، نسجل كذلك بإيجابية تنفيذ عدد من الالتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل، والتي سنذكرها فيما بعد، إلا أننا نسجل الملاحظات التالية:

- دعوة الحكومة إلى برمجة كل النقاط المدرجة في اتفاق 26 أبريل 2011؛

- عقد اللجنة الوطنية لبحث السبل الكفيلة لتجاوز أزمة صناديق التقاعد؛

- إحداث درجة جديدة لمختلف فئات الموظفين وبطريقة متدرجة؛

- ضرورة التوجه إلى الحل النهائي لمشكل المرتبين في السلم 9؛

- تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، ومنها إحداث قانون الأعمال الاجتماعية ومراجعة منظومة الحوادث والأمراض المهنية؛

- استكمال تشريع الشغل من خلال مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي؛

- المصادقة على الاتفاقيات الدولية وخاصة 87 المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية؛

- مراجعة منظومة اللجان الثنائية، اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، وخاصة في شقها الانتخابي التي فيه ظلم كبير للموظفين؛

- التعجيل بإصدار قانون النقابات والتوافق عليه في الحوار الاجتماعي؛

- إصدار قانون ينظم ممارسة حق الإضراب، باش يكون العدالة بين الحكومة وبين كذا...

- تفعيل آليات البحث والمصالحة في مستوياتها المختلفة، وتفعيل التزام الحكومة بذلك؛

- إطلاق الحوارات القطاعية بالموازاة مع الحوار الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات المتوافق بشأنها في قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية؛

- التسريع بإعداد الإطار القانوني والتنظيمي للتمويلات البديلة، والتي من شأنها أن تستجيب لانتظارات العديد من المستثمرين بالداخل والخارج، وتعطي دينامية جديدة لاقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس،

تحدثنا سابقا عن السياق الدولي والإقليمي والتحديات المطروحة، ينبغي التأكيد هنا أن المغرب يتوفر على عدد من عناصر القوة والمناعة التي ينبغي علينا تحصيلها من حيث أنها تشكل ميزته التنافسية، فكما أن المغرب تفاعل

التوظيفات المشبوهة لمجموعة من أقارب مستشارين ومسؤولين بمجلس المستشارين، وقد خلفت هذه الفضيحة علامة استياء وسط الرأي العام الوطني، وقد أساءت إلى صورة البرلمان وإلى العمل البرلماني، وبالتالي نطالب بالتوظيف بأسلاك الوظيفة العمومية يكونوا محلهم مجال المغاربة. التعااضيات الفساد الكبير الذي طال التعااضيات، نرجو من الحكومة كذلك وقف هذا التزيف المستشري في التعااضية بشكل أضحى يهدد توازنها المالي.

السيد الرئيس،

لابد من التنويه هنا بمجموعة من الإشارات الدالة على وجود إرادة حقيقية لدى الحكومة من أجل تطوير المنظومة التشريعية والقانونية لحماية حقوق الإنسان، ولكن ومع ذلك في إطار النقد البناء، نسجل وقوع بعض التجاوزات التي ندعو إلى القطع معها من مثل القمع والتدخل الأمني العنيف ضد المتظاهرين السلميين كما وقع مع الأستاذة حاملي الشهادات وعموم الأجراء، بالإضافة إلى التضيق على حق التجمع في إطار القانون، وهو أمر يتكرر ضدا على الخطاب الرسمي المحتفى به، وكذلك التجاوزات الكبيرة التي يشهدها القطاع الخاص، وأتم تعلمون ذلك.

السيد الرئيس،

الإخوان الوزراء،

الإخوان،

نتمنى للحكومة النجاح والتوفيق إن شاء الله عز وجل، وسوف نتوقفون ومعكم الشعب المغربي ومعكم القوى الحية التي تريد الخير لهذا البلد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

يشرفني باسم مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية أن أعرض على أنظاركم موقف مجموعتنا، وكذا رأي حزينا من مشروع القانون المالي لسنة 2014، جاعلين نصب أعيننا تحديد موقفنا السياسي بعد نصف الولاية الحكومية الحالية من جملة من الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتبناها حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران في

بطريقته الخاصة مع أحداث الربيع الديمقراطي في العالم العربي، فإنه تفاعل بطريقته الخاصة مع ما يمكن تسميته بأحداث الخريف العربي، وللأسف الشديد فقد ظهر في الساحة السياسية من سعى إلى القيام بتلك القراءة الإسقاطية، واعتبر مناسبة الصعوبات التي تعرفها المرحلة الانتقالية في عدد من دول الربيع العربي مناسبة للعودة بالمغرب إلى ما قبل 2011، ولن نعود، ورغم ذلك كله أثبت النموذج المغربي مناعته من أن ينجر في مناهات قادت تجارب أخرى إلى آفاق لا تزال تخيم عليها غيوم من الشك والغموض في المستقبل، وتهددها مخاطر عدم الاستقرار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إذا كان المغاربة قد لمسوا تغييرا ملموسا على مستوى حياتهم العامة رغم العراقيل التي يضعها البعض، فذلك يرجع -لا محالة- إلى ثقتهم في الحكومة الحالية وبرنامجها، ويمكن الرد على قوى الجمود والتبرير والنكوص والردة والتحكم، نقول لها بأن إرادة البعض ممن تجاوزهم التاريخ لا يمكنهم الوقوف أمام ذلك السند الشعبي، لا يمكنهم الوقوف في وجه ثقة المواطن المغربي، لا يمكنهم الوقوف في وجه ذكاء المغاربة، لذلك على هذه الحكومة الاستمرار في عملها وإنجاز الإصلاحات من خلال المحافظة على الدعم الشعبي وتعزيزه حفاظا على الأمل والتفاؤل والتطلع إلى واقع أفضل، يغذي إرادة الفعل والإنتاج والمبادرة لدى الشباب وعموم المواطنين.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي يتفاعل فيه مشكل المعطلين أصحاب المحضر، لا ينبغي أن ننسى، لا ينبغي أن ننسى النصب والاحتيايل الذي طال أزيد من 30 ألف شاب وشابة مغاربة وإيهاهم يعقود شغل بشركة الملاحة التجارية المملوكة للإمارات العربية، والتي ارتبطت بمسؤولين سياسيين، خلفت ضحايا وآثار اجتماعية لم تندمل بعد جراحها العميقة.

لنا، نرجو منكم السادة الوزراء ورئاسة الحكومة عن مصير هذا الملف وأن توضحوا للشعب المغربي كل المعطيات المتعلقة به.

ثانيا، إن التوظيفات في إطار توظيف حاملي الشهادات العليا خلال الفترة السابقة، تمت إضافة آلاف المعطلين إلى لوائح زملائهم الذين كانوا معتمدين بالرباط دون تحديد المعايير الواضحة، اللهم معيار القرابة والزبونية والمحسوبية والحزبية، ودون مراعاة القوانين الجاري بها العمل، ولقد شملت هذه التوظيفات عدة قطاعات.

لذلك، نطالب بفتح تحقيق في هذا الملف والكشف عن الحقائق المرتبطة، وقد سمعنا وقرأنا مؤخرا بأنها كانت كذلك مرتبطة بالتوظيف في رئاسة الحكومة الأسبق.

التوظيفات المباشرة المشبوهة لأقارب ومسؤولين بمجلس المستشارين، التي طفت على السطح في الآونة الأخيرة، حيث تفجرت فضيحة

تنبئكم إليها، معتبرين أن نجاحكم هو نجاح بلادنا في ترسيخ نموذجها الديمقراطي التنموي، نجاح للتفرد والاستثناء والعبقرية المغربية في مجابهة كل التحديات الأمنية والتقلبات الاقتصادية التي يعيشها العالم أجمع تداعياتها. إنه نجاح لمسيرة ديمقراطية جديدة، نريدها أن تكون تأسيسية لاستحقاقات حاسمة، تمكن المغرب من تقوية مؤسساته وتحسين جبهته الداخلية وتدعيم وحدته الترابية بإرساء الهوية الموسعة، التي تمكن من تكريس الديمقراطية التشاركية.

إن المرحلة الثانية من تجربة حكومتكم، لا بد أن يتم تطهيرها وتحصيلها بأكبر قدر ممكن من التوافق والتشاور بين كل الفرقاء السياسيين، ونحن معكم في فتح مشاورات موسعة قصد ضمان تنزيل سليم لمختلف النصوص التشريعية، خاصة منها المرتبطة بتنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وإصدار القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية، وكذا القوانين التنظيمية الواردة في الدستور، خاصة منها القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية، والذي نعتبره من أهم الأوراش التشريعية لهذه الولاية التأسيسية الحالية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا إذ نشيد بمضامين التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية بأقاليمنا الصحراوية الجنوبية، فإننا ندعو الحكومة إلى الإسراع ببلورة برامج تنموية، تنهل من التوصيات الواردة في هذا التقرير الهام، ونعتبر أن التنمية في هذه الأقاليم العزيزة علينا هي السبيل القويم الذي سيمكن المغرب من إنهاء النزاع المفتعل حول أقاليمنا المسترجعة وفق مقترح جدي وذو مصداقية، الرامي إلى إرساء حكم ذاتي موسع، يمكن سكان المنطقة من مباشرة شؤونهم بأنفسهم من خلال مؤسسات ديمقراطية ناجحة.

وهنا أود أن أقدم بتحية تقدير وإكبار إلى قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في هذه الأقاليم العزيزة، مجددين التأكيد على وفائنا بعهد وقسم المسيرة الخضراء، جنودا مجندين دوما وراء جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده لاستكمال وحدتنا الترابية ونجاح الأوراش التنموية، وترسيخ المكتسبات الديمقراطية التي تتجهها بلادنا بثبات وإصرار.

وفي الأخير، لا بد أن نضم صوتنا مجددا إلى رفقتنا في المجموعات النيابية بكل مجلسي البرلمان لنثير انتباهكم، السيد الرئيس المحترم وكذلك السيد رئيس الحكومة، ولو أنه غائب، إلى ما نحس به من تعامل نعتبره إقصائيا اتجاه هذه المجموعات النيابية، وهو تعامل لا يتماشى بتاتا مع روح مضامين الدستور الجديد الذي أقر التعددية من خلال حقوق غير قابلة للتصرف، حولها المشرع للمجموعات النيابية.

السيد الرئيس،

وجهت لكم هاذ الكلام لأن هذي مدة 3 سنوات واحنا نطالب بمكاتب ليكن أن نشغل كذلك كسائر الفرق، ولكن ليومنا هذا الوعود لازالت ما

ظل المكتسبات الديمقراطية التي أرساها الدستور الجديد لسنة 2011 وفق التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولا بد بهذه المناسبة من تجديد التأكيد، إن كانت هناك حاجة إلى التأكيد، أن موقف مجموعتنا التي تعكس توجهات هيئتنا السياسية تجاه هذه التجربة الحكومية، ظلت منذ بداية بروز إرهاباتها الأولية نابعة من القناعة الراسخة لجزينا، بأن بلادنا تعيش في بداية هذه الألفية الثالثة ربيعا ديمقراطيا منفردا واستثنائيا، يقتضي من كافة القوى الوطنية تعزيزه وتدعيمه بالشكل الذي يمكن من ترسيخ المكتسبات الديمقراطية التي راكمها بلادنا منذ الاستقلال إلى اليوم، ويساهم في إنجاح الأوراش التنموية الهيكلة التي تعرفها بلادنا في مختلف القطاعات والمجالات، ويوفر حدا أدنى من الاستجابة للمطالب الاجتماعية المشروعة للمواطن والمواطنة.

لقد كانت مواقفنا لمساندة هذه التجربة الحكومية متأصلة من قناعتنا الوطنية الثابتة، لأن بلادنا في أمس الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي كداخل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل أوضاع إقليمية متأزمة، تعيش فيها منطقة المغرب الكبير من جراء تداعيات ما يسمى بالربيع العربي.

تحولات سياسية عميقة وتحديات أمنية حاسمة، وما زاد من تدعيم هذه القناعة هي الالتزامات الواردة في التصريح الحكومي آنذاك، بالسعي إلى أجرأة وتفعل مضامين الدستور الجديد، خاصة منها ذات الصلة بالمجالات المتعلقة بإقرار الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والحد من اقتصاد الربيع، وهي التزامات ألهمت حماس أوسع الفئات الاجتماعية، لاسيما منها الفئات المهمشة، وفتحت آمالا عريضة وأبوابا مشرعة أمام انتظاراتهم وتطلعات سائر المواطنين والمواطنات.

اليوم، وقد مرت نصف الولاية الحكومية، اسمحو لي أن أتوجه مباشرة إليكم، السيد رئيس الحكومة، ولو أنه غائبا، أنا كنتوجه للسادة الوزراء اللي غادي يبلغوه وهما حاضرين، لأقل لكم من هذا المنبر موقف مناضلات ومناضلي حزبنا وكذا مشاعر وأحاسيس فئات عريضة من المواطنين الذين بدأت تتناهم الشكوك، وتذب إلى نفوسهم مشاعر الإحباط من قدرة حكومتكم الموقرة، خاصة في نسختها الثانية، من الالتزام بتعهداتها الواردة في تصريحكم في مجالات توفير الشغل المنتج والتعليم النافع والسكن اللائق والصحة الجيدة والعدالة المنصفة واستهلاك كافي يراعي القدرة الشرائية لأوسع الفئات الشعبية، خاصة المحرومة منها.

إنها أحاسيس صادقة، ونابعة من الواقع اليومي المعيش في مختلف جهات المملكة خاصة من لدن سكان العالم القروي، الذين يعتبرون أنفسهم أكبر المنسيين في برامج حكومتكم، وبالرغم من ذلك لازالوا متشبثين بالأمل في الإنصاف التنموي والمساواة المجالية والعدالة الاجتماعية.

وبالرغم من كل ذلك، فإننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية سنظل متمسكين بمواقفنا الداعمة لحكومتكم، رغم النقائص التي نرى من واجبنا

على اعتبار أن الفصل 77 من الدستور، والذي انتقدتم استعمالنا له بإفراط وتفريط، ينص على أن الحكومة والبرلمان، الحكومة والبرلمان، يسهران معا للحفاظ على توازنات مالية الدولة إذن، هي مسؤولية مشتركة ومتقاسمة . فتوازن المالية العمومية يشكل رهانا أساسيا لنا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، باعتباره أساس تثبيت ثقة المستثمرين والمؤسسات والأسواق المالية الدولية في بلادنا.

وما هذه الثقة إلا ثمرة لمجهود متواصل من العمل المضني والدؤوب، استمر على مدى أربع عشرة سنة الماضية بقيادة ملكية رشيدة، وبانخراط وتلاحم جماعي لكافة مكونات مجتمعا، كان من نتائجها أن تغير وجه المغرب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والتشريعي.

فالمسؤولية التاريخية، وفي هذه الظرفية بالذات، تقتضي منا أن نكون متضامنين ومتجاوبين إلى أقصى الحدود، أغلبية ومعارضة وحكومة، وذلك نظرا لحجم التحديات من جهة، ونظرا لمسؤولياتنا في الحفاظ على التميز الذي يطبع بلادنا، والذي جنبنا ألوانا من المآسي التي تتخبط فيها اليوم جهات عدة في محيطنا.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في ظل المؤامرات البائسة والبئيسة المعاكسة لبلادنا، وإصرار الخصوم على عرقلة مساعي إنهاء الملف على أرضية مقترح جدي وحيد موضوع على الطاولة، أي مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

وأود هنا أن أضم صوتي باسم الحكومة إلى أصوات السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمين لأنوه بنتائج الزيارة الناجحة والتميزة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توجت بالبيان التاريخي الذي وصف مقترح المغرب بالجدية والمصادقية.

كما لا يفوتني أن أنه أيضا بالجهود الجبارة وباليقظة المائمة ونكران الذات التي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة تراه وأمن المواطنين وممتلكاتهم، من قوات مسلحة ملكية، ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية ومسؤولي الإدارة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد والسيدة والمستشارين المحترمين،

سأحاول الإجابة على تدخلاتكم من خلال التركيز على السياق الذي أعد في ظله مشروع قانون المالية لسنة 2014 والفرضيات التي بني عليها، والنموذج المؤطر لمضامينه، مع تسليط الضوء على الروافد المؤسسة لإجراءاته وتدبيره، خاصة ما تعلق منها بتحفيز الاستثمار بشقه العام والخاص، ودعم المقاولات وتسريع الإصلاحات الهيكلية.

بداية، وكما سبق وأشرت إلى ذلك، يأتي إعداد مشروع قانون المالية في سياق سياسي خاص، فقد تطلب تشكيل أغلبية جديدة فترة طويلة من التبيء والتداول، خلقت بالفعل انتظارية لدى كل الشركاء الوطنيين والدوليين، وحرمتنا هذه السنة، وهو ما كان تقليدا متبعا في التعامل مع

استجبتوش لها، وكتحرمونا من الاشتغال كفرقاء ومجموعات، واليوم إلى حينها هذه الكلمة راه احنا امشينا إلى مقر الحزب باش نوجدوها ونجيو نقرأوها عليكم اهنايا، فكنطلب منكم، السيد الرئيس، أن توفروا لنا مكاتب باش يمكن لنا حتى حنا نشتغلو في ظروف جيدة، ونساهمو كذلك بالآراء ديالنا، والكلام وجهته إلى السيد رئيس الحكومة، ونتمنى أن السادة الوزراء ييلغوهو لو لأننا كنحسو كذلك بالإقصاء حين الأغلبية تجتمع وتدعون إلى فرق اللي هما ممثلين في البرلمان وتغفلون أن تستدعوا المجموعات اللي حتى هما كيساندوكم وكيصوتوا معكم، واللي يمكن يفيدوكم أكثر من الفرقاء اللي عندهم عدد كبير من البرلمانيين.

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد للدرد على رؤساء الفرق وممثلي المجموعات، تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمامكم مجددا، أمام مجلسكم الموقر، جوابا على تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2014، ويسعدني أن أخبركم أنني تتبعت بإمعان واهتمام كبيرين ما تضمنته مختلف تدخلاتكم خلال هذه الجلسة من اقتراحات وإضافات وملاحظات وانتقادات، تم عن إحساس عال بالمسؤولية، وتجسد بحق التحول الذي تضي إليه مؤسساتنا، حكومة وبرلمانا، في ظل الدستور الجديد، وكذا الأدوار المنوطة بها لإرساء الديمقراطية التشاركية .

إن انخراطكم الإيجابي في مناقشة وإغناء مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2014 داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية واللجان القطاعية الأخرى، لم يزدنا إلا إصرارا على التعبئة والتجاوب مع مقترحاتكم في إطار ما يستلزمه التعاون والتشارك البناء، والتفاعل الهادف نحو تقديم الأفضل والأحسن لتطور بلادنا، والسعي وراء ما يمكننا من الإجابة فعلا للحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات.

قد حرصنا على الإجابة على تساؤلاتكم عبر إيفائكم بالوثائق الضرورية والتفاعل، وإن كان النقاش حادا في بعض الأحيان مع مختلف التعديلات التي اقترحتها فرق الأغلبية والمعارضة، بما يلزم من الاهتمام وإمعان النظر والتشاور الموسع داخل البرلمان وخارجه، والاحتكام إلى الدراسة الموضوعية التي توازن بين الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتعديلات المقترحة، وإمكانيات التمويل التي يتيحها التوازن الذي بني عليه مشروع قانون المالية،

تغيير بنية مصادر النمو، حيث أصبح الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة أقل ارتباطا بالنتائج الفلاحي اعتبارا للدور المتنامي للنتائج الداخلي غير الفلاحي الذي حقق نمو بوتيرة 4,6% خلال الفترة 2010-2012.

كما مست التغييرات الهيكلية بنية القيمة المضافة الفلاحية التي كانت تحتل فيها زراعة الحبوب موقع الصدارة، والتي تقلصت حصتها إلى أقل من الخمس، مقابل تطور الزراعات الأخرى القليلة التاثر بالجفاف أو المتواجدة بالمناطق السقوية، بالإضافة إلى قطاع تربية الماشية.

وعرف تأثير الجفاف على نسبة النمو تراجعا كبيرا خلال العشرية الحالية مقارنة بالعشرية السابقة، مما تركبه نسب النمو الموجبة المسجلة في سنوات الجفاف 2005 و2007 عكس ما كان عليه الوضع في السابق 95-97 و99، والله يرحمنا تحي الشتا إن شاء الله هاذ العام، في المقابل أدت هذه الخيارات التوسعية والمتمثلة في دعم القدرة الشرائية والرفع من الاستثمار العمومي، موازاة مع التأخر في الإصلاحات الهيكلية إلى اختلالات على مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، والمالية منها على الخصوص، وبالتالي فالرهان اليوم يتمثل في صياغة نموذج متجدد للنمو، يمكننا من تحقيق نسب نمو أكبر، تستجيب في نفس الوقت للمتطلبات الاجتماعية والمالية وسوق الشغل، وتمكن من معالجة الاختلالات في التوازنات الماكرو اقتصادية.

وقد عملنا على صياغة مضمين مشروع قانون المالية لسنة 2014 وفقا لتصور يستجيب لهذه الأولويات، سيؤطر السياسات العمومية خلال الثلاث سنوات القادمة، وينبني هذا التصور على إطلاق دينامية النمو من خلال استغلال الهوامش القليلة، ولكن استغلال هذه الهوامش المتاحة على مستوى الطلب الداخلي عبر جعل الاستثمار العمومي رافدا للطلب الاستثمارات الأجنبية في إطار شركات، وحفظ التوازنات الاجتماعية، وإعاش القدرة التصديرية، والاهتمام بالتصنيع وإعادة التصنيع، وبالتمية المحلية، هذا فضلا عن مصاحبة هذه الدينامية بالخطوات المتوازنة في اتجاه اعتمادات الإصلاحات الأساسية المرتبطة بمنظومة الدعم والإصلاح الجبائي وأنظمة التقاعد.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أثار السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية في تدخلاتهم مسألة عدم واقعية الفرضيات المؤطرة لمشروع قانون المالية 2014 وإغراقها في التفاؤل.

وجوابا، أود التأكيد مرة أخرى على أن هذه الواقعية المعتمدة لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 صيغت بناء على تشخيص موضوعي لتطور المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وأذكر من بين هذه الفرضيات نسبة عجز الميزانية الذي حددها المشروع في 4,9%، بخصوص هذا العجز يندرج في إطار... فمن المتوقع أن تتمكن من تقليص عجز الميزانية إلى 4,9% هذه السنة أو السنة المقبلة في أفق بلوغ 3,5% سنة 2016، والذي يعد المستوى الذي يمكن من التحكم في المديونية في مستويات

مجلسكم الموقر، أن يتم التداول أو التشاور أو الإخبار حول مضامين هذا مشروع المالية المقدم بين يديكم في إطار المهجبة التي كانت متبعة في السنوات الماضية، وبالتالي فأول تحدي واجهنا هو عرض هذا المشروع على مؤسستكم الموقرة في آجاله الدستورية والقانونية، وقد تحقق ذلك الحمد لله بفضل تضافر جهود مختلف القطاعات الحكومية، ما خلق ارتياحا لدى كافة الشركاء الوطنيين والدوليين، وعزز ثقتهم في المؤسسات الوطنية.

التحدي الثاني الذي واجهنا هو ضرورة وقف نزيف المالية العمومية في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بتبعات الأزمة وحالة الركود الذي عرفها الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجهوي، وخاصة منطقة الأورو، خلال السنوات الأخيرة، وكذا تقلب أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية، وهذا لا يعني أن مشروع قانون المالية يركز على محاسبة أو مقارنة محاسبائية صرفة أو هو مجرد تمرين موازناتي لإيجاد معادلة صعبة أو حلول لمعادلة صعبة، تستجيب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

فاستعادة توازن المالية العمومية هو أساس بعث الثقة لدى الشركاء والمستثمرين الوطنيين والدوليين، وفي مقدمتهم المؤسسات المالية ومؤسسات التقسيط التي تبني علاقتنا بها على الاحترام المتبادل، وتساهم تقاريرها في تعزيز مكانة بلادنا على المستوى الدولي، وتمكينها من الولوج إلى التمويلات الخارجية بشروط تفضيلية وميسرة.

فبدون ثقة هذه المؤسسات، وفي ظل التفاقم المستمر للعجز، ستجد بلادنا صعوبات جمة في الاستدانة، مما سيؤدي حتما إلى فقدان القرار السيادي المالي، وسيؤثر حتما على تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي الحد من الاستثمار وخلق فرص الشغل.

يتمثل التحدي الثالث الذي واجهنا في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 في ضرورة تحقيق ظروف إقلاع اقتصادي في إطار نموذج تنموي متجدد، وهنا لا بد أن أتوقف عند نقطة هامة، وهي أن الاعتماد على الطلب الداخلي فرضته خيارات مواجهة الأزمة وما تقتضيه من حفاظ على التوازنات الاجتماعية، وخلال الفترة 2006-2012، تم تعبئة حوالي 940 مليار درهم برسم الاستثمارات العمومية، حيث انتقل سنويا من 82 مليار درهم إلى أكثر من 180 مليار درهم سنويا، وضح حوالي 207 مليار درهم في صندوق المقاصة لدعم أسعار المواد الاستهلاكية، من 13 مليار في هذا الصندوق سنة 2006 إلى أكثر من 55 مليار سنة 2012، بالإضافة إلى تخصيص ما يفوق 32 مليار درهم للرفع من الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، هذا فضلا عن خلق حوالي 130 ألف منصب شغل مالي في هذه المدة.

وقد ساهمت هذه الخيارات في تخفيف بلادنا مخاطر الانزلاقات الخطيرة التي عرفتها مجموعة من البلدان المجاورة، ومكنت من تمويل الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية التي بدأت تعطي أكلها على مستوى

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الأرقام التي تبين باللموس أن هذا المشروع لا يحكمه هاجس التقشف، بل هو بالعكس من ذلك مشروع لدعم السياسات الاجتماعية، ويضع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس أولوياته.

لقد أثمرت مسألة هامة تتعلق بمسألة المديونية، وفي هذا الصدد أود التأكيد على نقطتين هامتين:

النقطة الأولى تتعلق بمفهوم المديونية أو مفاهيم المديونية، فقد ركز التقرير السنوي حول المديونية على مفهوم مدقق للمديونية هو مديونية الخزينة، نظرا لارتباطها الوثيق بتنفيذ قوانين المالية كونها نتيجة للسياسات المالية المتبعة، وهذا ما كان أيضا متبعاً في كل مشاريع قوانين المالية السابقة. إضافة إلى ذلك، فإن التقرير اعتمد مفهوماً أوسع بخصوص المديونية العمومية، والتي تشمل مديونية الخزينة الداخلية والخارجية ومديونية المؤسسات العمومية، بما فيها القروض المضمونة من طرف الدولة، وكذلك المديونية الخارجية للجهات المحلية، وهو نفس المفهوم التي تتبناه المؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدولي اللذان يشيران تقارير عن المديونية بالمغرب ضمن تقاريرها عن تطور المديونية في العالم.

فيما يخص احتساب ديون المؤسسات المالية العمومية مثل صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الحسن الثاني للتنمية، فهذا يجزئنا إلى مفهوم آخر للمديونية هو المديونية المندمجة (la dette consolidée). والتقديرات المتوفرة حالياً تقدر مستوى المديونية المندمجة بـ 46% من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى أقل بكثير من المديونية غير المندمجة، والتي وصلت إلى سنة 2012 إلى 59,6% من الناتج الداخلي الخام.

وقد شرعت هذه الوزارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، في إعداد دراسة حول المالية المندمجة، والتي ستمكن من احتساب مستوى هذه المديونية المندمجة بشكل دقيق، وسنعمل على نشر معطياتها في التقارير القادمة.

النقطة الثانية تم تطور هذه المديونية، بادئ ذي بدء يجب الإشارة أن ارتفاع المديونية يكون مرتبطاً بالأساس بمستوى عجز الميزانية الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى التمويلات الداخلية والخارجية التي يتطور حجمها تبعاً لهذا العجز.

المديونية نتيجة وليس هدفاً، أمصاب ما نقاش تقترضو، ولكن حينما تقترض فلاستمرارية أو تمويل الاستثمارات، والاقتراض والمديونية هو نتيجة لسياسة مالية، ويمكن هنا أن نفتح النقاش: هل يجب تحديد سقف للمديونية أم يجب تحديد سقف من الذي يخلق المديونية وهو عجز الميزانية؟ ولهذا هناك ارتباط في المقاربة الحكومية حين نقول أنه يجب أولاً الحفاظ على التوازنات المالية لأنه يمنع هذه المديونية.

ثانياً، الحمد لله المغرب بصورته ومصداقيته، عكس باقي البلدان لازال يحتفظ بصورة ومصداقية لدى المؤسسات الدولية لأنه مع كامل الأسف- هناك بعض البلدان، حتى وإن كانت في حاجة إلى الاقتراض، مع كامل

مستدامة دون المساس بمتطلبات التنمية.

وهنا أود التذكير أنه لم يتم التخلي عن أي مشروع أو برنامج في إطار السياسات والمخططات القطاعية برسم مشروع قانون للسنة المقبلة، ولم نلجأ إلى رفع الضغط الجبائي، فالإجراءات المتخذة لتقليص العجز تركز على الرفع من فعالية النفقات العمومية وخاصة نفقات الاستثمار، وتعبئة الهوامش المتاحة على مستوى الموارد عبر توسيع الوعاء، ويأتي ذلك من منطلق إيماننا بأن إعادة التوازن التدريجي للمالية العمومية يجب أن يتم من داخل دينامية انتعاش شامل، وليس من خلال عمليات تقنية تعتمد التقشف والتشدد في السياسات المالية، وذلك حماية للقدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات ذات المؤهلات المعيشية المحدودة على وجه الخصوص، وضماناً لمناخ منفتح على الاستثمار وعلى تيسير المبادرة.

وبالتالي، فالقول بأن مشروع قانون المالية هو مشروع تقشفي، يضرب القدرة الشرائية للمواطنين بجانب للصواب، وينطوي على قراءة غير موضوعية لمضامين هذا المشروع، وهنا سأعيد سرد بعض الأرقام التي تؤكد أن هذا المشروع ليس بالتقشفي، بل هو مشروع إیرادي باعث للأمل، يولي أهمية كبرى للقطاعات الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

فقد تم تخصيص أكثر من 53% من الميزانية للقطاعات الاجتماعية، منها 35 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة، 45,5 مليار لمواصلة إصلاح قطاع التربية والتكوين، 8,9 مليار لتطوير التعليم العالي خاصة، ورفع عدد المستفيدين من المنح المدرسية إلى 230 ألف طالبة وطالب مقابل 216 ألف سنة 2012، أي بزيادة حوالي 14 ألف مستفيد، 12,9 مليار درهم لضمان ولوج المواطنين إلى خدمات صحية جيدة، منها أزيد من مليار درهم لشراء الأدوية في إطار مواكبة نظام المساعدة الطبية (RAMED)، الذي بلغ عدد المستفيدين منه إلى 5,4 مليون درهم، ومع القرار الأخير المتعلق بالنقصان في أئمة الأدوية سوف يمكن هذا المبلغ إن شاء الله من توسيع الكميات المشتراة من هذه الأدوية.

13,5 مليار درهم برسم مساهمة الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد، و2 مليار درهم للتغطية الصحية والاجتماعية في صناديق الاحتياط الاجتماعي، 700 مليون درهم لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراها جلالة الملك حفظه الله، تعزيز موارد صندوق التماسك الاجتماعي لتبلغ ما يناهز 3 مليار درهم وتوسيع قاعدة المستفيدين منه، تخصيص 103,7 مليار درهم لكتلة الأجور، منها حوالي 3 مليار درهم برسم عملية الترفي في الدرجة والسلم التي ستم بالوتيرة المعتادة على عكس ما ذهبت إليه بعض التدخلات، بالموازاة مع رصد 4,6 مليار درهم لتسوية مستدركات الرواتب الناتجة عن تسوية سابقة.

التحكم في معدل التضخم في مستوى لا يتجاوز 2%، تمديد رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته من فاتح يناير إلى 30 أبريل 2014.

المضافة.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يولي اهتماما خاصا للمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات تروم تطوير تنافسيتها وتوسيع وتنوع نسيجها الإنتاجي وتوفير فضاء ملائم لتطوير بنيتها، نخص بالذكر:

- أولا، تفعيل مقتضيات المرسوم الجديد للصفقات العمومية الذي يخول المقاول الصغرى والمتوسطة حصة 20% من الصفقات العمومية؛

- ثانيا، إدراج التعويضات المترتبة عن عدم احترام آجال التسديد بين المقاولات ضمن التكاليف القابلة للخصم عند احتساب الضريبة؛

- ثالثا، إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم، ذلك (la règle de décalage)، والتي سوف تكلف إجمالا الميزانية أكثر من 3 المليار درهم، ولكن في نفس الوقت سوف تساعد المقاولات عامة الصغرى والمتوسطة على توفير سيولة في خزينتها؛

- رابعا، تمكين المقاولات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة من استئزال الدين الضريبي المتعلق بشهر ديسمبر 2013 إذا لم يتعد 30 ألف درهم دفعة واحدة في الإقرار المتعلق بيناير 2014 عوض الخمس سنوات المقررة بالنسبة لهذا الإجراء؛

- تسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، مع العمل على إيجاد الآليات المناسبة لحل إشكالية المصدم (le butoir)، وهذا مطلب قديم، ومطلب يعني كانت فيه التزامات هو لصالح المقاول، هاذ القضية ديال المصدم في تاريخ المغرب لم يكن هناك استرداده، والذي بلغ إلى مستويات جد عالية، سوف نعالجه ابتداء من السنة المقبلة بالتدرج، وسوف نبدأ بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من هذا المشكل ديال المصدم أو (le butoir)، والتي طبعنا نعتقد أنه في صالح المقاول، وكل شيء في صالح المقاول هو في صالح الاقتصاد الوطني، سوف يكون له أعباء طبعنا على الميزانية، ولكن إذا عالجنا هذا المشكل سوف إن شاء الله يكون من آليات الإقلاع الاقتصادي بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة إن شاء الله؛

- تطوير آليات الضمان، وعلى رأسها صندوق رأس المال للمخاطر الموجهة للشركات المبتدئة؛

- مواصلة تفعيل الآليات الرامية لتشجيع الابتكار والبحث عبر برنامجي "إطلاق" و"تطوير" بتخصيص 160 مليون درهم، فضلا عن دعم برامج "امتياز" و"مساندة" و"إنماء" الرامية لمواكبة المقاولات التي تتوفر على إمكانيات ذاتية للتطور بغلاف 320 مليون درهم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

الأسف لا تجده أو تجده بنسب مرتفعة جدا.

وهكذا، فالسنوات التي يكون فيها عجز الميزانية كبير، ترتفع المديونية بصفة أوتوماتيكية، والسنوات التي ينخفض فيها هذا العجز تتناقص المديونية، العجز يمول بالمديونية، هذا هو منطق الاقتصاد، وهذا هو منطق التدبير المالي.

وهكذا، ونظرا للزيادة المسجلة في عجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة، للأسباب التي سبقت ذكرها، فإن مديونية الخزينة الداخلية والخارجية عرفت ارتفاعا مقارنة مع ما قبلها أو مع مستويات قبل سنة 2009، لكن رغم هذه الزيادة في حجم الدين خلال السنوات الأخيرة، فإن مستوى المديونية نسبة للنتائج الداخلي الخام، المؤشر المعتمد لتقييم عبء المديونية وتطورها، يبقى مستوى مقبولا مقارنة مع ما كانت عليه في العشرية الماضية، حيث سجلت المديونية سنة 2000: 68,1% من النتائج الداخلي الخام، وأيضا مقارنة مع معدلات المديونية المرجعية على المستوى الدولي التي تحدد في حوالي 60%، والتي بلغناها مع كامل الأسف.

ومن المنتظر أن يعاود مؤشر ومستوى المديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام مسلسل الانخفاض في السنوات المقبلة نتيجة اعتماد الحكومة سياسة تتوخى تقليص عجز الميزانية والحفاظ على التوازنات المक्रو اقتصادية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تطرقتم بإلحاح لمسألة ضعف إنجاز ميزانية الاستثمار، وأود من خلال هذا المنبر أن أطمئنكم بأن نفقات الاستثمار تنفذ بشكل عاد وبوتيرة أسرع من السنة الماضية، فقد بلغ تنفيذ الاستثمار برسم سنة 2016 إلى غاية نهاية أكتوبر 38 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و55 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية، ومن المتوقع أن تبلغ نفس النفقات في نهاية السنة 45 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و85 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية، أي بنسب إنجاز تقدر على التوالي بـ 66% و70%، وهو رقم قياسي مقارنة مع باقي السنوات الماضية.

فالاتجاهات المرحلة بلغت سنة 2013 ما مجموعه 21 مليار درهم، وتتوخى من خلال الإجراءات المتخذة تقليصها إلى 17,5 مليار درهم برسم سنة 2014 في أفق حذفها إن شاء الله نهائيا في إطار مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

وبالتالي، فالإجراءات المتخذة ساهمت في الرفع من وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار، وبالتالي ستنعكس إيجابا على المقاولات الصغرى والمتوسطة، عكس ما ذهب إليه بعض التدخلات، يضاف هذا المجهود إلى تخصيص ما يفوق 5 مليار درهم سنة 2013 في إطار استرجاع الضريبة على القيمة

هذا، مع تحويله نظاما جباييا تحفيزيا؛

- إطلاق برنامج بغلاف مالي يناهز 160 مليون درهم لتكوين 10 آلاف إطار من حاملي الإجازة في أفق إدماجهم في المنظومة التربوية؛

- وضع آليات النظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل أو تفعيل هذا النظام.

هذا، فضلا عن الاستمرار في اعتماد وتطوير البرامج التي أبانت عن فعاليتها من تأهيل وإدماج الوافدين على سوق الشغل.

وهنا أود التأكيد على نقطة مهمة، وهي أن برامج إنعاش التشغيل من المتوقع أن تمكن من إدماج وتأهيل على التوالي حوالي 55 ألف بالنسبة لبرنامج إدماج و18 ألف باحث عن الشغل بالنسبة لبرنامج تأهيل، وإحداث حوالي 500 مقالة جديدة في إطار برنامج مقاولتي.

أود أن أتطرق في الأخير، السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين، إلى محور الإصلاحات الهيكلية، لأؤكد لكم أن الحكومة عازمة على المضي قدما في الدفع بهذه الإصلاحات وفق منطوق التدرج على أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنم مختلف الآراء، ويحتل تنزيل مضامين منظومة إصلاح القضاء صدارة الأوراش الإصلاحية، باعتبار القضاء المستقل بالإضافة إلى كونه من ركائز دولة الحق والقانون والمؤسسات الديمقراطية، يشكل دعامة أساسية لتشجيع الاستثمار والتنمية بشكل عام.

ولقد خصص مشروع قانون المالية اعتمادات مالية إضافية، تفوق 200 مليون درهم، لتوفير الأراضية المواتية للإصلاح، من بنيات تحتية وتجهيزات. كما أؤكد لكم من جديد عزم الحكومة على تنظيم لقاءات مع مؤسستكم الموقرة، ومع باقي المعنيين والمتدخلين، وخاصة المنتهين لقضاء الأعمال والمقاولات من أجل بحث السبل المثلى لتنزيل الإصلاح الجبايئ بنفس روح التوافق والإجماع التي طبعت أشغال المناظرة الوطنية للجبايات.

وبخصوص تضريب القطاع الفلاحي، أود أن أؤكد من جديد على النقاط التالية:

أولا، الضريبة ستطبق على الأرباح الناتجة عن مسك المحاسبة، وليس على رقم المعاملات، فرقم المعاملات إنما فقط هو معيار للتضريب؛

ثانيا، تحديد رقم المعاملات الأدنى لفرض الضريبة على القطاع الفلاحي تم بناء على معطيات موضوعية، وأخذا بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية بالإبقاء على الإعفاء بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين؛

ثالثا، فقد اعتمدنا التدرج في تضريب القطاع، وإحداث رؤية واضحة لهذا التضريب في إطار هذا التدرج إلى سنة 2020 من خلال الشروع في فرض الضريبة ابتداء من سنة 2014 بالنسبة للمستغلات التي تحقق رقم أعمال يعادل 35 مليون درهم، وتضريب متدرج بالنسبة للمستغلات الأخرى التي تحقق أرقام الأعمال التالية: 20 مليون درهم و10 مليون درهم

لقد أثمرت مسألة ضعف الدور التمويلي للبورصة، وكذا قرار تخفيض تصنيف المغرب في رتبة الاقتصاديات الناشئة إلى مرتبة اقتصاديات الأسواق من طرف (Morgan Stanley) على الخصوص. وهنا أود أن أوضح أن هذا القرار يرجع بالأساس إلى عدم قدرة المغرب أو بورصة المغرب على الاستجابة للمعايير المعتمدة في بورصة مؤشر الأسواق الناشئة، لاسيما منها السيولة ونسبة العائم (le flottant)، هذا البورصة منذ سنوات أداؤها ضعيف جدا، وتعرف تصحيحا لمستوياتها، وطبعاً أيضاً تأثرت بالأزمة الجهوية، والأزمة يعني العالمية، والنقص في هذا العام، والنقص في السيولة جعلها أنها تقفز أو تنتقل أو تندحر من هاذ (Morgan Stanley Index) إلى (Frontier Index) اللي هو أقل.

فوزن المغرب ضمن مؤشر الأسواق الناشئة كان جد منخفض 0,1%، ولكن لم يكن يغطي سوى ثلاث شركات، وبالتالي فجم الاستثمار المرتب عن هذه الأرباح كان ضعيفا، ملي كانت بورصة المغرب في ذاك الأسواق الناشئة، الثقل ديال المغرب 0,1%، والأسهم المرتبطة بهاذ (index) أو هاذ المؤشر بالله ثلاث شركات... فيمكن اعتبار تصنيف المغرب ضمن مؤشرات الأسواق الحدودية على المدى القريب شيئا إيجابيا، لكونه وضع بورصة الدار البيضاء في الإطار الملائم والأكثر تمثيلية، وأعطى وضوحا أكبر في الرؤية بالنسبة للمستثمرين، كما أن وزن بورصة الدار البيضاء ضمن المؤشر الجديد سيبلغ ما بين 7 و10%، الشيء الذي يرتقب أن يترتب عنه جلب 200 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة، إذ يقدر حجم المبالغ المالية التي توظفها الشركات الاستثمارية في البورصات المدرجة ضمن هاذ المؤشر الجديد ديال الأسواق الحدودية أو (Frontier Index) بنحو 3 مليار دولار، كما ستشمل أكثر من 10 شركات، من بينها شركة اتصالات المغرب التي أصبحت تمثل أكبر رسمة في السوق الحدودية.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على اتخاذ عدد من الإجراءات بهدف تعزيز السيولة وشفافية السوق، والتي من شأنها أن تسمح بعودة المغرب على المدى المتوسط إلى مؤشر الأسواق الناشئة في ظروف جيدة وبجسمة مهمة.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

مما لاشك فيه أن مسألة التشغيل تشكل رهانا أساسيا لكل الحكومات، والجواب عن معضلة التشغيل لم ولن يكون أبدا من خلال إحداث مناصب مالية في إطار مشاريع قوانين المالية، بل من خلال تسريع نسبة النمو والتركيز على تطوير الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي توفر إمكانات الشغل، فضلا عن إجراءات الرامية لمواكبة الباحثين على الشغل، من قبيل:

- وضع نظام المقاول الذاتي الذي جاء كمبادرة في مشروع قانون المالية

وبذلوا وخدموا هذه البلاد، يستحقوا أن يكون لهم معاش، وابتداء من هاذ السنة راه هاذ النظام المختل سوف نبدأ في استهلاك المدخرات، وهذا مسؤوليتنا جميعا، واجبنا جميعا على أن نحافظ على معاش هؤلاء الموظفين. إذن، علينا جميعا أن نعمل بسرعة كبيرة في إنقاذ وإصلاح هذه الصناديق.

وسنعمل، سنة 2014، على تسريع وتيرة أشغال اللجنة الوطنية واتخاذ القرارات لمباشرة الإصلاح فورا ودون تردد.

وبخصوص إصلاح القانون التنظيمي للمالية، أؤكد التزاما أمام مجلسكم الموقر بأن يتم تهييء وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2015 وفق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد، ولكن طبعا بشرط إذا كانت هناك التعبئة والتعاون مع مجلسكم الموقر من أجل المصادقة عليه في أقرب الآجال حين يأتي إلى هذا المجلس حتى أتمكن من الوفاء بهذا الالتزام.

وفي إطار استباق مسطرة المصادقة، والاستعداد القبلي لتطبيقه وتعميم مبادئ الإصلاح، حرصنا على جعل مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا تجريبيا لتفعيل بعض مقتضياته، بكل من وزارة الاقتصاد والمالية والتربية الوطنية والفلاحة، بالإضافة إلى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

وفيما يتعلق بإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز، ستعمل الحكومة على توفير الأرضية المناسبة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي، من خلال إعداد مشروع القانون المنظم للجهة وميثاق اللامركز الإداري كمنطلق لإصلاح وإعادة تنظيم هيكل الإدارة، وضمان مزيد من التنسيق والنجاحة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية.

ومما لاشك فيه أن النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية الذي تم إعداده من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، سيشكل الأرضية المناسبة لمشروع تنمية جهوية مندمجة لفائدة الأقاليم الجنوبية، ولانفتاح معالم نموذج تنموي جموي متكامل المعالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم كانت بعضا من التوضيحات التي ارتأيت أن أشرككم فيها، ليس فقط التزاما بمجريات النقاش بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، ولكن فوق ذلك من منطلق القناعة الراسخة أن المسؤولية التاريخية في هذه الظرفية الدقيقة، تستدعي منا مزيدا من التأزر والتعاضد وحرص الصفوف وجعل الصالح العام فوق كل اعتبار، حتى نجتاز بسلام تداعيات هذه الأزمة، ونواصل، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس أيده

و5 مليون درهم في السنوات المتتالية 2016، 2018، 2020؛

كما أن هذا الإجراء الذي يهيم فرض الضريبة على النشاط الفلاحي تدريجيا انطلاقا من رقم معاملات أدنى في حدود 5.000.000 درهم، لن يشمل سوى -بالضبط- 2110 فلاح، أي ما يمثل 0,12% من مجموع الفلاحين المقدر عددهم بـ 1.659.660 فلاحا... المجموع إلى 2020 لن يعني إلا 2110 الفلاح، إلى 2020، بالنسبة للسنة المقبلة هي البداية، سوف يخص فقط 400 فلاح، وملي غادي نمشيو لـ 20 مليون أكثر، وملي غادي نمشيو لـ 10 مليون أكثر، وملي غادي نوصلو 5 مليون، ملي ننتهبو من التضريب كلو لن يخص... يعني الإحصائيات المتواجدة سوى 2110 دبال الفلاحة إلى حدود 2020.

رابعا، يقترح المشروع فرض الضريبة لمدة 5 سنوات بالسعر المنخفض المحدد في 17,5% بالنسبة للضريبة على الشركات، و20% بالنسبة للضريبة على الدخل، على غرار ما هو مطبق بالنسبة لقطاعي الصناعة التقليدية والتعليم؛

خامسا، بالموازاة مع التضريب التدريجي للقطاع الفلاحي، يقترح المشروع مواكبة الفلاحين في عملية تحويل ذمتهم المالية إلى شركة خاضعة للضريبة على الشركات دون أثر جبائي.

إذن، نحن أمام مقارنة لتضريب القطاع الفلاحي توازي بين تحقيق العدالة الجبائية، واعتماد التدرج في التطبيق، ومواكبة دينامية مخطط المغرب الأخضر، على اعتبار أن ميزانية القطاع الفلاحي تزايدت بأكثر من ثلاث مرات خلال الست سنوات الماضية، كما أن الإعانات والدعم الموجه مباشرة للفلاحين تفوق 2,5 مليار درهم سنويا.

وهنا، لا بد أن أؤكد على نقطة هامة، وهي أن مقاربتنا للإصلاح تنبني على تقليص الإعفاءات الضريبية مما كانت، أتم نتقدوننا ومعكم حق، يجب تقليص النفقات الضريبية، وعدم التعامل مع الإعفاءات الضريبية، وتدعيم مقارنة أخرى كلما كان هناك حاجة إلى تدعيم قطاع أو فئة يكون الدعم مباشرا لها.

أما بالنسبة لإصلاح نظام المقاصة، فإن الحكومة عازمة من جهة على تثبيت نظام المقايضة، ومن جهة أخرى على تفعيل منظور شامل للإصلاح من خلال صياغة نظام جديد للحماية الاجتماعية وفق معادلة توفر في نفس الآن آليات المساعدة الاجتماعية للطبقات الفقيرة وآليات الحماية للطبقات المتوسطة مع ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بإصلاح منظومة التقاعد، فالحكومة عازمة، وفق منطق التشاور والتشارك والحوار الذي ما فتئت تنادون به، والذي يجب أن نراه على أرض الواقع في الاستجابة إلى عقد كل اللقاءات في هذا الموضوع الذي يهيم شريحة واسعة من الموظفين، والذي يعتبر إصلاحا مستعجلا وعاجلا لأنه مرتبط بمصير هؤلاء الموظفين فيما يتعلق بمعاشهم، الإصلاح يجب أن يبدأ في أقرب وقت لأن هؤلاء الموظفين الذين كدوا واجتهدوا

وما مشروع قانون المالية سوى حلقة مهمة، ولكنه حلقة في مسار تفعيل أهداف منظور النموذج التنموي المتجدد المؤطر لعمل الحكومة خلال الثلاث سنوات المقبلة، القائم على الاستثمار، وحفظ التوازنات الاجتماعية، وإنعاش القدرة التصديرية، والاهتمام بالتصنيع، والتنمية المحلية، وهي كلها أعمدة لنموذج ستسعى الحكومة بمشارككنم إلى توجيه كافة جهودها من أجل تيسير سبل إنجاحه.

وقفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير المالية والاقتصاد.

ونرفع الجلسة.

الله ونصره، دينامية البناء والإصلاح لتحقيق تطوعات المواطنين والمواطنين إلى التنمية الشاملة والإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص وغيرها من مقومات الحياة الكريمة.

ويقدر إحساسنا بجسامة مسؤولياتكم في تحقيق انتظارات الأمة وترسيخ ثقة المواطنين في المؤسسة البرلمانية، وإعطاء المثل الأعلى في جعل الصالح العام فوق كل اعتبار، فإننا حريصون على تبيين واستثمار التفاعل الإيجابي لمؤسستكم الموقرة مع مشروع قانون المالية لسنة 2014، للتأسيس لتعاون بناء مبني على الثقة، ونلتزم بتسخير كافة الجهود لتنفيذ مضامين المشروع بعد مصادقتكم، في أحسن الظروف، وبوتيرة مقبولة، مع العمل المتواصل على اتخاذ مبادرات عملية لصالح المقاول والمواكبة الميدانية للاستثمار.